آراء حول الخليج

العدد 138
يونيو 2019

التوازن العسكري ليس في صالح إيران..
والمنشآت النفطية السعودية آمنة

صفقة القرن وانقسام النخب السياسية..
التحديات الفلسطينية

ملف العدد:

مستقبل الاقتصاد الخليجي والرؤى الوطنية: المتطلبات والتحديات

- ١٢ خطوة لتطوير العقد الاجتماعي الخليجي وترقية "التعاون" إلى سوق مشتركة
- تطوير القطاع الخاص الخليجي يتطلب: التمويل والعمالة والجودة والتسويق
- ٤ متطلبات للرؤى: الاقتصاد الكلي والعنصر البشري والتجارة والقطاع الخاص
- إذا حافظ الاقتصاد الخليجي على نمو ٣,٢٪ سيكون السادس عالميًا ٢٠٣٠
- ٥ تريليونات قيمة المعادن غير المستغلة في السعودية والتعدين يضيف ٩٧ مليارًا
- مجلس التعاون الخليجي خامس أهم مجموعة اقتصادية عالمية ورابع المصدرين
- القاطرة الاقتصادية الخليجية تحت مظلة "الجامعة" تقود المنطقة إلى غد أفضل
- ٥ أسباب للنمو تبدأ باستيراد المعرفة وتنتهي بسياسات حكومية صحيحة وواضحة
- حجم التجارة العربية البينية ١٣٪ والاستثمارات العربية ١٨٪ من التدفقات

شركة كاب القابضة

تعمل شركة كاب القابضة منذ عام 2002 على تعزيز مساهماتها في دعم قطاع الاعمال.

تأسست شركة كاب القابضة كنتاج لاندماج العديد من الانشطة التجارية والصناعية المتنوعة والتابعة لعائلة باقدو.

تستمد شركة كاب القابضة قوتها من ثلاثة عوامل اساسية: شبكة العلاقات العامة والمعرفة والتوازن المالى.

بفضل رؤية استثمارية ثاقبة، تمكن قادة شركة كاب القابضة من استشراف توجهات سوق العقار في المملكة، اضافة الى إدراك مكامن القوة والضعف والمجالات الممكنة للتطوير لهذا القطاع الهام.

ولقد اتاح ذلك العديد من الفرص الاستثمارية الهامة لشركة كاب القابضة ممّا أمكنها من الاستثمار في العديد من المجالات المرتبطة بقطاع العقار.

واليوم تتجه شركة كاب القابضة بخطى ثابتة نحو مسيرة نجاح في العديد من المجالات الاستثمارية كصناعة السيراميك والبورسلين والمواد الاولية الخاصة بها ومنتجات الغابات (كالاخشاب والورق وعجين الورق) وذلك بالتوازي مع التركيز على نشاطها الاساسى والخاص بقطاع التطوير العقارى.

WHEN EXPERIENCE AND RESULTS MATTER

شركة كاب القابضة
١٥ شارع نهضة المستقبل، ص.ب: ٥٩٠٩ جدة ٢١٤٣٢
المملكة العربية السعودية

KAB HOLDING
شركة كاب القابضة

آراء
حـــول الخليـــج
مجلة شهرية تعنى بالشؤون الخليجية

قسيمة اشتراك سنوي في مجلة آراء (١٢ عدد)، ٤٢٠ ريال

يرسل إلى:

الاسم: .....

جهة العمل: .....

القسم: .....

العنوان: .....

صندوق البريد: .....

الدولة/المدينة: .....

يرسل هذا الطلب إلى:
مجلة "آراء حول الخليج" على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف : ٩٦٦ ١٢ ٦٥١١٩٩٩ +
فاكس : ٩٦٦ ١٢ ٦٥٣١٣٧٥ +
البريد الإلكتروني : info@araa.sa

طريقة الدفع تحويل مصرفي:

اسم الحساب: مركز الخليج للأبحاث
رقم الحساب: ٤٤٣٦٤٠٧
اسم البنك: مجموعة سامبا المالية
رمز الحساب: SAMBSARI
ايبان: SA٩٧-٤٠٠٠-٠٠٠٠-٠٠٠٠-٠٤٤٣-٦٤٠٧
مدينة جدة
المملكة العربية السعودية

افتتاحية العدد
4

مستقبل الاقتصاد الخليجي والرؤى الوطنية

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

متابعات خليجية
6

التوازن العسكري ليس في صالح إيران.. والمنشآت النفطية السعودية آمنة

لواء د. محمد علام سيد

متابعات عربية
11

الانقسام وصفقة القرن ليسا قدرًا على الشعب الفلسطيني

د. إبراهيم أبراش

دراسة العدد
13

١٢ خطوة لتطوير العقد الاجتماعي الخليجي وترقية مجلس التعاون إلى سوق مشتركة

د. محمد الرميحي

قضية العدد
25

متطلبات القطاع الخاص الخليجي: تطوير التمويل وتوفير العمالة والجودة والتسويق

د. يوسف حمد البلوشي

آراء

حول الخليج

مجلة شهرية تصدر عن
مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

مدير التحرير
جمال أمين همام
jamal@araa.sa

سكرتير التحرير
سليمان ماريني
suliman@araa.sa

التصميم الفني
منى فيصل
mona@grc.net

الهيئة الاستشارية
د. خالد الجابر
أ. د. عبد الخالق عبد الله
أ. د. عبد الله خليفة الشايجي
د. عبد الله بن علي عبد الرزاق باحجاج
أ. د. صالح بن عبد الرحمن المانع
د. محمد عبد الغفار عبد الله

الطباعة
تمت الطباعة في مؤسسة
المدينة للصحافة والطباعة والنشر

الإعلانات والمراسلات

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي:
البريد الالكتروني: info@araa.sa

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص.ب. ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس: ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

ثمن النسخة

المملكة العربية السعودية:	٣٥ ريالاً
الإمارات العربية المتحدة:	٣٥ درهمًا
مملكة البحرين:	٣,٥ دينارًا
دولة قطر:	٣٥ ريالاً
دولة الكويت:	٣,٥ دينارًا
سلطنة عمان:	٣,٥ ريالاً
الأردن:	٤,٥ دينارًا

الاشتراك السنوي

الدول العربية:	١٠٠ دولارًا
الدول الأوروبية:	١١٠ دولارًا
بقية دول العالم:	١٢٠ دولارًا

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان المجلة مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة الاشتراك باسم مركز الخليج للأبحاث

ملف العدد

د. مروة نظير 32
د. إبراهيم العثيمين 37
د. محمد البنا 41
د. تباني آمال 46
د. ثامر العاني 51
د. ميلود عامر حاج 58
د. جياكومو لوتشياني 61
مونيكا مالك وثيرومالاي ناجيش 65
د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي 70
د. محمود عزت عبد الحافظ 77
د. محمد لكريني 79

الرأي

١٧ عائقًا أمام تطبيع العلاقات العربية - الإسرائيلية 83
د. صدقه يحيى فاضل

"توافق الضرورة" بين الدول العربية يعيد تكييف الملفات الإقليمية واستقرار الأمن 85
د. إيمان زهران

الدور الأمريكي في أمن المنطقة بين استراتيجية واشنطن ومسؤولية الشركاء 89
عمرو عبد العاطي

الاتحاد الأوروبي غير فاعل في سوريا باستثناء المساعدات الإنسانية 93
معن طلّاع

لمحدودية خيارات إيران والعقوبات ستقبل التفاوض المباشر أو غير المباشر مع أمريكا 98
د. خضير عباس النداوي

إصدارات

العلاقات العسكرية والاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي 103
جدة: آراء حول الخليج

وقفة

الاقتصاد العربي: الواقع والمأمول 104
جمال أمين همّام

الإسهامات

❖ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.

❖ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.

❖ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨.

❖ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

❖ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج أو مجلة آراء.

هذا العدد

هذا العدد الماثل بين أيدي القراء والذي يحمل الرقم (١٣٨) من سلسلة إصدار مجلة (آراء حول الخليج) العديد من الدراسات والمقالات المتنوعة، وجاء الملف الرئيسي تحت عنوان (مستقبل الاقتصاد الخليجي: الرؤى الوطنية والمتطلبات والتحديات)، وبين ثنايا الملف تداعت الأقلام من شتى البقاع سواء من الداخل الخليجي، أو المحيط العربي، أو الدائرة العالمية الأوسع لمناقشة مستقبل اقتصادات دول مجلس التعاون على ضوء التحولات الاقتصادية وما ترسمه الرؤى الاستراتيجية الوطنية التي وضعتها دول مجلس التعاون سواء ٢٠٣٠ ،أو ٢٠٤٠ وإلى أبعد من ذلك.

وأجمع الخبراء على أهمية هذه الرؤى، بل وحتميتها لمواجهة التحولات الاقتصادية الماثلة للعيان وما يواكبها من تحديات ومتطلبات، وما قد يحدث مستقبلًا على ضوء متغيرات سوق الطاقة باعتبار أن اقتصادات دول مجلس التعاون قائمة في المقام الأول على مداخيل النفط، تلك السلعة التي باتت تتأثر بمجريات الأمور في المنطقة، إضافة إلى علاقتها مع التوجهات الدولية نحو زيادة الاعتماد على الطاقة البديلة.

وجاءت دراسات بأقلام خليجية تدعو إلى ضرورة سرعة التحول نحو توسيع القاعدة الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل والمضي قدمًا في تنفيذ الرؤى الوطنية الرامية إلى تقليل الاعتماد على النفط كسلعة أساسية في مداخيل دول مجلس التعاون، والكثير من الخبراء والمحللين الخليجيين يعتقدون بوضوح شديد أن مرحلة ما بعد النفط بدأت وسوف تزداد وضوحًا في المدى المنظور، وعليه فهم يروا أن دور الدولة الأبوية أو دولة الرفاه قد يكون انتهى ولابد من مواجهة المتغيرات بمزيد من توسيع الاقتصاد وتحمل المواطن مسؤوليته تجاه هذه المتغيرات بمزيد من التقشف وعدم الركون إلى الدور المطلق للدولة في رفاهية المواطن.

وتشير دراسات أخرى إلى إمكانيات دول مجلس التعاون الخليجي في التكيف مع هذه المتغيرات حيث لديها الكثير من الأدوات التي تساعدها على تحقيق ذلك ومن بين هذه الأدوات التوجه نحو الصناعات النفطية التحويلية، وتوطين اقتصادات المعرفة، والتوسع في مجال الصناعة بصفة عامة، إضافة إلى السعي نحو تحقيق السوق الخليجية المشتركة التي تقوم على التعاون والتكامل وليس التنافس خاصة أن اقتصادات هذه الدول متماثلة.

وهناك مقالات تؤكد على أهمية التعاون الأوسع بين دول مجلس التعاون الخليجي وبين الدول العربية الأخرى لتحقيق تكامل اقتصادي عربي أوسع يوفر الكثير من المنتجات الاستهلاكية خاصة القائمة على الزراعة والثروة الحيوانية والداجنة والأسماك وغيرها من احتياجات دول مجلس التعاون الخليجي التي تعاني من ندرة المياه العذبة ومحدودية الرقعة الزراعية.

محاور العدد المقبل

يتناول العدد المقبل والذي يحمل الرقم (١٣٩) من مجلة (آراء حول الخليج) ملف "البحث العلمي في دول مجلس التعاون الخليجي بين الحاجة والاهتمام"، ويركز على العديد من المحاور منها:

- البحث العلمي في الجامعات.
- أخلاقيات البحث العلمي.
- دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة.
- تحديات البحث العلمي: التمويل والتأثير.
- كوادر البحث العلمي: الهواية والاحتراف.
- البحث العلمي في دول الجوار العربي: رؤية مقارنة.
- المراكز البحثية الخاصة: الاستمرار والاستقطاب.
- تأثير البحث العلمي في صناعة القرار.
- إنفاق الدول العربية على البحث العلمي بين الكفاية والتكفف.

مستقبل الاقتصاد الخليجي والرؤى الوطنية

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

بدأت دول مجلس التعاون الخليجي منذ فترة ليست قصيرة في الاستعداد لتطبيق استراتيجيات اقتصادية بعيدة المدى محورها الرئيسي "توسيع القاعدة الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل" بعد أن قطعت شوطًا طويلًا في التنمية والتطوير العمراني والمجتمعي وبناء المواطن والخوض في غمار تأسيس الدولة الحديثة، معتمدة في ذلك على مداخيل النفط في مرحلة الطفرة الأولى منذ ارتفاع أسعار النفط في منتصف سبعينيات القرن العشرين، ولا يستطيع أحد أن ينكر ما تحقق في دول مجلس التعاون الخليجي من نهضة تعيشها هذه الدول حتى الآن، حيث وظفت دول المجلس عائدات النفط في تحقيق التنمية والرفاهية على أفضل وجه.

ومع استمرار وجود النفط كسلعة استراتيجية مهمة سواء المخزون النفطي الهائل، أو إنتاج وتصدير النفط الخام ومشتقاته وتأثير ذلك الإيجابي على دول مجلس التعاون، مازالت العائدات تتدفق كون مازال الإقبال على النفط الخليجي من الدول المستهلكة، وسوف يظل هذا الإقبال مستمرًا مادام هناك إنتاج ونمو واستهلاك، لأن النفط وببساطة هو محرك التنمية ووقودها وعمودها الفقري، وجميع الدراسات لا تنفي أهمية النفط في توليد الطاقة وفي استخداماته المتعددة في المستقبل أو في المدى المنظور على الأقل.

إلا أن دول مجلس التعاون الخليجي أدركت ومنذ فترة أنه من الضروري عدم الارتهان للنفط كمصدر رئيسي للدخل وتمويل الموازنات العامة، ولابد من إيجاد مصادر جديدة للدخل الوطني، ونجحت دول المجلس بالفعل في دراسة ما لديها من ثروات في باطن الأرض و على ظاهرها، واعتمدت على أهم الأدوات والوسائل في اكتشاف ثرواتها وتفعيلها والاستفادة منها، وفي مقدمة هذه الأدوات يأتي "الإنسان" الخليجي الذي هو أهم مستهدفات التنمية ومن أجله تضع الدول الخليجية استراتيجياتها للنهوض به وتحقيق متطلباته واحتياجاته ورفاهيته.

لذلك جاءت الرؤى الوطنية في جميع دول مجلس التعاون لتلبية احتياجات المستقبل على أسس تخطيطية سليمة واضحة المعالم من حيث المشروعات المستهدفة ووفقًا لمراحل زمنية محددة خلال فترة زمنية معينة وهي ٢٠٣٠، تستهدف وضع خرائط اقتصادية جديدة، وسبق الإعداد لهذه الاستراتيجيات برصد الإمكانيات الذاتية ثم العمل على كيفية الاستفادة منها وتوظيفها التوظيف الأمثل وفقًا للمزايا النسبية التي حباها الله سبحانه وتعالى لهذه الدول.

ففي المملكة العربية السعودية مزايا نسبية كثيرة جدًا نتيجة لاتساع المساحة الجغرافية ، وتنوع تضاريسها ومناخها وتعدد مخزونها من المعادن، إضافة إلى موقعها الجغرافي الفريد وطول سواحلها البحرية، وما بها من مقدسات إسلامية تهوى إليها قلوب المسلمين من شتى بقاع الأرض، وأماكن تراثية وسياحية قلما تتوفر لدول أخرى في العالم، ومهدت المملكة بإنشاء مشروعات بنية تحتية عملاقة شملت الطرق والمطارات والموانئ والكباري، والمناطق والمدن الصناعية، ووفرت خدمات تعليمية متطورة على مستوى الشرق الأوسط والعالم، فلديها جامعات مرموقة حصلت على أعلى درجات الاعتماد الأكاديمي، من أجل أن يرتبط التعليم في المملكة باحتياجات سوق العمل على الأقل بدرجة مقبولة ومازالت الجامعات السعودية تتطور في هذا الاتجاه وتبرم الاتفاقيات مع القطاع الخاص لتوفير الخريج الذي يحتاجه سوق العمل بالفعل.

كما أن المملكة قطعت شوطًا في تهيئة البيئة التشريعية والقانونية لجذب المزيد من الاستثمارات سواء المحلية، أو الخليجية، أو العربية والعالمية، مع توفير المحفزات للقطاع الخاص الذي يعد الشريك الأساسي في عملية التنمية، بل وأحد أهم مرتكزات رؤية ٢٠٣٠، كما تطرح الفرص الاستثمارية المتاحة والممكنة عبر مؤتمرات موسعة وبمشاركة القطاعين الحكومي والخاص.

ثم جاءت رؤية ٢٠٣٠ لتطرح فرصًا عملاقة وتسعى لإقامة مشروعات منتجة تستطيع أن تحقق المأمول منها، وما مشروع نيوم العملاق شمال غرب المملكة إلا ثمرة من ثمار هذه الرؤية، إضافة إلى المشروعات الصناعية والإنتاجية الأخرى التي تواكب تنفيذ مشروع نيوم، والاهتمام بما هو قائم من مناطق ومدن صناعية، إضافة إلى التوسع في المشروعات الخدمية الجاذبة للاستثمارات، وإقامة المشروعات السياحية التي تجعل مقومات التنمية متعددة تقوم على الإنتاج والترويح والسياحة الشاملة بما يحقق توطين السياحة والاستفادة من مقوماتها في مختلف مناطق المملكة و جذب السائح المحلي والخارجي على السواء على ضوء تنوع مقومات السياحة في المملكة.

يتبقى ضرورة تلاحم القطاع الخاص وتفاعله مع هذه الرؤية الطموحة لتحقيق المأمول منها، وعليه يجب انطلاق الفرص المتعددة في جميع مناطق المملكة المترامية الأطراف والتي تزخر بالمزايا النسبية والتي تتراوح بين الزراعة بكل أنواعها وفي مقدمتها الزراعة التي تدخل في الصناعات الدوائية، والتعدين، والصيد، والصناعات التحويلية وإعادة تصديرها عبر موانئ المملكة التي تطل على البحر الأحمر والخليج العربي وهي جاهزة لذلك، مع الاستفادة من هذه الموانئ في تقديم الخدمات اللوجستية.

المملكة جادة في تنفيذ الرؤية، وهذا ما أكد عليه صاحب السمو الملكي الأمير خالد بن سلمان نائب وزير الدفاع أمام المؤتمر الدولي للأمن الذي نظمته روسيا الاتحادية من ٢٣ إلى ٢٥ أبريل الماضي، حيث قال سموه "حزمنا أمرنا وماضون في مسيرتنا التنموية وتحقيق رؤيتنا والتصدي للإرهاب"، وهذا يؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن المملكة تسير في مسيرتها التنموية لتحقيق الفوائد المأمولة، وفي الوقت ذاته تعمل على تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة وإقليم الشرق الأوسط، وجهود المملكة التي تهدف إلى استقرار المنطقة ما هي إلا دعم للتنمية والنهوض الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة وإبعاد شبح الحروب والصراعات عن المنطقة، وهذا ما يجب أن تتبناه جميع دول المنطقة، ويساعد عليه المجتمع الدولي والقوى الكبرى لتتفرغ الشعوب للتنمية بدلًا من الاقتتال والصراعات وسباق التسلح خاصة في هذه المنطقة الحساسة من العالم التي بدأت مشوار التنمية وتطمح في المضي حتى استكماله.

*رئيس مركز الخليج للأبحاث

التوتر في منطقة الخليج بعد استهداف منشآت النفط

التوازن العسكري ليس في صالح إيران.. والمنشآت النفطية السعودية آمنة

شهدت الفترة الماضية تصعيدًا خطيرًا نال الأمن والاستقرار في منطقة الخليج، فقد شن المتمردون الحوثيون اليمنيون هجمات بطائرات مُسَيَّرة على موقعين نفطيين في العمق السعودي. وقبل ذلك تم تخريب اثنتين من ناقلات النفط السعودية. كما أصيبت ناقلتان أخريان بأضرار، إحداهما كانت ترفع علم النرويج، بواسطة عبوات ناسفة صغيرة. وقعت حوادث تخريب الناقلات قبالة ساحل الإمارات العربية المتحدة في محطة بحرية لتخزين الوقود بالقرب من مضيق هرمز، الممر المائي الحيوي إلى الخليج العربي. تسبب كل هجوم في حفرة من ٥ إلى ١٠ أقدام في بدن الناقلة بالقرب من الخط المائي أو عنده، مما يشير إلى أن المخربين علقوا الألغام على جوانب السفن. وقد وصفت دولة الإمارات ذلك بالأعمال التخريبية. وقال وزير النفط السعودي إن ما حدث لا يستهدف المملكة فحسب، بل يستهدف أيضًا سلامة إمدادات الطاقة في العالم والاقتصاد العالمي، وهدد الحوثيون بأن قواتهم جاهزة لتنفيذ المزيد من العمليات في العمق.

لواء د. محمد علام سيد

دروس الماضي وتوقعات المستقبل

تعد الحرب بين إيران والعراق أطول صراع عسكري بين الدول في الشرق الأوسط في هذا القرن. كما كانت الأكثر تكلفة من حيث الأرواح التي أُزْهِقَت والممتلكات التي دُمِّرت والأشخاص الذين شُرِّدوا. لا توجد إحصاءات دقيقة حول الآثار المدمرة للحرب، ولكن عدد القتلى يقدر بنحو ٣٠٠ ألف إيراني وحوالي ١٠٠ ألف عراقي، وعدد مماثل من الجرحى. إن تدمير المنازل والمصانع والبنية التحتية الحيوية في جنوب شرق العراق وجنوب غرب إيران يتجاوز ٤٠٠ مليار دولار. وقد فَرَّ ما لا يقل عن ١,٥ مليون شخص من منازلهم منذ عام ١٩٨٠م، معظمهم من الإيرانيين من مدن خوزستان. كما غادر الآلاف من العراقيين منطقة البصرة.

والآن، وفي الجو المتوتر في الخليج بعد أحداث تفجيرات منشآت وسفن النفط، لا أحد بمقدوره أن يتنبأ بما ستحمله الأيام القادمة، فالحرب الكلامية مستعرة، والكل يتسابق في إظهار قدراته الذاتية والسخرية بالآخر، الجميع ينذر ويتوعد، ولكن الحقائق على الأرض شيء آخر، والحسابات لها معايير ودوافع أخرى: منها السياسية ومنها الأمنية ومنها الاقتصادية. السباق على كرسي الرئاسة بين الجمهوريين والديمقراطيين – تنامي القوة العسكرية الإيرانية في مجال الصواريخ وسعيها لدخول النادي النووي – الرغبة في ابتزاز دول النفط – عرقلة مشروعات التنين الصيني العملاقة مثل الحزام والطريق وتوجهاته في الفضاء. على أن الدوافع الأساسية تبقى في يد عناصر معدودة تهيمن على القرار الأمريكي وهدفها الأكبر تجارة السلاح وتجريبه بغض النظر عن ضحايا الحروب من غير الأمريكيين ومن المتطوعين الأمريكيين البسطاء، ومن الدمار الذي يلحق بالبُنَى التحتية للدول ويجرها إلى الخلف عشرات السنين. هل تتوقف ترسانة الأسلحة؟ آلة صناعة السلاح لابد أن تدور. مخزون الأسلحة يتضخم ويتقادم ولابد من تصريفه. ثم متى وكيف تُجرَّب الأسلحة المطوّرة؟. الإجابة عن هذين السؤالين: لابد من اختلاق صراعات وحروب، ولا مشكلة في ابتكار المبررات واختلاق الأكاذيب. التاريخ شاهد على ذلك ومثاله حرب الأمريكان ضد العراق.

منشآت النفط السعودية

يمتد خط الأنابيب المتأثر من مناطق إنتاج النفط في الجزء الشرقي من البلاد إلى البحر الأحمر في الغرب، حيث يحتفظ السعوديون بمرافق التصدير. تساعد هذه المنشآت في ضمان استمرارها في تصدير النفط إذا واجهت صعوبات في الخليج العربي. وقد تم تصميم المنشآت في المملكة في وقت كانت هناك حروب مستمرة في الخليج وروعي في التصميم إتاحة أكبر قدر من الأمان.

خطوط النفط تمتد لمسافات طويلة وتعبر مناطق منعزلة فهي بطبيعتها مُعرَّضة لأي هجمات، وكذلك السفن التجارية التي تحمل النفط تبحر في مسارات طويلة ولأزمنة طويلة، أما محطات الضخ فمواقعها محددة ويمكن تحصينها وحمايتها. إن حماية هذه الأصول تكون في الأساس بالردع ثم بالمراقبة والدفاع. من يفكر أو يشرع في القيام بهجمات من هذا القبيل فلابد أن يتوقع ردًا عنيفًا فيرتدع ويتراجع عن تنفيذ نواياه.

العالم كله يستفيد استفادة مباشرة من نفط الخليج وأى استهداف لأنابيب النفط أو السفن التجارية الحاملة لنفط المملكة ودول الخليج إلى العالم إنما هو استهداف للاقتصاد العالمى ومحاولة إصابته فى مقتل من خلال تلك العمليات الإجرامية التى يراد منها التأثير على سلامة التجارة الدولية وتعطيل الاقتصاد العالمي. ما حدث يبعث برسالة خطيرة للعالم بأهمية مواجهة الإرهاب من الدول الداعمة له واجتثاثه من جذوره. إن مصالح الدول سوف تتأثر عندما يتوقف إمدادها بتلك الثروة الاستراتيجية المُحَرِّكة لاقتصادها، ومصالحها سوف تتأثر قطعًا إذا توقفت تلك الإمدادات، فأى انقطاع جزئي أو كلي لنفط المملكة ودول الخليج سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعاره والتأثير سلبًا على أسواق النفط العالمية. يقتضي استقرار الأسواق النفطية بالضرورة مكافحة الإرهاب من داخل الدول المارقة وعملائها في المنطقة. إن الوقت قد حان لتحرك دولي سريع وفاعل للحفاظ على اقتصاديات العالم وإبعاده عن عبث تلك الفئات الإرهابية الضالة.

لماذا هرمز مُهِمٌّ جدًا؟

مضيق هرمز هو واحد من الممرات الأكثر أهمية في العالم. ما يقرب من ثلث جميع النفط الخام المنقول بحرًا (أكثر من ١٨ مليون برميل يوميًا) خلال فتحة يبلغ عرضها ٢١ ميلًا بين عُمان وإيران، بالإضافة إلى حوالي ٣٠٪ من إجمالي الغاز الطبيعي الذي يتم شحنه على متن ناقلات. المضيق أضيق مما يبدو، لأن قناة الشحن في المياه العميقة التي تستخدمها ناقلات النفط لا يزيد عرضها عن ميلين. إن إيران، بوجودها العسكري في عدد من الجزر القريبة من المضيق وعلى طول الساحل الشمالي، تسيطر على تلك المنطقة المهمة.

من الناحية النظرية، فإن ذلك يعطي القوات العسكرية الإيرانية – كقواتها العسكرية النظامية والحرس الثوري الإسلامي – فرصة لخنق أحد الشرايين الاقتصادية الحيوية في العالم، مما قد يؤدي إلى خسائر اقتصادية مؤلمة لمنافسيها الإقليميين مثل المملكة العربية السعودية، وحتى الولايات المتحدة. في حين أن لدى المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بعض خطوط الأنابيب البرية التي يمكن أن تشحن النفط باتجاه البحر الأحمر، وبالتالي تجاوز هرمز وأي تهديد إيراني، ولكن خطوط الأنابيب هذه لا تحمل سوى جزء يسير مما يُحمَل حاليًا عن طريق السفن.

لهذا السبب في كل مرة تقريبًا تشعر إيران بأنها محاصرة بالضغط من الولايات المتحدة أو حلفائها الإقليميين، فإنها تثير شبح إغلاق المضيق. في أواخر الشهر الماضي، وقبل قرار الولايات المتحدة بحظر جميع مبيعات النفط الإيراني، قال أميرال في الحرس الثوري الإيراني قاصدًا مضيق هرمز: "إذا مُنعنا من استخدامه، فسوف نغلقه".

استعدادات أمريكية

تزامنت هذه التطورات مع حشد الولايات المتحدة لترسانة أسلحة فى المنطقة بهدف التصدي للتهديدات الإيرانية. من المتوقع أن تصطف واشنطن وحلفاؤها فى الخليج في مواجهة إيران، ويبدو أن الولايات المتحدة انتقت نوعية أسلحتها لهذه المواجهة، فحاملة الطائرات "يو إس إس أبراهام لنكولن" التي تعمل بالطاقة النووية تعد بمثابة قاعدة عسكرية عائمة، تحمل على متنها عشرات المقاتلات الحربية، والمروحيات. وترافق الحاملة قوة ضاربة تتكون من سفن حربية ومدمرات وغواصات، وطرادات، وسفن أخرى صغيرة، فضلًا عن سفينة هجومية برمائية وبطاريات صواريخ "باتريوت" إضافة إلى قاذفات من طراز "بي-٥٢". تجري دراسة خيارات لنشر ما يصل إلى ١٢٠ ألف جندي جديد في المنطقة، وأصدر البيت الأبيض بيانات قوية تَوَعَّد فيها برد عسكري كبير إذا أقدمت إيران على أي حماقة. كل هذا يأتي في الوقت الذي تضغط فيه الولايات المتحدة على الاقتصاد الإيراني من خلال فرض عقوبات قاسية، والتي لها تأثير كبير. إن إرسال هذه القوات إلى الشرق الأوسط ورفع طهران درجات الاستعداد لشن عمليات هجومية ضد القوات والمصالح الأمريكية، بالإضافة إلى مضيق هرمز، الذى تهدد طهران دومًا بإغلاقه، وتهديداتها باستهداف السفن فى الملاحة، فحال أقدمت إيران على ذلك سيرفع من احتمالية نشوب اشتباك عسكري.

الأجواء فى المنطقة تنذر بمواجهة خاصة مع إيران، فهى الفاعل الأول ويجب إيقافها عند حدها إما بالمفاوضات الجادة وإما بضربة

أمريكا انتقت نوعية أسلحتها للمواجهة فحاملة الطائرات "يو إس إس أبراهام لنكولن" التي تعمل بالطاقة النووية قاعدة عسكرية عائمة

عسكرية ولو محدودة تعيد الأمور إلى نصابها حتى لا يستمر النظام الإيراني فى تهديد أمن واستقرار منطقة من أهم مناطق العالم، بل ويهدد الملاحة الدولية بأسرها.

ويتجه التصعيد الأمريكى وإرسال حاملة الطائرات "أبراهام لينكولن" بصحبة مجموعة بحرية قتالية إلى الخليج إلى مستويات خطيرة تشعر بها إيران، لكن لا تعترف بها وتحاول التهوين منها وعبّر عن ذلك الرئيس الإيراني حسن روحاني بقوله: "إن إيران أعظم من أن يرهبها أحد ، بعون الله... سنجتاز هذه المرحلة بنجاح ورفعة وشموخ ونهزم العدو".

التسليح الإيراني

حال نشوب الحرب فى الخليج بين الولايات المتحدة وإيران، يمكن أن نتخيل الأسلحة التى ستستخدمها إيران، حيث تستعد لحماية سواحلها وفرض وجودها فى مياه الخليج بقوة بحرية تضم زوارق سريعة وغواصات خفيفة، يمكنها العمل في المياه الضحلة، وتنفيذ هجمات سريعة، مقارنة بقدرة محدودة لحاملة الطائرات الأمريكية في تلك المياه، كما تنشر صواريخ باليستية بحسب تقارير أمريكية.

تمتلك إيران ٣٩٨ قطعة بحرية بينها ٣٣ غواصة و٥ فرقاطات و٣ كورفت و٢٣٠ زورق دورية و١٠ كاسحات ألغام، ويعد أسطولها الرابع عالميًا وفقًا لموقع "جلوبال فَيَرْ بَوَرْ" العسكرى. تأتى فى مقدمة الغواصات، الغواصتان "غدير" و"فاتح"، وهما مزودتان بطوربيدات مضادة للسفن، وصواريخ "كروز"، وتعد الغواصة "فاتح" من أحدث الغواصات التى انضمت للأسطول الإيرانى، ويبلغ وزنها أكثر من ٥٠٠ طن وهى من فئة الغواصات المتوسطة وبها منظومة إطلاق وتوجيه صواريخ كروز البحرية، كما يمكن تجهيزها بـ٤ طوربيدات و٨ ألغام بحرية وطوربيدين احتياطيين، وتبلغ سرعتها تحت الماء ٢٦ كم فى الساعة، فيما تبلغ سرعتها فوق سطح الماء ٢٠ كم فى الساعة. أما الغواصة "غدير"، فيمكنها العمل فى المياه الضحلة، ويبلغ وزنها حوالى ١٢٠ طنًا.

سيناريو الحرب (١)

تطورت القوات الجوية الإيرانية لشن هجمات على الشحن البحري ومعارضة القوات البحرية والهجمات الدقيقة على الموانئ والمنشآت البحرية ومنشآت التصدير الرئيسية والبنية التحتية الحيوية. أما قدرة إيران على استخدام الصواريخ الموجهة جو-أرض أو الموجهة إلى السفن محدودة بسبب العمر. امتلاك إيران لقوة صاروخية أرض/جو تجعلها عرضة للهجوم الجوي الخارجي وتحد من قدرتها على القتال جوًا.

يمكن لإيران أن تنفذ سلسلة من الضربات المفاجئة ضد أهداف جنوب الخليج، ولكنها لا تتحمل أي هجوم جوي طويل إذ تفتقر إلى القوة الجوية للدفاع عن البلد بأسره. وستواجه إيران قيودًا خطيرة في الحرب الإلكترونية ومكافحة التشويش وعمليات الاستخبارات الإلكترونية وستكون عناصر التحذير والتحكم الجوي المحدودة في إيران عرضة للتشويش والخداع.

فأنظمة المخابرات والمراقبة والاستطلاع البرية والجوية في إيران ذات قدرات محدودة وهشة، ولن تكون إيران قادرة على اختراق شبكة دفاع جوي أمريكية تدعمها طائرات أواكس. ستكون إيران عرضة لأنظمة التسلل مثل B-2 و F-22، وكذلك F-35 عند نشرها. سيكون لديها قدرة محدودة للغاية للدفاع الجوي ضد صواريخ كروز، و B-1، والمقاتلات الأمريكية والخليجية الحديثة – مع استثناء محتمل من دفاعات صواريخ أرض/جو الروسية قصيرة المدى TOR.

ستواجه إيران مشاكل في استخدام صواريخها المضادة للسفن وأية صواريخ كروز أخرى في مواجهة قدرات الحرب الإلكترونية لدى القوات الأمريكية. وستواجه إيران مشاكل خطيرة في معالجة أي أضرار تلحق بأهدافها الحساسة التي لا تتمثل في منشآتها النووية فحسب، بل في منشآتها الصاروخية، ومرافق الإنتاج الرئيسية، والمصافي ونظم تخزين وتوزيع الوقود، والشبكة الكهربائية، ومرافق تنقية المياه، والأهداف الرئيسية الأخرى. ويمكن أن تؤدي موجات القصف الاستراتيجي الدقيق إلى شل الاقتصاد الإيراني وقدرة الإنتاج العسكري في غضون أيام.

يمكن أن تشن إيران غارات جوية محدودة على الخليج، ولكن الأرجح أن تفقد قدرتها على الحفاظ على سلاحها الجوي بأعداد كبيرة لاستخدامه في طلعات جوية للدفاع عن موانئها أو السفن الكبيرة أو القواعد الجنوبية. ولم تتمكن إيران حتى الآن من صنع ذخائر دقيقة، مما أضعف قدرة قواتها الجوية على استهداف قوات مجلس التعاون الخليجي أو البنية التحتية بشكل فعال.

سيناريو الحرب (٢)

تنتشر حاملات الطائرات الأمريكية الضخمة (وتوابعها) وعليها طائرات إف ١٥ و ١٦ و٣٥ وحوالي ٥ آلاف طائرة مسيَّرة من الجيل الخامس، طائرات ب ٥٢ تنتظر في قطر، ما يزيد عن ٣٠ قاعدة أمريكية حول إيران في حالة الاستعداد. هذه الترسانة الحربية لا تمثل نزهة بحرية، أو مغامرة، ولكنها في مهمة مدروسة ومخططة. كان كلام الرئيس ترامب أنه لن يرسل قواته لتحارب خارج أمريكا، هو يمارس الضغط على القيادات الإيرانية للحوار، ولكن في أمريكا من يرون ضرورة التخلص تمامًا من النظام الإرهابي في إيران.

بلغ العجز المالي في أمريكا ترليون دولار في سنة واحدة، والحرب وسيلة لتغطية هذا العجز. فماذا لو أصبحت إيران تحت الاحتلال الأمريكي وتوقف مشروع طريق الحرير الذي سيمر في إيران.

عندها ستجبر الصين على التفاوض مع أمريكا لإكمال المشروع. إن سقوط القيادات الإسلامية المتشددة يزيح الخطر الذي يهدد السعودية والإمارات والبحرين والكويت.

تشير الظروف المحيطة أن الحرب – على الأرجح ـ قادمة. فأسباب الحرب موجودة وأولها تفجيرات الفجيرة، ومواقع ضخ النفط والصواريخ التي كانت وجهتها مكة المكرمة. وقد تضطر إيران للمغامرة بإغلاق مضيق هرمز، ومن هناك، ستبدأ الحرب بضرب قواعد الحرس الثوري ومواقع الصواريخ ومصانع السلاح والمحطات النووية من شمال إيران إلى جنوبها ومن شرقها إلى غربها. وربما تتجه الأمور في النهاية إلى انقلاب الجيش الإيراني على السلطة والتحرر من نظام القيادات الإسلامية المتشددة.

رؤية أخرى

بالنظر إلى الانتخابات المقبلة في الولايات المتحدة، يبدو من غير المرجح أن يرغب الرئيس ترامب في تصعيد الأمور إلى مواجهة عسكرية شاملة. لقد نجح في فكرة سحب الولايات المتحدة من المنطقة، وبالتالي فإن احتمالات موافقته على القيام بعمل عسكري كبير، وخاصة الغزو البري، تبدو منخفضة.

القلق الذي يجب أن يركز عليه العالم ليس هجومًا إيرانيًا متعمدًا وصريحًا، بل هو خطأ في التقدير يتحول إلى حرب. والأجدى إجراء تحقيق شامل لفهم ما حدث ولماذا حدث، ثم التوصل إلى ردود معقولة دون الحرب. فليس في مصلحة إيران، وليس في مصلحة الولايات المتحدة، وليس في مصلحة السعودية أن يكون هناك صراع.

في حال شن ضربات ضد السفن الإيرانية يمكن لإيران أن تنتقم وتهدد بإغلاق مضيق هرمز الذي يتدفق عَبْرَه ٣٠٪ من نفط العالم. من المرجح أن يؤدي هذا إلى أن تقوم الولايات المتحدة وحلفاؤها بإعادة فتح المضيق بالقوة، وهي عملية تتطلب بكل تأكيد تقريبًا ضربات جوية وصواريخ جوية ضد القوات البحرية الإيرانية بأكملها، مما يستلزم عمليات ما قبل الضربة الجوية ضد القوات الجوية الإيرانية. وبصورة لا لبس فيها، فإن قوى التصعيد ستدفع الجانبين إلى استخدام مستويات أعلى من العمل العسكري.

أفضل طريقة للولايات المتحدة الآن هي العودة إلى التركيز بشكل أكبر على الحلفاء والشركاء والأصدقاء. هذا يعني الاستمرار في بناء تحالف ضد إيران لا يشمل إسرائيل ودول الخليج فحسب، بل يشمل أيضًا الشركاء الأوروبيين وحلف شمال الأطلسي. دور الأوروبيين هو المساعدة في إجبار إيران على العودة إلى طاولة المفاوضات من خلال فرض عقوبات اقتصادية. من المؤسف أن البعض منهم لا يبدو أنهم يأخذون التهديد الإيراني المتزايد على محمل الجد، حتى البريطانيين الموثوق بهم عادةً.

يجب على الولايات المتحدة مواصلة تكثيف جهودها الاستخباراتية في المنطقة، وخاصة في العمليات الإلكترونية الهجومية. إيران هي خصم إلكتروني قوي، وسوف تستخدم بالتأكيد هذه القدرة ضد الخليجيين إقليميًا والولايات المتحدة على نطاق أوسع. كما يجب نشر قدرات إضافية للدفاع الصاروخي في المنطقة.

وتوالى المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة عملياتها ضد الحوثيين في اليمن لاستعادة الحكومة الشرعية التي أزاحها الحوثيون من العاصمة صنعاء في أواخر عام ٢٠١٤م، ويُنظر إلى الحرب في اليمن كجبهة أخرى في الصراع الإقليمي بين المملكة العربية السعودية وإيران التي تدعم الحوثيين.

ملاحظات ختامية

- يجب الانتباه إلى التحديات والتوجهات التي تشكل التوازن العسكري في الخليج. فقدرة إيران على إغلاق الخليج عامل مهم يجب وزنه وقياسه، ومناقشة أساليبه وتبعاته، وإمكانية مواجهته. كما أن التغيرات السريعة في المنطقة تمتد آثارها إلى ما وراء الخليج وتخلق مجموعة من التساؤلات حول الاحتواء والردع ومخاطر الحرب.
- لا ينبغي المبالغة في مخاطر الصراع وأشكاله. يبدو النظام الإيراني الحالي حذر حتى الآن في استخدام القوة العسكرية، وسيُمنَى بخسائر هائلة في أي صراع صاروخي بحري في الخليج والمياه القريبة، ويجب أن ندرك أن التوازن العسكري العام ليس في صالح إيران. وفي ذات الوقت، لا ينبغي التقليل إلى أدنى حد من المخاطر التي قد تؤدي إليها قدرات إيران المتزايدة، فالبعد الصاروخي والبعد النووي لهما تأثير مباشر على التهديد البحري الإيراني.
- يعتمد أمن الخليج والولايات المتحدة على حماية حركة النقل البحري جزئيًا على توافق مصر مع الولايات المتحدة، واستعدادها للسماح للولايات المتحدة بعبور الجو واستخدام قناة السويس، ودورها كصوت رئيسي في تشكيل الرأي العام في أنحاء العالم العربي.
- لابد من تأمين سلامة المرور في البحر الأحمر، بإقامة علاقات قوية مع الدول الجنوبية أو الإفريقية ذات الصلة، والسعي إلى تسوية في اليمن.
- هناك عملاء في داخل دول الخليج يعملون لحساب إيران والحوثيين، يمدونهم بالمعلومات وربما يساعدونهم في تنفيذ الهجمات. ولابد من ترصدهم والقضاء عليهم.
- قد تلجأ إسرائيل لضربات وقائية ضد إيران. وستشعر إيران أنه ليس لديها خيار سوى استخدام تهديد منع حركة الملاحة البحرية. كما أن حزب الله سيتنفر ضد إسرائيل. وقد يكون رد فعل القيادة

أنظمة المخابرات والمراقبة البرية والجوية الإيرانية هشة ولن تستطيع اختراق شبكة دفاع جوي أمريكية تدعمها أواكس

الإيرانية أكثر عنفًا إذا افترضت أن الولايات المتحدة قد منحت إسرائيل إذنًا ضمنيًا أو "ضوءًا أخضر".

● يصعب تقدير ما الذي ستفعله إيران إذا نفذت الولايات المتحدة ضربة وقائية، أو إذا تصاعد الصراع غير المتكافئ في الخليج إلى ضربات صاروخية جوية على إيران. قد تهاجم إيران أو حزب الله أهدافًا داخل إسرائيل. قد تُصَعِّد إيران حرب الصواريخ عبر الخليج للتأثير على الموانئ ومنشآت تصدير النفط والمنشآت البحرية وغيرها من جوانب حركة الملاحة البحرية رغم أن صواريخها الباليستية المسلحة التقليدية تفتقر إلى الدقة والفتك لإلحاق أضرار جسيمة. بيد أن إيران بدأت الآن في نشر صواريخ بتوجيه من نظام تحديد المواقع الكوني (GPS) وقد تكون قادرة على شن المزيد من الهجمات الفتاكة ضد الأهداف الرئيسية التي تؤثر على تدفق الشحن البحري مثل الموانئ ومحطات تحلية المياه والبنية التحتية للطاقة.

● إن العالم الإسلامي لا ينبغي أن يعادي بعضه بعضًا، ولابد من التعويل على أسباب التكامل والتصالح والتوافق، والبحث عن مخرج لكل خلاف أو تباين في وجهات النظر. والعبرة التي تتخذ من الحروب التي اشتعلت في المنطقة أنها استنزفت مواردها ودمرت أصولها وشردت أهلها بل وطمست تاريخها. الحرب خيار أخير، والمستفيد منها قوى خارجية تريد إضعافها وإخضاعها، ولا تبغي لها الأمن أو السلامة أو الاستقرار.

● تأتي دعوة العاهل السعودي، الملك سلمان بن عبد العزيز، إلى قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وقادة الدول العربية، لأجل عقد قمتين طارئتين، خليجية وعربية، في مكة المكرمة في ٣٠ مايو ٢٠١٩م، لبحث تداعيات اعتداءات مليشيات الحوثي الإرهابية المدعومة من إيران على المنطقة، وأثرها على السلم والأمن الإقليمي والدولي وعلى إمدادات واستقرار أسواق النفط العالمية. ويؤكد ذلك الحرص على التشاور والتنسيق في كل ما من شأنه تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

* أكاديمي، جمهورية مصر العربية

فتح وحماس تتبادلان الاتهامات وأحزاب اليسار تبرئ نفسها

الانقسام وصفقة القرن ليسا قدرًا على الشعب الفلسطيني

أسوأ ما يُصيب أمة على مستوى الوعي السياسي أن يتدنى وعي مثقفيها وسياسييها ويطغى الثانوي والآني على الرئيسي، وتغيب عندهم الرؤية الاستراتيجية للأمور أو يغيبوها عن قصد لخدمة مآرب خاصة ولدغدغة مشاعر العوام، وهذا هو حال الطبقة السياسية الفلسطينية في تعاملها مع القضايا الوطنية الكبرى، حيث الاصطفاف الحزبي لتحقيق مصالح حزبية وشخصية له الأولوية على الاصطفاف الوطني لمواجهة الخطر الخارجي. تجارب التاريخ وعلم الاجتماع السياسي كما العقل والمنطق كل ذلك أوجد ما يمكن اعتباره قانونًا سياسيًا واجتماعيًا، مفاده أنه عندما يتعرض مجتمع من المجتمعات لخطر خارجي يهدد وجوده فإن كل مكونات المجتمع تتوحد وتصطف لمواجهة الخطر وتنسى الأحزاب خلافاتها الداخلية أو تؤجلها إلى حين تجاوز الخطر الخارجي، حيث الخطر الوجودي لا يهدد طبقة دون غيرها أو حزب دون بقية الأحزاب بل يهدد الجميع.

د. إبراهيم أبراش

هذا هو حال الشعب الفلسطيني الذي يتعرض لخطر يهدد وجوده يتمثل بالاحتلال الصهيوني بداية ثم راهنا بصفقة القرن والانقسام الذي يتحول للانفصال ما بين غزة والضفة بينما الأحزاب السياسية سادرة في غيِّها مديرة الظهر للمصلحة الوطنية العليا.

المشكلة لا تكمن في الشعب بحد ذاته بل بالنخب أو الطبقة السياسية التي تتولى أمر الشعب حاليًا ،سواء في الضفة أو غزة، ولن نعود للتاريخ بل سنقتصر على ما يجري في السنوات القلائل الماضية من تعامل الطبقة السياسية سواء في غزة أو الضفة مع مسألة الانقسام ومع صفقة القرن ،حيث نلاحظ بدلا من سعي الطبقة السياسية لتوحيد الشعب وتحشيده واستنهاض كل مكامن القوة لديه وأن تتجاوز خلافاتها، تهرب من مواجهة الواقع وتخفي عجزها وفشلها بتعظيم خلافاتها الداخلية وتصطنع من داخلها وما بينها أعداءً تحملهم مسؤولية ما يجري من تراجع واستسلام للعدو الخارجي، وتنقل الشعب من عبثية إلى أخرى.

حركة فتح تُحَمِل مسؤولية الانقسام والانفصال لحركة حماس متهمة إياها أنه منذ ظهورها على المسرح السياسي كمشروع إسلامي موجه من الخارج كان هدفها مواجهة منظمة التحرير والمشروع الوطني كما تتهمها بأنها صانعة الانقسام وتتساوق مع صفقة القرن، وحركة حماس ترد مُتهِمة حركة فتح بأنها المسؤولة لأنها اعترفت بإسرائيل بداية ووقعت اتفاقية أوسلو ويوجد بينها وبين إسرائيل تنسيق أمني ولأن إجراءات سلطتها الأخيرة تجاه قطاع غزة عززت الانقسام وتساعد على تمرير صفقة القرن. أما أحزاب اليسار فتبرئ نفسها من المسؤولية وتنظر لحركتي فتح وحماس أنهما (طرفي الانقسام) وتحملهما المسؤولية عن الانقسام وتواطئهما المباشر أو غير المباشر مع صفقة القرن.

بالرغم مما لحق بالقضية الفلسطينية سياسيًا من خراب ودمار وبالشعب من إفقار وبطالة وإحباط ويأس إلا أن الطبقة السياسية أو النخب المُهيمنة على ما أتاحته إسرائيل من سلطة حكم ذاتي محدود في غزة وبعض الضفة تواصل نقل الشعب الفلسطيني من أزمة إلى آخرى ومن عبثية إلى أخرى ،كما تتفنن في إبداع واصطناع الأزمات لإلهاء الشعب لتخفي عجزها وفشلها.

من أزمة السلطة ومنظمة التحرير إلى أزمة الانقسام والرواتب والمعابر والكهرباء، ومن عبثية مفاوضات التسوية إلى عبثية المراهنة على الأمم المتحدة ومحكمة الجنايات الدولية وعبثية حوارات المصالحة،ومن عبثية المقاومة الحزبية الارتجالية بالصواريخ والأنفاق إلى عبثية مسيرات فك الحصار.

المشكلة لا تكمن في الشعب بحد ذاته بل بالنخب أو الطبقة السياسية التي تتولى أمر الشعب حاليًا سواء في الضفة أو غزة

يجري كل ذلك فيما هذه النخب المأزومة والفاشلة تواصل تعَظيم وتفخيم خطابها حول الحفاظ على الثوابت الوطنية والمقاومة ورفض التنازل ورفض صفقة القرن الخ، معتقدة أن هذا الخطاب الديماغوجي سينطلي على الشعب إلى ما لا نهاية، بينما الشعب يعرف أن خطاب الرفض والتنديد لوحده ليس دائمًا موقفًا وطنيًا ولا يُغير في الواقع شيئًا، كما أن تزايد عدد الشهداء والمصابين والمعاناة والفقر دون إنجاز حقيقي على الأرض لا يُحتسب انتصارًا أو موضع فخر بل يُحسب عليها.

وهكذا نلاحظ، صمت مطبق في موضوع المصالحة الوطنية وكأن الطبقة السياسية سواء في غزة أو الضفة استسلمت لواقع الانفصال وأصبح كل طرف يريد أن يُبعد عن نفسه ويتبرأ مما جرى، مع أن مسلسل الانقسام والفصل متواصل منذ عام ٢٠٠٤م، والكل يعرف أن الانقسام مشروع إسرائيلي بتواطؤ مع واشنطن وبعض الدول العربية، وظف الخلافات الفلسطينية الداخلية.

ما يجري بشأن الخطر الوجودي الذي يمثله الانقسام وكيفية تعامل الطبقة السياسية معه يتكرر مع الخطر الوجودي القادم من صفقة القرن التي تُطبق بالفعل على أرض الواقع وتهدد الكل الوطني. ففي الوقت الذي يتحدث فيه الجميع عن خطورة الصفقة الأمر الذي يتطلب منطقيًا ووطنيًا تجاوز الخلافات الداخلية نلاحظ الأمور تسير بالاتجاه المعاكس حيث تتزايد الخلافات الداخلية وكل طرف فلسطيني يخفي عجزه بتوجيه نيرانه تجاه الطرف الثاني دون رؤية من أي طرف لكيفية مواجهة خطر صفقة القرن بل إن بعض الأطراف تتساق مع هذه الصفقة بوعي أو بدون وعي.

يحدث كل ذلك دون أن يبدو في الأفق ما يُشير لإمكانية مراجعة النخب السياسية لحساباتها وتصويب ممارساتها أو اعترافها بالخطأ، بل الأدهى والأنكى من ذلك أن هذه النخب باتت تتعامل مع فصل غزة ومع صفقة القرن وكأنهما قدر أو مُعطى لا فكاك منه ولا يمكن مواجهته.

لا شك بوجود تباين بين مكونات الطبقة السياسية سواء من حيث التاريخ النضالي للحزب وشبكة تحالفاته الخارجية أو أهدافه النهائية أو درجة تحسسه للموقف الوطني الحقيقي ومدى حضوره الجماهيري، إلا أنه في النهاية الكل يمر بحالة إرباك وتيه وتغيب عند الجميع إستراتيجية وطنية لمواجهة الخطر الوجودي الذي يمثله الاحتلال بداية ثم الانقسام وصفقة القرن راهنا، والاستراتيجية لا تكون وطنية إن لم تُعبِر عن الكل الفلسطيني.

* وزير سابق وأكاديمي ومفكر فلسطيني

رؤية نقدية لخطط تنويع مصادر الدخل في دول الخليج من المنظور الاجتماعي

١٢ خطوة لتطوير العقد الاجتماعي الخليجي وترقية مجلس التعاون إلى سوق مشتركة

تركز خطط التنمية المعلنة في دول الخليج على البعد الاقتصادي، وليس مستنكرًا أن يكون هذا التركيز له أولوية في تلك الخطط، حيث أن التحدي الأساس، ومنذ عقود، هو كيف يمكن أن تحقق دول الخليج (دول مجلس التعاون الست) مصادر دخل غير اعتمادها على النفط؟، وقد يكون الانشغال بالموضوع الاقتصادي قد جعل من الموضوع الاجتماعي، وكذلك السياسي شبه هامشي، وفي يقين كاتب الورقة أن الموضوع الاجتماعي هو في صلب أو يجب أن يكون في صلب خطط التنمية، لأن عليه (لا على غيره) سوف يكون النجاح أو الفشل لتلك الخطط الاقتصادية، فالاقتصاد لا يعيش في فراغ إنما هو في فضاء اجتماعي في الأساس (وأعني هنا بالاجتماعي) المفهوم العام أي يشمل الثقافة والسلوك والعلاقات الاجتماعية كما يشمل العادات والتقاليد والأعراف. ودون النظر إلى تلك المكونات كمدخل أساسي وهام في خطط التنمية على الأقل لن يتحقق المراد منها، فهناك عقبات اجتماعية وثقافية تواجه خطط التنمية في الخليج في الغالب حتى الساعة هي المسكوت عنها.

د. محمد الرميحي

على سبيل المثال لا يمكن أن تتحقق تنمية شاملة إلا من خلال قاعدة تجويد التعليم (وهو مكون اجتماعي) كما لا يمكن أن تتحقق أهداف التنمية الاقتصادية دون مواجهة مع قيم وسلوك ومفاهيم وأعراف تقف بعضها مناقضة لأهداف التنمية الاقتصادية، قيم مثل النظرة إلى المرأة في المجتمع أو النظرة إلى العمل اليدوي أو الاهتمام بالمفاهيم الاجتماعية المعوقة للمتطلبات التنمية والسائدة في قطاعات واسعة من النسيج الاجتماعي الخليجي، كقيم تثمين الوقت وأهمية التجويد في العمل، و أهمية البحث العلمي في المؤسسات المختلفة أو ما يعرف بـ (البحث و التطوير) R AND D و غيرها من المكونات.

المشكلة: تواجه دول مجلس التعاون كما يواجه غيرها من الدول المنتجة للغاز والنفط، تراجع أسعاره على المستوى الدولي، وقد ركنت هذه الدول إلى تمويل ميزانياتها التي تضخمت في العقود الأخيرة من تصدير تلك المادة. واليوم تواجه دول الخليج في معظمها نقصًا في تمويل خطط التنمية سوف يؤثر عاجلاً على مستوى الحياة والعلاقات الاقتصادية / الاجتماعية / السياسية، وقد قربت (دولة الرعاية) في الخليج على الوصول إلى نهاية الطريق! تراجع أسعار النفط كان بسبب عوامل السوق وأيضًا بسبب العامل السياسي الدولي. لقد كتب كثيرون من أبناء الخليج -على الأقل في العقود الخمسة الأخيرة- تحذيرًا من (يوم القيامة الخليجي)؛ أي خروج هذه المجتمعات من (دفء النفط) وتأثير ذلك على أوضعها السياسية والاجتماعية والاستراتيجية، حتى الساعة استبدلت الدولة الخليجية الريعية (المشاركة المعمقة أو الحقيقية) بالرعاية العامة للمواطن، وصرف الأموال السهلة على الكثير من الخدمات لامتصاص أي مطالبات بالمشاركة، وفي تاريخ الخليج الحديث نجد سابقة تتمثل في علاقة تأثر الاقتصاد بشكل جذري بالمطالبة بالمشاركة؛ وبروز مطالب الإصلاح، وتلك معادلة يمكن أن تظهر في دول الخليج في المستقبل بسبب تراجع قدرة الدولة على الوفاء بما اعتادت أن تقدمه لمواطنيها في العقود الخمسة الذهبية الأخيرة. وفي المقابل هناك مدرسة في دول الخليج -ولو صغيرة- ترى أن أسعار النفط لا يمكن أن تبقى متدنية، وأن صعودها حتمي، لأنها تتبع الدورة الاقتصادية الرأسمالية، وتتابع هذه المدرسة القول: إن وجود النفط و الغاز في باطن أرض دول الخليج هو بكميات ضخمة، ويمكن أن يستمر الاحتياطي لفترة طويلة، ومع تقدم التقنية يمكن الاستفادة منه بطرق أُخرى جديدة، غير معروفة الآن، هذه المدرسة تلقى آذانًا صاغية لدى الكثير من متخذي القرار في دول الخليج، يساندها الخبرة السابقة، أنه كلما تراجعت أسعار النفط، عادت من جديد إلى الارتفاع! مع ذلك تحوطت الدولة في الخليج فلجأت في أوقات مختلفة من العقد الماضي وهذا

تواجه دول الخليج ثلاثة تحديات: التحدي الاستراتيجي والتحدي السكاني والتحدي الاقتصادي وأساسه تراجع أسعار النفط

العقد إلى إصدار وثائق استراتيجية أو ما عرف (استراتيجيات تنويع مصادر الدخل)، وصدرت تلك الاستراتيجيات أو الخطط في أوقات مختلفة، وتعرض الورقة هنا أهم تلك الاستراتيجيات وأهم نقادها -وهم قليلون- على مستوى النقد الكتابي، إلا أن هناك شعورًا عامًا شعبيًا بأن تلك الاستراتيجيات -التي حصلت على الكثير من التقريظ في وسائل الإعلام الخليجية- توافرت على عدد من المنطلقات التقليدية للتوجه إلى (تنويع مصادر الدخل)، ولم تطرح هذه الخطط في أغلبها (للنقاش العام) من جهة، كما أنها لم تتوافر على برنامج تفصيلي ولا خطة زمنية، أو تتصور وجود مؤسسات تراقب تنفيذها، ولكن الأهم أن تلك الخطط في معظمها تجاوزت دراسة البعد الاجتماعي، أو تاثيرها على شبكة العلاقات الاجتماعية وعناصرها المختلفة، البعض يرى تلك الخطط على أنها لا تزيد عن (عملية علاقات عامة لا غير)، لسبب أن بعضها قد طرح منذ سنة (٢٠٠٨م) ولم تظهر لها نتائج بعد عشر سنوات تقريبًا من طرحها، و الهدف من هذه الورقة محاولة سبر تلك الخطط البديلة، وإمكانية أو عدم إمكانية تحقيق أهدافها على ضوء التحديات التي تواجهها هذه المجتمعات سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، في نظم التعليم ودور المرأة وخلق فرص عمل للمواطنين، ووجود العمالة الأجنبية الضخمة ومشروعات الفيلة البيضاء! وتغلغل البيروقراطية وطبيعة الدولة الريعية! وأهمية الحريات العامة في التطور الاقتصادي / الاجتماعي ومحاربة الفساد. من جهة أُخرى فإن هناك عامل (مسكوت عنه) في إطار تراجع أسعار النفط، هو التأثير الممكن لذلك التراجع على بقية الدول العربية التي يتصف اقتصادها بشبه النفطي، والقريبة من دول الخليج والمعتمدة إما على المساعدات المالية وإما على تصدير العمالة إلى دول الخليج، وتذهب الورقة إلى القول، أن تراجع الأسعار قد يطلق ديناميات، كما في السابق التاريخي، تربط بين انحسار التمويل وتراجع الرضا السياسي، وهي معادلة منطقية قد تؤدي إلى توتر في المجتمعات، إن قصرت تلك الاستراتيجيات

للوصول إلى نتائج ملموسة، أو إن تجاهلت لفترة دور المواطنين في رسم السياسات، واتخاذ القرارات ومراقبتها. لقد وجد الباحث أن هناك كمًا من النقد عند الخطة السعودية (الرؤية) والخطة الكويتية (وثيقة الإصلاح) إلا أن هذا النقد قليل جدًا أو غير موجود تجاه الخطط في بلدان الخليج الأربعة الأُخرى، وهذا تعطيل للنقاش العام الواسع المطلوب لفهم واستيعاب الخطط والمشاركة في تنفيذها لدى الجمهور العام.

مشكلات المنهج:

في عام ٢٠١٦م، صدر كتاب جوزيف ساسون (تشريح السلطوية في الجمهوريات العربية)، حاول الكاتب أن يسبر غور الأسباب العميقة لأحداث الربيع العربي الأولى، وفي عدم توافر وثائق مباشرة، عمد الكاتب من خلال قراءة (مذكرات السياسيين والمسؤولين) الأكثر قُربًا من السلطات العليا في الجمهوريات العربية التي شهدت الاضطرابات، أن يتعرف على الأسباب العميقة التي أدت إلى تلك النتائج -شبه الكارثية حتى الآن- وأظهرت دارسته نتيجة لافتة، **فقد لاحظ عاملين في جميع المذكرات التي درسها:**

١- عدم وصول المعلومات الدقيقة إلى متخذي القرار، أو عدم رغبة متخذي القرار في معرفتها أو تهوينها!

٢- عدم الاهتمام بالعامل الاقتصادي في تحريك الرأي العام وإدارة الدولة.

٣- تجاهل التغيرات الاجتماعية الحادثة في المجتمع.

أي أن القيادات في هذه الجمهوريات ذهبت إلى طريقين في محاولة حل مشكلات المجتمع، إما إلى (العقيدة المُبرَرة) وإما إلى (العقيدة المُبرَّدة)، وفي الحالتين عدم مواجهة المشكلات الاقتصادية/ الاجتماعية / السياسية بما يتوجب مواجهتها مع تغير الظروف، وتقلب الأحداث، وهي البحث عن حلول بدلاً من (الإرجاء والتسويف)، وهذا ما أدى إلى اندلاع هذه الثورات، مع اختلاف لون العلم والنشيد الوطني!، ولقد ثبت من الحراك (السوداني والجزائري ٢٠١٩م،) أن نفس الآليات تكررت دون الاستفادة من جرس الإنذار!!

في الخليج توجد إشكالية تواجه مجتمعات الخليج المعتمدة على الدخل من الثروة الهيدروكربونية أن الجميع يعرف أنها ثروة (ناضبة أولاً) و (قابلة للاستبدال ثانيًا) و (ثالثًا سعرها يمكن أن يرتفع أو ينخفض) تبعًا لآليات السوق أو حتى القرارات المتخذة في عواصم بعيدة. وفي كل مرة تنخفض فيها أسعار النفط يتم الحديث عاليًا عن (الخطط البديلة) في توليد مصادر جديدة للثروة، ولكن سرعان ما يخفت ذلك الوهج والخطط، عند ارتفاع الأسعار، وتعود الأمور إلى مجراها السابق، في نفس الوقت الذي يجري فيه تغيرات اجتماعية وثقافية في المجتمع الخليجي، وتبرز مطالب جديدة وتظهر تحديات أكثر جدية.

بين المرض الأبويكي - Opec Disease واللعنة الفنزويلية:

اعتمدت دول الخليج، بنسب متفاوتة -ولكن كبيرة- على الدخل من بيع (الموارد الهدروكربونية) للعالم الصناعي والعالم الثالث، خاصة الدول ذات الاقتصادات الناشئة مؤخرًا، بعض هذه الدول تعتمد اعتمادًا يصل إلى أكثر من ٩٠٪ على الدخل من المورد النفطي، وتبنت هذه الدول -بشكل عام- سياسات لتشجيع الاستهلاك، أصبح بسببها المجتمع معتمدًا اعتمادًا كليًا على الدخول المولدة من بيع هذه السلعة والمسيطر عليها من الدولة. وبسبب العولمة وعناصر أُخرى، ظهر ما يمكن أن يعرف في الخليج (بالمجتمع الاستهلاكي)، الذي يعتمد كليًا على الموارد المالية المتولدة من ريع تلك المادة، بما أن الوضع الاقتصادي للمجتمع يفرز معظم أشكال العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والقيم المتصلة به؛ فظهر في هذه الدول ما سماه الأمير محمد بن سلمان (الإدمان على النفط) كما تدفقت على هذه المجتمعات موجات من الهجرة من الدول القريبة والبعيدة، وارتبطت أسواقها بالأسواق العالمية في الدول الرأسمالية، ولقد حذر كثيرون من أبناء المنطقة ومن خارجها أن النفط سلعة (ناضبة) أو يمكن أن يوجد لها بدائل في المستقبل أو حتى ينخفض سعرها، لذلك يتوجب اعتماد سياسات تحضر لبدائل في الاقتصاد وفي الدخل لتحقيق تنمية مستقرة، كالتصنيع أو تطوير الخدمات، وكل تلك البدائل معتمدة اعتمادًا كليًا على تطوير (رأس المال البشري)، أي نوعية تعليم عالي المستوى، وموجه لتطوير أو لتوليد موارد جديدة للمجتمع، إلا أن (مرض الأوبك) قد حد من التوجه الجدي لاستنباط بدائل لفترة طويلة، وهو مرض ارتبط طرديًا بفكرة أن (الأوبك) تستطيع أن تتحكم في الأسعار العالمية للنفط؛ كونها مكونة من دول تنتج معظم النفط فهي تتحكم في العرض والطلب في السوق العالمي، ومن ثمّ تفرض سعرًا مستقرًا ومناسبًا وشبه دائم! ذلك التحكم كان ممكنًا لفترة، ولكن مع تغير المعطيات لم تعد تلك القدرة متوافرة لمجموعة الأوبك. حتى الاتفاق في السنوات الأولى على أن تكون الأوبك (المنتج المرن) وتحدد حصصًا لإنتاج الأعضاء، لم يكن الأعضاء ملتزمون بالحصص، مما اضطر أوبك أن توظف شركة هولندية لمراقبة الحصص، ولم تكن قادرة على ضبطها.

من جهة أُخرى فإن أسعار النفط في العقود الذهبية الخمسة تذبذبت بشكل كبير، وزاد هذا التذبذب في العقود الأخيرة مع اضطراب الاقتصاد العالمي من جهة، ومن جهة أُخرى للتقدم الهائل في التقنية لقد قامت النخب في الخليج ومن وقت مبكر بالمطالبة بما عرف لاحقًا بـ (تنويع مصادر الدخل) أو على الأقل (تصنيع المواد النفطية وبيعها كمنتجات بدلاً من الخام) إلا أن هذه المطالبة ذهبت في الغالب أدراج الرياح، ربما لسببين؛ الأول أن أسعار النفط تتراجع وما تلبث أن ترتفع، فجاء من قال إن تلك دورات اقتصادية تابعة للدورات الرأسمالية في الدول الصناعية، ويمكن أن يرتفع سعر

النفط في حال (النهوض الاقتصادي العالمي أو ينخفض في حال الركود)، ومن ثمّ لا خوف ولا هلع! والسبب الثاني أن دول الخليج لم ترغب في مواجهة الحقائق، لأن مواجهتها تتطلب حزمة سياسات، إما غير معترف بأهميتها، وإما على غير استعداد لدفع الثمن المقبول من جراء تنفيذها!

لقد تراجعت المداخيل المولدة من النفط في دول الخليج (والدول المنتجة بشكل عام) بين عامي ٢٠١٤-٢٠١٦م، **على النحو الآتي:**

في الكويت ٦٧٪ في قطر ٦٢٪ في المملكة العربية السعودية ٦٢٪ في الإمارات ٦٣٪ (أما التراجع العام في دول الأوبك فقد كان متوسطه ٦١,٤٪) في الفترة نفسها، أي نحن نتحدث عن خسارة الثلث من الدخل الوطني في الدول الخليجية في فترة قصيرة، الأمر الذي يستدعي التفكير الجاد في البدائل وبناء استراتيجية مختلفة عما ساد في العقود الخمسة الذهبية، ولقد لجأت دول مجلس التعاون إلى إصدار ما سمته في الغالب (الخطط التنموية الاستراتيجية) على أساس البحث في المدى المتوسط والطويل عن طرق لاستدامة التنمية دون الاعتماد على دخل النفط.. وهذه الاستراتيجيات تحتاج القرار الجاد للتنفيذ! نتائج المرض (الأوبكي) الذي نشاهده حدوثه اليوم في فنزويلا (أحد الأعضاء المؤسسين للأوبك) فقد توجهت السياسات الفنزويلية تحت شعارات شعبوية إلى صرف الدخل النفطي على الخدمات الاجتماعية لنيل الرضا، فأصبحت الدولة مدينة إلى الخارج بأرقام فلكية لا تستطيع دفعها، لا الدولة ولا شركة النفط الفنزويلية العملاقة، فأصبح كلاهما اليوم على شفا الإفلاس، مع كل الاحتمالات التي يطلقها الإفلاس سياسيًا واجتماعيًا.

عودة الوعي:

انتشر على وسائل التواصل الاجتماعي مؤخرًا في دول الخليج (فيديو) يقارن بسرعة بين وضع مجتمعات دول الخليج (منذ مائة عام) وكانت في فقر وشدة وعوز، بينما كان الآخرون من العرب في الشمال (العراق، سوريا، مصر) في بحبوحة من أمرهم، ويذهب هذا الفيديو إلى القول إن (عرب الشمال) اليوم في احتراب وفقر، ودول الخليج في بحبوحة اقتصادية، إلا أن هذا يمكن ألا يدوم!!، تذكيرًا للجميع أن (النعمة زوالة) ذلك الفيديو يمثل جزءًا من ثقافة (الاستهلاك الوعظي) التي هي جزء من الثقافة العامة التي تطورت في الخليج في زمن الرفاه، لأنه يقول إن مجتمعات الخليج يمكن -إن لم تحمد النعمة!- أن تعود فقيرة، ولكن الأهم الذي لا يتطرق له كثيرون هو كيف يمكن البحث عن سياسات اقتصادية اجتماعية بديلة، تدعم فكرة الإنتاج واحترام العمل، والبحث عن بدائل حقيقية في الاقتصاد، جلها يقع في تدريب إنسان عربي في الخليج وتعليمه تعليمًا نوعيًا قادرًا على مواجهة التحديات المقبلة، التي لم تظهر إلى السطح بعد، ولكن مقدماتها يمكن الإحساس بها، وكذلك التقليل من مسارب الفساد. قراءة ذلك التحذير الذي انتشر، هو مؤشر عند حسن قراءته ينم عن (عودة الوعي) للمجموع الأكبر من المجتمع قد بدأ في التبلور، إلا أن هناك آخرين مازالوا يغمضون عيونهم عن القادم رجاء في (معجزة ما)! في الوقت الذي اتسعت فيه الفجوة المالية لقدرة الدخل النفطي في دول مجلس التعاون على الوفاء باحتياجات الميزانية.

ما هو قائم ليس دائمًا، كان ذلك ما رددته نخب الخليج منذ فترة طويلة، على الأقل في العقود الخمسة الماضية إلا أن (المرض الهولندي) الذي أصبح (أوبكي) كان قد تغلغل في النفسية الخليجية، فأصبحت حاجة العالم إلى الطاقة (النفط والغاز) بالنسبة للخليجيين حاجة دائمة! وقد اجتهد البعض بالقول إن دول الخليج في فترة صعود أسعار النفط كانت تتمتع بمعادلة يمكن وصفها أنها تملك (قوة الندرة في مقابل ندرة القوة) أي أنها بلاد صغيرة ذات جغرافية وسكان محدودين نسبيًا، ولكنها بسبب المال المتوافر من تصدير النفط، أصبح لها (قوة) مالية مؤثرة في الأسواق العالمية وحتى في السياسة الدولية. هذه المعادلة التي سادت لفترة زمنية محدودة، صاحبت الحاجة العالمية للطاقة، ولكن مع تراجع تلك الحاجة، أصبح العالم الخارجي قادرًا على الاستغناء عن رضا أو حتى تطمين دول الخليج من الناحية الأمنية، وأن حاجتها إليهم أكثر من حاجتهم إليها! في دراسة للخبير الاقتصادي الكويتي جاسم السعدون مؤخرًا يقول (ما بين ٥٠-٩٠ سنة من عمر النفط في الإقليم الخليجي، وبعد استراتيجيات وخطط وخطب، كلها تهدف إلى التنويع بعيدًا عن النفط، أصبحنا مع أزمة سوق ثالثة في جيل واحد، أكثر اعتمادًا عليه وارتباطًا بمتغيراته).

المؤثرات التي يمكن أن يطلقها انخفاض أسعار النفط:

يمكن أن يطلق انخفاض أسعار النفط مجموعة من المؤثرات (التوترات) في دول الخليج، داخليًا وإقليميًا. في الداخل: إن التعود على دخل مرتفع للمواطنين - مع انعدام الإنتاجية بل والقيمة الاجتماعية للعمل - قد يخلق توترات اجتماعية، فالقاعدة التي تقول إن (الرضا السياسي يتوفر طرديًا مع الرضا الاقتصادي والعكس صحيح) هي قاعدة اجتماعية / سياسية تنطبق على كثير من المجتمعات، ودول الخليج ليست استثناءً، فالتاريخ يمدنا بعدد من الشواهد المحلية، منها التوترات التي حدثت في أواخر الثلاثينيات من القرن الماضي

٥٣,٩٪ من الوافدين للكويت بدون مؤهلات ويشكلون ٨٣٪ من قوة العمل الحكومي و١٧٪ في القطاع الخاص و٩٢٪ في القطاع العائلي ثمّ الخاص

في كل من الكويت والبحرين ودبي، الموانئ الثلاثة الأكبر وقتها، التي كانت تعتمد على صناعة الغوص و تسويق اللؤلؤ، فسنوات قليلة سابقة على ذلك التاريخ، أُصيبت صناعة اللؤلؤ، التي هي المصدر الأهم للاقتصاد الخليجي بالكساد، بسبب زراعة اللؤلؤ الصناعي في اليابان، وانخفض الدخل العام بشكل كبير، فكان أن تقدمت شريحة التجار مع شرائح أُخرى، إلى الحكام وقتها مطالبة بإصلاحات مع المطالبة بتقاسم (الأعباء) الاقتصادية، بسبب تضرر التجار من ذلك الكساد، تلك المطالبات لم تجد لها استجابة مباشرة وقتها، إلا أن اللافت أنها كانت (مطالب توزيع) لا (مطالب إنتاج). وقد بدأت تأثيرات أسعار النفط تؤثر في الاقتصاد في السنوات الأخيرة، وقد ظهرت اليوم بعض الاختلالات في الهياكل الاقتصادية / الاجتماعية الخليجية **منها أربعة عشر عاملاً رئيسيًا:**

- الاختلال في توزيع الميزانيات العامة، والتوجه لتقليص الإنفاق في بعض وجوه الخدمات.
- تراجع التصنيف الائتماني لبعض دول الخليج.
- تجميد المرتبات في بعض الدول الخليجية.
- زيادة في الرسوم.
- رفع أسعار الخدمات بما فيها المحروقات والكهرباء والماء.
- التأخر في دفع مستحقات المقاولين.
- الاستغناء عن بعض المشاريع الكبرى .
- اختلال التوازن ما بين الدولة وعالم الأعمال .
- الاستغناء عن اليد العاملة الأجنبية.
- ازدياد حجم البطالة بين الشباب.
- احتمال انخفاض سعر العملة، وانخفاض أسهم البنوك والمؤسسات المالية.
- الهجرة إلى الخارج.
- قد ينطلق صراع بين العناصر (الوراثية) في المجتمع، والعناصر المطالبة بالتمثيل.
- صعوبة قبول المساس بالامتيازات، خاصة المالية.
- إعادة كتابة قواعد اللعبة.

التحديات :

تواجه دول الخليج ثلاثة تحديات كبرى، التحدي الاستراتيجي الذي يهدد الاستقرار، والتحدي السكاني، والثالث هو التحدي الاقتصادي وأساسه تراجع أسعار النفط، والأخير (تراجع أسعار النفط) ليست المرة الأولى التي تواجه دول الخليج في العقود الخمسة الذهبية، إلا أن التراجع في المرات السابقة في الغالب يعقبه (تعافٍ) مما جعل انتشار فكرة (اليوبو) لدى بعض متخذي القرار، أي أن اليوم تراجع وغدًا تعافٍ، لا تبدو هذه النظرية في المرحلة الحالية ممكنة الحدوث، تراجعٌ أسعار النفط هذه المرة يبدو أنه مستمر ومتزامن مع عناصر أُخرى، وهي التوجه إلى الإنفاق الكبير في السنوات الأخيرة (التي أصبح المجتمع معتادًا عليها)، وأيضًا تكاليف الحروب المخاضة في كل من سوريا واليمن والعراق و ليبيا، وهي حروب تؤثر على ميزانية الدولة الخليجية. ويذهب الخبراء إلى القول إن (الاعتماد المفرط) على دخل النفط، هو الذي سوف يسبب في وقت ما الأزمات القادمة.

تذهب بعض الدراسات إلى أن دول الخليج لن يكون التأثير عليها (كبيرًا وحادًا) في السنوات القليلة القادمة نتيجة تراجع أسعار النفط، مع ذهاب دراسات أُخرى (خاصة محلية) إلى أن (الشحم بدأ يذوب عن جسم الدولة الخليجية) وقد يصل الأمر إلى (العظم) خلال سنوات قليلة، تقل أو تكثر حسب الدولة الخليجية ومخزونها المالي. وطريقة المواجهة لاحتمال ظهور الأزمات.

إلا أن هناك ما يسمى في الأدب الاقتصادي (لعنة الموارد) أي الدول التي تعتمد على مورد واحد في الدخل (كمثل دول الخليج) **لها مواصفات محددة منها:**

- هي أقل حوكمة.
- وبعض الدول معرضة لتبعات خلل ب المورد أو خلل في السوق العالمي.
- وأنها تعاني المزيد من الفساد .
- ومؤسساتها غير فاعلة.
- ومشاريعها (فيلة بيضاء) أي ضخمة دون جدوى اقتصادية.
- صعوبة استقطاب الاستثمار الأجنبي (بسبب عرقلة البيروقراطية).
- ضعف في الاستثمار في رأس المال المعرفي والرقمنة (التقنية الحديثة).
- خلل سكاني هائل ويتزايد .
- خلل في سوق العمل بين مساهمة المواطنين وبين غير المواطنين.
- ويضاف إلى هذه التحديات -خليجيًا-أن بعض الدول لا يتوفر لها المساحة للتمكن من تطوير صناعات تتطلب أرضًا واسعة، كما أن بعضها أوجلها يفتقد إلى الموارد المائية الكافية لدعم زراعة ذات مردود اقتصادي.

د. علي خليفة الكواري: رؤية قطر تهدف لبقاء الوضع على ما هو عليه دون إصلاح لأوجه الخلل

الاستراتيجيات و البدائل ونقدها:

أمام كل تلك التحديات أطلقت دول الخليج مجموعة من الخطط متوسطة وطويلة الأجل، على أنها (خطط استراتيجية لتنويع مصادر الدخل)، أغلبها في عام ٢٠٠٨م، عند ظهور الأزمة المالية العالمية، وبعضها بعد ذلك، كثير منها اهتم بالموضوعات الاقتصادية / الاجتماعية، وقليل منها أشار إلى التطوير السياسي، فعلى سبيل المثال **تم إطلاق عدد من (الرؤى) وهي:**

- رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م.
- رؤية الكويت الاستراتيجية ٢٠١٠ - ٢٠٣٥م (أطلقت ٢٠٠٨م).
- رؤية الإمارات ٢٠٣٠م.
- الرؤية الاقتصادية للبحرين ٢٠٣٠م (أطلقت ٢٠٠٨م).
- الرؤية الوطنية للتنمية الشاملة قطر أطلقت ٢٠٠٨م)
- رؤية عمان الاستراتيجية ٢٠٣٠.

علينا القول إن (الخطط والاستراتيجيات) الخليجية تتقاطع في الكثير من المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وفي هذه الخطط يستطيع المتابع أن يلمس تشابهًا (إن لم يكن تطابقًا) في الأهداف، وهي أيضًا في مجملها (عبارات) في أدبيات التنمية الدولية منها (تحويل البلاد إلى دولة متقدمة) ومنها (تطوير المؤسسات) و(تطوير الثروة الطبيعية الناضبة والمستجدة) و (تنمية الثروة البشرية) و (الاعتماد على اليد العاملة المحلية) و (الاهتمام بالقطاع الخاص) (ترشيد استهلاك المياه والطاقة)، إلى آخر تلك العناوين التي لا يختلف عليها أحد. **السؤال: كيف نصل إلى تحقيق تلك الرؤى؟**

هنا سوف يعرض الكاتب نقدًا شبه مطول للخطة الاستراتيجة السعودية، والخطة الاستراتيجية الكويتية، كذلك ما توافر من نقد لخطط الإمارات والبحرين وقطر وعمان، كمثال للتحديات التي يراها أبناء المنطقة أنها تواجه المنطقة ككل في الانتقال إلى مجتمع غير معتمد على مصدر واحد وناضب للثروة ،إلى مجتمع متعدد مصادر الدخل ومنتج للثروة في طريق التنمية المستدامة! .

رؤية المملكة العربية السعودية:

أطلقت في عام ٢٠١٦م استنهضت العديد من التعليقات والاقتراحات والنقد، كون المملكة هي الدولة الأكبر في الخليج، كما أن التغيرات التي شهدتها على النطاق السياسي مؤخرًا وكانت لافتة بجلب قيادة شبابية إحدى الدراسات المعمقة لشرح الرؤية ونقدها كتبه الدكتور عبد العزيز محمد الدخيل ذهب الكاتب إلى أن (الرؤية) لم تأت من فراغ بل من (إرادة سياسية للتغيير، وأن هناك حالة اقتصادية - إن استمرت كما هي - فسوف ينتهي الأمر (بظهور) أزمة مالية كبيرة، هذا المطلب التغييري (لقي تجاوبًا شعبيًا كبيرًا) (فارتفعت آمال المواطنين الذين يشعرون أنهم لم ينالوا نصيبهم وحقهم في الوظيفة والسكن والصحة، الرفاهية، وفي توجه (الرؤية) إلى بناء الإنسان عن طريق تطوير المناهج وترقية العملية التعليمية يعلق الكاتب إن (قبول) (المنهج العلمي والفكر المنطقي المضاد للخرافة مهم رغم كونه لا يزال يواجه صعوبات وعراقيل.

خطة التنمية في الكويت:

تتوافر أدبيات كثيرة لنقد الخطة الكويتية (الرؤية الاستراتيجية ٢٠٣٥م) التي أقرت من مجلس الأمة والأهداف الكبرى للخطة أو الرؤية هي (تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار، يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي، وتزكي فيه روح المنافسة وترفع كفاءة الإنتاج وترسخ القيم وتحافظ على الهوية وتحقيق التنمية البشرية والتنمية المتوازنة، وتوفر بنية أساسية ملائمة وتشريعات متطورة وبيئة أعمال مشجعة). وقد جرت المقارنة بين الخطة الكويتية والخطة السعودية، كما في خطط دول الخليج الأخرى في بعض التفاصيل. الخطة الكويتية طويلة الأجل نجد أن الكثير من النقد قد سلط عليها من الصحافة المحلية أو من الأكاديميين، فبعض ما جاء في الصحافة ما كتبته جريدة القبس التي أشارت إلى (أن مشروع الرؤية الوطنية التي نتج عنها ٩ خطط تنمية، جلها انتهى إلى الفشل وعدم تحقيق نسبة نجاح عالية بمسيرة متعثرة)، وتذهب "القبس" إلى القول (كثيرًا ما رُدد أن بناء البشر أهم من الحجر)، إلا أن العناية بالبشر لم تنتج، حتى الآن، أي شيء ملموس!

وفي دراسة لكاتب هذه السطور حول المعوقات الاجتماعية لخطة التنمية في الكويت جاء الآتي:

(الأسباب غير الاقتصادية لتباطؤ التنمية في الكويت):

أن يكون للكويت خطة فهذا شيء جيد، وأن يكون لها خطة تصدر بقانون، فهذا شيء أكثر من جيد، وأن تناقش على أوسع نطاق فذلك هو المطلوب. ما سوف أقدم اجتهادًا فيه هو الأسباب غير الاقتصادية التي يمكن أن تبطئ تنفيذ الخطة.

ديورانت في كتابه الضخم قصة الحضارة يقول: "الإنسان عندما يفكر في غده، فقد خرج بذلك من جنة عدن، إلى وادي الهموم"، كما يقول لنا هذا الرجل الذي درس تطور الإنسانية ورقيها: "الثروة الطبيعية لا تخلق المدنية خلقًا، إلا أنها تستطيع أن تبتسم في وجهها، وتهيئ سبل ازدهارها".

بهاتين المقولتين أردت أن أستدعي الفكر الإنساني، من جانب أهمية التخطيط للمستقبل للشعوب الحية، ومن جانب آخر، القول: إن الثروة بحد ذاتها لا تخلق المدنية، يخلق المدنية والتقدم جهد الإنسان وتصوراته لما يريد أن يكون.

في الكتابات التنموية أياً كان مصدرها، تكاد تجمع على أن التنمية من بين عوامل أخرى، تحتاج إلى عدد من الركائز الأساسية، هي وجود رؤية في المجتمع، وإقامة المؤسساتية، صناعة الإنسان، والمساءلة، ووجود القطاع الخاص بفاعلية. هذه الركائز الخمس الأساسية التي تعارف عليها أهل التنمية هي ما يمكن أن يعرف بـ (المتطلبات المسبقة) للإقلاع بالمجتمع إلى آفاق جديدة. الرؤية أن يكون لنا رؤية واضحة لما نريد أن نصل إليه، مصحوبة ببرامج عمل وآليات، للانتقال مما نحن فيه إلى المرغوب، الرؤية تتطلب أيضًا أن تكون جزءًا من تفكير الشرائح جميعها في المجتمع. لأن أية رؤية يراد الوصول إليها تحتاج إلى هياكل تنظيمية (إدارية) قادرة على خلق البيئة المناسبة لتحقيق أهداف الخطة. الخلل أو الضعف في قدرة الهياكل التنظيمية وسرعة تجاوبها مع المتغيرات سيكون عائقًا أمام تطبيق الخطة، بل معوقًا لها.

يبقى القطاع الخاص، الذي سوف يشارك في حمل أعباء التنمية، لقدرته على المشاركة وعلاقته بالهياكل التنظيمية في الدولة، وبناء الإنسان (التعليم والتدريب) ومن ثمّ أجهزة المساءلة وكفاءتها.

يقسم دارسو الخطط أهداف الخطة إلى فرعين أساسيين، والكويت ليست استثناء، الأول الأهداف الصلبة (التي يمكن أن تتحقق في يسر إن توافر المال – الأهداف الكمية تسميها خطتنا)، وأهداف (ناعمة، تسميها خطتنا النوعية) وهي الأصعب من الأهداف، التدريب مثل القيم والأخلاق، التعليم.

إن عدنا إلى الكويت وفحصنا ما لدينا على ضوء ما تقدم نرى أن هناك (أهداف) اشتملت عليها الخطة. وهي ٦ أهداف، منها قيادة القطاع الخاص للتنمية، دعم التنمية البشرية، تطوير السياسات السكانية، رفع مستوى معيشة المواطن، الإدارة الحكومية الفعالة، تعزيز الهوية العربية والإسلامية.

وهناك رؤية، أو هدف عام وضع منذ زمن "كون الكويت مركزًا ماليًا وتجاريًا، أو رؤية صاحب السمو أمير البلاد في أقواله التي يعود إليها دائمًا، منها: الحديث المتكرر عن أهمية أمن الكويت، صيانة الوحدة الوطنية، تطبيق القوانين، العلاقة بين السلطتين، تصحيح مسار الإعلام. وللكويت خاصية أخرى هي العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وما يشوبها من معوقات –سآتي عليها لاحقًا– تلك هي الرؤية من منظور عام.

مؤشرات الحوكمة الرشيدة الصادرة من البنك الدولي تلخص الأهداف إلى الاستقرار السياسي، فاعلية الحكومة، سيادة القانون، مكافحة الفساد، والمساءلة.

حقيقة الأمر أن هناك تقاطع مهم في دعوات القيادة، وأهداف الخطة، والمؤشرات الدولية الحاثة على انتهاج تخطيط سليم لصالح مجتمع حديث. فالتخطيط إذًا عملية التدخل الذكي من قادة المجتمع لتحقيق أهداف بعينها (الرؤية)؛ أي القدرة على حسن استخدام الموارد، وإزالة المعوقات أمام انبثاق الإمكانيات الذاتية، وتوفير الترتيبات المؤسسية، ومشاركة المجتمع، داخل كيان سياسي معين يطلق عليه مفهوم الدولة.

مجتمع الكويت:

لا يختلف كثير من العقلاء على أن مجتمع الكويت اليوم يعاني من "عدم توافق اجتماعي واسع يسبب للكويت أزمات متتالية"وهناك

وضع استراتيجيات التحول الاقتصادي أمر حتمي لمواجهة التحديات في الخليج ولا توجد خيارات إلا تصحيح أوضاع خاطئة منذ العقود الذهبية

"توترات اجتماعية" عديدة تظهر في وسائل الإعلام وخاصة الحديثة، وعلى ساحة المجلس النيابي المنتخب وفي المنتديات العامة.

السبب أن البعض صاحب مشروع من نوع ما، يريد أن يأخذ الكويت إلى أهداف مشروعه الذي يؤمن به، دون الالتفات إلى التوافق مع المشاريع الأخرى والبعض الآخر لهم مشاريعهم الخاصة (القبلية أو الفئوية)، أي الحاجة إلى وضع (قيم) مشتركة ومتفق عليها من الغالبية في المجتمع، وهو أمر لم يحدث حتى الآن!

العجب ليس الاختلاف ولا حتى الصراع، فأي قارئ في علم الاجتماع يعرف أن الصراع في المجتمع جزء من تكوينه وصيرورته، العجب هو قصورنا عن حل هذا الصراع بالأدوات التي صممت من أجل حله.

الهويات الصغرى ضد الهوية الأكبر، أي أن الهوية القبلية والطائفية، والعرقية والمناطقية، ضد الهوية الأكبر، وهي الهوية الوطنية المبتغاة.

فكرة الديمقراطية التوافقية، هي أن يتمكن المجتمع من الوصول إلى توافق، وحلول وسطى للمشكلات التي تواجهه. إلا أن هذا التوتر الاجتماعي الذي نراه في الكويت، لا يبدو أن له مخرجًا.

اشتكى ويشتكي منه كثيرون. للتدليل فقط، نلحظ افتتاحية جريدة القبس ٣٠ سبتمبر ٢٠١٠م، بعنوان لافت، (الاستباحة السياسية)، فتقول: (مجرد أن يبدأ نائب أو نواب بالهجوم على وزير معين يسارع المتابعون في عالم السياسة إلى التفتيش عن الأسباب الحقيقية التي تقف في خلفية الحملة، وفي الكثير من الأحيان يجدون أن الأسباب شخصية أو فئوية أو طائفية أو مذهبية... أو مخجلة أحيانًا...!!

يعود سمو الأمير في خطابه في افتتاح دورة مجلس الأمة في (نوفمبر ٢٠١٠م) إلى القول: ... حتى غدًا الشارع وليس قبة البرلمان هو المكان لطرح القضايا والمشكلات، الأمر الذي يتعذر معه الوصول إلى قرار صائب...

الممارسة الديمقراطية -على سمو الفكرة- هي في الممارسة الفعلية، زكت الطائفية والعرقية، والقبلية والمناطقية، حتى أصبحت حواسنا تتعامل بالمستجدات، وعقليتنا تتمسك بالماضي؟ وأصبحنا قاب قوسين أو أدنى إلى مرحلة "التصدع الاجتماعي"!

والحال أن الموضوع في النصوص والدستور والقوانين أفضل بكثير مما يحدث على أرض الواقع. فقراءة الواقع الاجتماعي السياسي، والتشارك في وضع تصورات للخروج من حدة التوترات الاجتماعية، هي شرط أساس لتطبيق الخطة.

حتى نقوم بتنمية مراده، علينا أولاً العودة من الحالة المرضية في مجتمعنا إلى الحالة الصحية المرجوة، أي إيجاد توافق واسع يتخطى الأجندات الصغرى، إلى تحقيق أجندة المواطنة، وهذا يتطلب جهدًا فكريًا كبيرًا، بل وضخمًا يصاحبه جهد توعوي من مؤسسات المجتمع المدني ومن الإعلام (الذي يشتكى من بعضه بالمساهمة في نفخ النار..) ويتطلب الابتعاد عن (الإغراء السياسي بالآخر) من جانبي المشرعين والمنفذين على حد سواء، وجهد سياسي من الدولة، أي الوعي المجتمعي بأهمية التغيير وضرورته.

بسبب تصريح كُيف على أنه عرقي أُقيل برلماني بريطاني -وهي أقدم الديمقراطيات- على أساس أن تصريحه يقود إلى (إثارة النعرات العرقية في المجتمع) الحكم صدر من محكمة، وهذا يحدث لأول مرة... فالشعوب الحية يهمها المضمون وليس الشكل.

إن كنا نحتاج إلى تنمية باتجاه الأهداف (اللينة) التي هي أكثر عسرة في التحقق، فنحن نحتاج إلى إدارة حديثة متخففة من البيروقراطية، وإلى قوانين أقل كثافة ومناسبة للمجتمع، وإلى أهداف تعليمية وتنموية، ولتحيق ذلك فإننا سوف نصطدم فورًا بالمصالح المركبة -حتى الآن- لمقاومة تلك الأهداف.

في الجو السياسي البيروقراطي الذي نعيشه، ربما نحقق بعض أهداف التنمية الصلبة، إلا الأهداف الأكثر أهمية وهي الأهداف اللينة، أي تحقيق توافق اجتماعي واسع والعناية بالإنسان الكويتي لمعايشة العصر من خلال تعليم حديث، فتلك هي الصعوبة الحقيقية.

نحن في الكويت أكثر الناس ثقلاً بالقوانين، حتى يكاد المرء أن يجزم بأن بعض القوانين فيها شخصانية، في الوقت الذي يعرف القانونيون أن القانون عام وشامل محايد وغير شخصي.

مثلاً في إنفاذ العقود في الكويت بلغ عدد الإجراءات ٥٠ إجراءً، وعدد الأيام التي تستهلك ٥٦٦ يومًا، أوراق التصدير تحتاج إلى ٣٦ يومًا والاستيراد إلى ٧٢ يومًا، والتسجيل العقاري إلى ٥٥ يومًا، وتصفية النشاط التجاري إلى ٤ سنوات، وهكذا... (صحف الكويت ٥ نوفمبر ٢٠١٠م).

ومثل آخر يعرفه كل المشتغلين بالعمل العام في الكويت، أن أكثر المؤسسات ثقلاً بالعمل المتراكم هما ١- ديوان المحاسبة ٢- الفتوى والتشريع، على هاتين المؤسستين تجري الإزاحة عليهما لكل ما لا يريد البيروقراطي أن يتخذ القرار فيه، خوفًا من المساءلة التي تأتي -غالبًا- من المؤسسة التشريعية. ولسان حال هذه البيروقراطية: ما كاري؟

تركيبة العمل السياسي الحالية في الكويت تركيبة تضيف إلى البيروقراطية، فبجانب طول الإجراءات والإزاحات إلى مؤسسات أخرى، كثيرًا ما نرى أن هناك ضغوطًا ضخمة للتسكين الإداري (على طريقة أفضل شخص للوظيفة هو ولدنا!!) ويكاد يمر التسكين الإداري في دائرة مغلقة. فالقوى الضاغطة تعمل باتجاهين، إذا لم يستطع إيصال أشخاص (غير أكفاء) تعترض على الأكفاء. والنتيجة واحدة. وصول من لا قدرة لديهم إلى موقع القرار. فالبيروقراطية ليست في تحسن لا من حيث الكيف البشري، ولا من حيث التدريب المهني. في هذه الحالة كيف يمكن أن تسير التنمية، وخاصة البشرية؟

إذًا أمامنا عقبة في الوصول إلى "الدولة الفعّالة" وهي متطلب أساسي لتنفيذ التنمية، في جو يسوده التنافس ليس إقليميًا فقط، بل ودوليًا أيضًا. وتعرف الدولة الفعالة باعتبارها هدفًا إيجابيًا للتنمية، فالدولة هي المؤسسة القائدة لتحسين شروط حياة الناس.

حقيقة الأمر أن الديناميات التي أفرزت فيما بعد الاحتلال والتحرير في الكويت أظهرت لدينا ما يمكن تسميته بـ (السلطوية التشاركية)، أي الاستجابة إلى أفراد أو مجموعات مشاركة في السلطة لتحقيق مصالح فرعية، أكثر من الاستجابة إلى مطالب الجمهور العام، الاسترضائية أو الزبائنية وفي قول آخر المحاباة والمحسوبية السياسية. أصبحت مكافأة هذه المجموعات أكثر بكثير من مكافأة المبادرة والجدارة والكفاءة.

قلت إن أرقام خطة التنمية الاستراتيجية المنشورة كثير منها قديم نسبيًا، ويحتاج التخطيط الحديث إلى وجود قاعدة معلوماتية حديثة ومستمرة في التحديث.

التحديات التي تواجه الخطة الاستراتيجية الكويتية

ماذا تقول لنا الخطة (سأقتصر على البعد الاجتماعي) أو ما تسميه الخطة: التنمية البشرية والمجتمعية.

- **التحدي السكاني:** الهجرة إلى الكويت ضخمة، عدد السكان يكبر، كويتيين وغير كويتيين، وهؤلاء يحتاجون إلى خدمات من الطرق إلى الاستشفاء، نمو السكان الكويتيين ٣,٣٪ ونمو السكان غير الكويتيين ٦,٦٪، اليوم في الكويت ٤,١ مليون نسمة، (موضوع السكان وقدرتهم وحجمهم) موضوع مهم للمخطط. فلدينا (اختلال سكاني) كبير. فالوافدون بدون مؤهلات ٥٣,٩٪، يشكلون ٨٣٪ من قوة العمل في القطاع الحكومي، ١٧٪ في القطاع الخاص. ٩٢٪ من إجمالي قوة العمل الوافدة في القطاع العائلي، ومن ثمّ الخاص. ما ظهر حتى الآن أن هناك تصورات لحل بعض مشكلات السكان غير محددي الجنسية، الخطة ربما تفاجئ بذلك، لأن هناك عبء -من حيث العدد- على الخدمات الإسكانية، الصحية والتعليمية.
- **في التعليم:** ٨٠٪ من الموارد المالية في التعليم تذهب إلى المرتبات، المسجلون في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب لا يعكس أهداف الهيأة، ٢١ ألف كويتي وكويتية يدخلون سوق العمل سنوياً، الحاجة الملحة إلى (رفع مستوى تحصيل الطلاب في التعليم العام) مخصصات البحوث شديدة التواضع.

ضرورة البحث عن سياسات اقتصادية اجتماعية بديلة تدعم الإنتاج وتحترم العمل والبحث عن بدائل اقتصادية محورها تدريب الإنسان وتعليمه

تلاحظ الخطة هنا أهمية (إعادة صياغة منظومة التعليم في جميع المستويات)، و (غرس المفاهيم الإيجابية لدى الطلبة) ومشاركة القطاع الخاص في المدارس.

كل هذه الخطوات المهمة والضرورية أمامها عقبات كؤود غير اقتصادية. يعرفها المشتغل بالشأن العام بسبب الثنائيات المنقسمة في المجتمع، التي تسببت حتى الآن في التعطيل أو التأخير، فمجرد الشروع في تطوير برامج التعليم سوف يصدم بأي البرامج تعزز؟ وأي البرامج تلغى؟ تكرار لمعضلة تاريخية هي تعليم الإنجليزية في (المباركية، والأحمدية).

- **في الصحة:** نسبة الموفدين للخارج للعلاج ومرافقيهم زادت ٤٤٨٪ والمرافقون ٦٧٠٪، الظروف البيئية (ثالث أسباب الوفيات في الكويت (الأورام) تلوث الهواء. من دراسات أخرى نعرف أن الوقاية الواعية يمكن أن تُقلل نصف ميزانية الصحة (يعني الموضوع وعي وطريقة حياة) كمثال البنغالي في كندا.. ووفاة من هم في قسم العناية المركزة.. الهيأة التمريضية غير المدربة، مستوى الإنفاق على البحث العلمي، تلاحظ الخطة الكويتية أنه الآن ٠٫٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتأمل العمل على زيادة إلى ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية الخطة. إلا أننا لا نلحظ الحديث عن ربط التعليم العالي بالبحث العلمي... (هذا لم يحقق في السنوات التي بدأت بتطبيق الخطة).

حقيقة الأمر أمامنا عقبات سياسية وفكرية لتطوير التعليم. ومحاولة التفريق بين (المعرفة) و (المعرفية)، الآن هناك تناقضات جوهرية في نظرتنا إلى التعليم، وعلينا مواجهة السباق في القرن الواحد والعشرين دمج البحث العلمي والتعليم، على المستوى الإداري والمستوى المؤسساتي... فلسفة التعليم قائمة على فكرة دانلوب (الرجل الذي أسس التعليم الحديث في مصر، على أساس تخريج موظفين) وهي مدرسة تجاوزها الزمن...

سياسات التعليم الحالي (خاصة الجامعي وما فوقه) سوف تقود إلى ثنائية جديدة، بجانب الثنائيات المعروفة في المجتمع الكويتي، ثنائية خريجي الجامعات الممتازة (وكثير منها خاصة) وخريجي الجامعات (الجامعات الحكومية). حتى نغير ذلك سوف نصطدم بقوى فكرية وسياسية تريد إبقاء الحال على ما هو عليه...

كما أشير في البداية إلى أن العبارات التي تضمنتها خطط التنمية (استراتيجيات) هي عبارات عامة، قد يكون قد حقق منها (البناء في الحجر) أما موضوع (البناء في البشر) فلا يزال الأمر يحتاج إلى جهود منسقة وإرادة سياسية وقوى اجتماعية حتى الآن لم تتوافر في دول الخليج المدروسة.

خطة التنمية في الإمارات:

في الوثائق المتوفرة لخطط التنمية في الإمارات نرى أن هناك بعض الوثائق تتحدث عن (خطة استراتيجية لإمارة دبي ٢٠٢١م) وخطة للدولة ٢٠٢١م، وتهدف الخطة إلى (تكوين مجتمع تحكمه مجموعة من قواعد العيش المشترك، ويستقر في فضاء حضري ويتشاركون في تجربة معيشية مشتركة) وتذهب الخطة لشرح الأهداف التفصيلية منها تطوير جودة الحياة، وإقامة حكومة رائدة، وقيام مؤسسات، عصرنة التعليم وإقامة موطن للمبدعين. وإشراك القطاع الخاص، في الخطوط العريضة لا تختلف خطة الإمارات إلا في القليل من المفردات عن خطط بقية دول مجلس التعاون، مع ندرة الحديث عن مناهج وطرق التنفيذ.

خطة التنمية في البحرين:

خطة البحرين (الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين ٢٠٣٠م)، أطلقها ملك البحرين في ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٨م، الأمل أن تشكل بوابة الإصلاح الاقتصادي واستكمالاً للإصلاح السياسي وحددت أهداف الخطة (في الانتقال من اقتصاد قائم على الثروة النفطية إلى اقتصاد منتج قادر على المنافسة العالمية) ومن جديد لا تختلف الرؤية الاقتصادية للبحرين عن مثيلاتها في دول الخليج في الصياغة والأهداف العام المرتجاة.

خطة التنمية في قطر:

رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠م، صدرت في عام ٢٠٠٨م وتبعتها (استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر ٢٠١٠- ٢٠١٦م تبدأ الرؤية بالقول (إن قطر على مفترق طرق) وقد (أضحى من الضروري أن تختار قطر الطريق الأمثل الذي يتماشى مع رغبات قيادتها وتطلعات شعبها)، وتقدم لنا دراسة نقدية للخطة القطرية، أن هناك (مكامن للخلل) المزمن في قطر الذي يحتاج إلى علاج منه (الخلل السكاني المتفاقم) و(الخلل الإنتاجي) و (الخلل الأمني - الإقليمي)، ولا تختلف رؤية قطر كثيرًا عن بقية (رؤى) دول مجلس التعاون في التذكير بالعناية برأس المال البشري (تجويد التعليم)، التنوع الاقتصادي، التنمية البيئية، ويرى الدكتور علي خليفة الكواري، بعد أن يقدم رؤية استطلاعية للخطة القطرية بقوله (فإني أجد أن رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠م تهدف لبقاء الوضع على ما هو عليه دون إصلاح لأوجه الخلل المزمنة).

خطة التنمية في عمان:

لا تختلف خطة عمان التنموية طويلة الأجل في الأهداف كثيرًا عما سطرته الخطط في الدول الخليجية المجاورة، فهي ترمي

إلى أن تحقق (الخطة الاستراتيجية التي سيكون مداها (٢٠٢٠ - ٢٠٤٠م) سوف تركز على مشاريع تنويع مصادر الدخل ودعم منشآت وشركات القطاع الخاص الإنتاجية والخدمية، فضلاً عن تطوير استغلال موارد السلطنة التقليدية من النفط والغاز وصولاً إلى التوازن الاستثماري واستدامة النمو، والتأكيد على السياسات الاجتماعية والتنمية البشرية). ولم يجد الكاتب نقدًا محليًا على مفردات أو أهداف وطرق تنفيذ الخطة التنموية.

الفرص :

انتقد صندوق النقد الدولي تأخر دول الخليج لوضع خطط لتطوير اقتصادها والتخلي عن اقتصاد البترول كممول وحيد للاقتصاد، ونصح بتبني نموذج حديث يقتبس خطوطه العريضة من تجارب ناجحة مثل ماليزيا وإندونيسيا والمكسيك التي تمكنت من تنويع اقتصادها بعيدًا عن النفط، في حين حققت شيلي قدرًا من النجاح في تنويع مصادر دخلها بعيدًا عن صادرات النحاس، وأشار الصندوق في دراسته المنشورة عام ٢٠١٥م، إلى أن كل تلك البلدان الأربعة اتبعت مسارها الخاص، فمثلاً اتبعت ماليزيا استراتيجية تنويع التصدير منذ ستينيات القرن الماضي وفي وقت مبكر، وأخذت عقدين من الزمان للوصول باقتصادها إلى مستوى متطور مشابه لبعض الاقتصاديات المتقدمة، كما ركزت تلك البلدان على وضع حوافز لتشجيع الشركات على تطوير أسواق التصدير ودعم العاملين لاكتساب المهارات والتعليم ذي الجودة العالية للحصول على وظيفة في هذه المجالات الجديدة، بالإضافة إلى التركيز على خلق بيئة اقتصادية مستقرة ومناخ ملائم لممارسة الأعمال التجارية. ومن هنا فإن وضع خطط استراتيجية للتحول إلى دول حديثة منتجة ومتعددة مصادر الدخل، أصبح أمرًا لازمًا لمواجهة التحديات التي يراها كثيرون رؤية العين في منطقة الخليج، حيث لا توجد أمامها خيارات كثيرة إلا أن تصحح أوضاعاً خاطئة اقتصادياً سارت عليها في العقود الذهبية الخمس الماضية، وإن استمر الأمر كما هو عليه دون إعادة هيكلة جادة، فإن هذه الدول لا شك -عاجلاً أو آجلاً- تدخل (نفقًا مظلمًا) طريق تصحيح الأوضاع هو تغيير المفاهيم التشريعية والتنفيذية بكل ما تتطلبه من أدوات تنفيذية. وقد تكون الفرصة سانحة لبضع سنوات، وحتى لو عادت أسعار النفط إلى الارتفاع ، فإن السير في خطط التغيير هي الأكثر سلامة لاستدامة الاستقرار في هذه المنطقة.

تحليل واستنتاجات: البعد الاجتماعي المفقود

الزمن ليس زمن التشفي أو التمني، الزمن هو زمن التفكير الجاد للخروج من مأزق قادم لا محالة، وهو تدني أو انخفاض الدخل المتولد من النفط في هذه المجتمعات، كما أن الدخل في المستقبل لن يفي بحاجات هذه المجتمعات الاقتصادية / الاجتماعية في ضوء الأعباء الكبيرة المترتبة على الدولة الخليجية الحديثة، سواء في الداخل أو الخارج، وعليه لا بد من التفكير والعمل الجدي لاتخاذ خطوات متسقة وتدريجية واضحة للجمهور من أجل تغيير مسار الاقتصاد، وربما من أهم الخطوات التي يتوجب أن تؤخذ هو النظر في (إقامة مؤسسات سياسية) حديثة، ومراجعة القوانين القائمة لتوجيهها إلى الإنتاج وتقليص دور الدولة (والبيروقراطية)، والقضاء على الفساد في العمل العام، وإعادة النظر بالسرعة اللازمة في برامج التعليم بكل درجاته وأنواعه، أي إعادة التفكير جذريًا في (العقد الاجتماعي / الاقتصادي / السياسي القائم في الخليج) **وذلك يتطلب عددًا من الخطوات، منها:**

ركائز التنمية: وجود رؤية مجتمعية - صناعة الإنسان - المؤسساتية - والمساءلة - ووجود قطاع خاص فاعل

- الحاجة الملحة للتغيير إلى الأفضل. (دون ذلك لا معنى لأي خطوات أخرى أو خطط ورقية)! أي وجود إرادة سياسية فاعلة في كل دولة وعلى المستوى الإقليمي (على الأقل بمن رغب).
- التوجه إلى وحدة اقتصادية / سياسية خليجية على قاعدة (الكل أكبر من مجموع الأجزاء) فالتحديات لهذه الدول (مجلس التعاون) ضخمة اقتصاديًا وأمنيًا وسياسيًا واجتماعيًا (امتلاك بشكل جماعي عقلية القفزة النوعية المطلوبة).
- صياغة جديدة للعقد الاجتماعي السائد حتى الآن في دولة الرعاية، وتوسيع المشاركة ووضوح اتخاذ القرار.
- تجويد عاجل وسريع للمنظومة التعليمية، تطوير المعرفة والمهارات، والاتجاهات العامة، استخدام التقنية في التعليم.
- خلق قيم عامة ومشتركة، فعلية وحديثة على قاعدة (الدولة الوطنية).
- التحول إلى الصناعات المصاحبة للنفط، والشراكة مع القطاع الخاص ورأس المال الأجنبي في تطوير الصناعات والمهارات.
- تسهيل إجراءات دخول رأس المال الأجنبي على قاعدة خلق فرص عمل جديدة ونقل التقنية.
- الاهتمام بالتقنية والرقمنة في الاقتصاد وفي الخدمات التي تقدمها الدولة والشركات.
- تقليل الاعتماد على اليد العاملة الأجنبية.
- تمكين المرأة التي هي نصف المجتمع.
- القضاء على بطالة الشباب.
- خلق فرص ترفيه جاذبة للشباب.

تلك مجموع من السياسات المطلوبة والعاجلة اليوم في دول الخليج، ولم يعد أحد يأخذ بالجدية الكاملة (مشروعات التحول من النفط إلى اقتصاد منتج)، فليس النقص في (الأفكار) إنما

النقص في (الرغبة) في التطبيق والاستعداد لدفع (ثمن ذلك التطبيق) أفكار البدائل في دول الخليج تتصف بتماثل النصوص في أهدافها، وتستخدم تقريبًا المفردات نفسها، كمثل مساهمة القطاع الخاص أو الاعتماد على الابتكار، أو بناء مجتمع المعرفة، أو التحول (للحكومة الذكية) أو بناء (المدن الذكية)، إلا أنها مفردات و مشروعات تنتظر التنفيذ، لم تظهر بعد الجدية المطلوبة في تحويلها إلى برامج عمل يصاحبها جدول زمني محدد وخطوات تنفيذية ملموسة، وإعادة هيكلة للقطاع العام أو ترقية التعليم وتجويده، تلك قرارات سياسية لم تتخذ في الغالب بعد!! فالمعضلة التي تواجه دول الخليج أن هناك تراجعًا في الدخل النفطي يلزم التفكير في مخارج لتعويضه، وتلك المخارج في معظمها تحتاج إلى قرارات سياسية، ربما هي صعبة على متخذ القرار اليوم وربما موجعة، لسبب اجتماعي (تقليص دور دولة الرعاية) أو لسبب سياسي (تقديم تنازلات في المشاركة الجادة في اتخاذ القرار) وما يتطلبه من سيادة القانون على الجميع، والمساواة في الحقوق والواجبات! تلك معادلة يبدو أن حلها اليوم يحتاج إلى كثير من الشجاعة والتضحية. تحتاج هذه الخطط من جهة أخرى إلى وجود (قاعدة معلوماتية) حديثة ودقيقة ومتماثلة في المفاهيم من أجل المقارنة، فالمعلومات العامة لنشاطات متعددة، غير متوافرة ولا هي متسقة، كما يحتاج الأمر إلى التفكير بشكل جدي في تطوير (منظومة مجلس التعاون) وترقيتها إلى (سوق مشتركة) تعضد الوضع الاقتصادي وتدعم الأوضاع الاستراتيجية المتغيرة!

* مدير مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت ـ وأستاذ علم الاجتماع السياسي ـ الكويت

أربعة معايير للاستثمارات الأجنبية في دول مجلس التعاون الخليجي

متطلبات القطاع الخاص الخليجي: تطوير التمويل وتوفير العمالة والجودة والتسويق

طرأت مؤخرًا تغيرات ملحوظة على المفاهيم التقليدية للتنمية، نظرًا لثورتي العولمة والاتصالات. فلم تعد التنمية مرهونة بالموارد المحلية فقط، فمن خلال العولمة، باستطاعة دول مجلس التعاون الخليجي استغلال الموارد العالمية وتحويلها ببساطة إلى منتج نهائي، فعلى سبيل المثال: يمكنهم استغلال الأموال من أجل مشروع ما من إحدى الدول، واستغلال الأيدي العاملة من دولة أخرى، والمواد من دولة ثالثة، ثم تسليم المشروع النهائي في دولة مختلفة كليًا، وذلك ببساطة عبر "الإدارة الذكية" للموارد. ولقد تم تعزيز العولمة بصورة أساسية من خلال الأعمال التجارية، وعلى وجه الخصوص أنشطة كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات، حيث تتنافس جميع الدول مع بعضها البعض من أجل جذب الحد الأقصى من الاستثمار الأجنبي المباشر.

د. يوسف حمد البلوشي

ولقد نما الاستثمار الأجنبي المباشر بصورة ملموسة حول العالم على مدى العقود الثلاثة الماضية، وبفضل العولمة، يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الاستراتيجية الأنسب لتعزيز القطاع الخاص؛ ويرجع ذلك إلى تنوع القنوات الممكنة للفوائد غير المباشرة التي من شأنها تعزيز الأداء الاقتصادي في القطاع الخاص المحلي، وهي تشمل: المحاكاة، واكتساب المهارة، والتنافسية، وعمليات التصدير. ويمكن أن تتأتى الفوائد غير المباشرة هذه عبر أنواع مختلفة من الروابط التجارية بين الشركات المحلية والشركات متعددة الجنسيات، كالروابط الخلفية مع الموردين، والروابط مع شركاء التكنولوجيا، وكذلك الروابط الأمامية مع العملاء، ومع ذلك، لا تتأتى تلك الفوائد أوتوماتيكيًا، ولا يجب اعتبارها أمرًا مسلمًا به، إذ أن الشركات متعددة الجنسيات لن تقدم ببساطة مصدر تميزها. ويتعين على الاقتصاد المضيف تمهيد الطريق والشروط المسبقة من أجل تحقيق فوائد غير مباشرة ناجحة من شركات الاستثمار الأجنبي غير المباشر وتحويلها إلى الشركات المحلية، من خلال برنامج روابط جيد التصميم وقابل للتنفيذ بالإضافة إلى خطة استثمار. وفي حقيقة الأمر، يحتاج دمج القطاع الخاص مع الاقتصاد العالمي الى قطاع خاص مؤهل ليكون بمثابة محرك النمو والقوة الدافعة لعملية التنمية في المنطقة، ويعد القطاع الخاص محوريًا في كافة الدول التي حققت نموًا بشكل كبير على مدى الفترات البعيدة، ولقد بينت اللجنة بشأن النمو والتنمية بتقريرها عام ٢٠٠٨م، ٥ سمات شائعة للدول التي لديها نمو مرتفع الاستدامة، وتتعلق العديد من هذه السمات بالإجراءات التي يتعين على الحكومات اتخاذها، ومن أبرز هذه السمات هو تخصيص السوق للموارد، وهو ما يتولاه القطاع الخاص.

ووفقًا لنفس التقرير، يعتبر القطاع الخاص هو المكون الرئيسي لمصدر الدخل القومي، وصاحب العمل الرئيسي، وموفر الوظائف في معظم الدول، حيث تتواجد أكثر من ٩٠٪ من الوظائف في الدول النامية في القطاع الخاص، ولهذا، تعتبر كل من سرعة النمو الوظيفي وجودة التوظيف محوريين بالنسبة للتنمية.

العناصر الحاسمة المشروطة مسبقًا

وتعد القدرة الاستيعابية عاملاً هامًا، إذ أن لديها تأثير على مدى تطور القطاع الخاص. ومع ذلك، فمن المهم التمييز بين القدرة الاستيعابية على مستوى الشركات، وعلى مستوى الدولة.

يتسم القطاع الخاص الخليجي بالأعمال التجارية المملوكة لأشخاص وأجور منخفضة لعمالة قليلة المهارة ما أدى إلى تجزئته لمؤسسات

وتتضح القدرة الاستيعابية على المستوى القومي من خلال مؤشرات، مثل: دخل الفرد، والانفتاح التجاري، ومستوى تعليم الأيدي العاملة، ومستوى تطور الأسواق المالية، واستخدام كفاءة التكنولوجيا، والأبحاث والتنمية المحلية. وعلى مستوى الشركات، ترتبط القدرة الاستيعابية بجودة رأس المال البشري، والإدارة، وإبراز دور التعليم، وسياسات التدريب الإداري. ويتمثل العامل المهيمن في معظم الدراسات في مستوى تعليم القوى العاملة، إذ يتم وصفه أيضًا باعتباره "القدرة الاجتماعية"، حيث يمثل مستوى الحد الأدنى من رأس المال البشري وتكوينه. كما تبين المطبوعات خمسة عناصر هامة تتعلق بالقدرة الاستيعابية وهي: رأس المال البشري، والقدرة البحثية والتنموية، والإطار المؤسسي، والسوق المالي، والبيئة السياسية، وحقوق الملكية الفكرية.

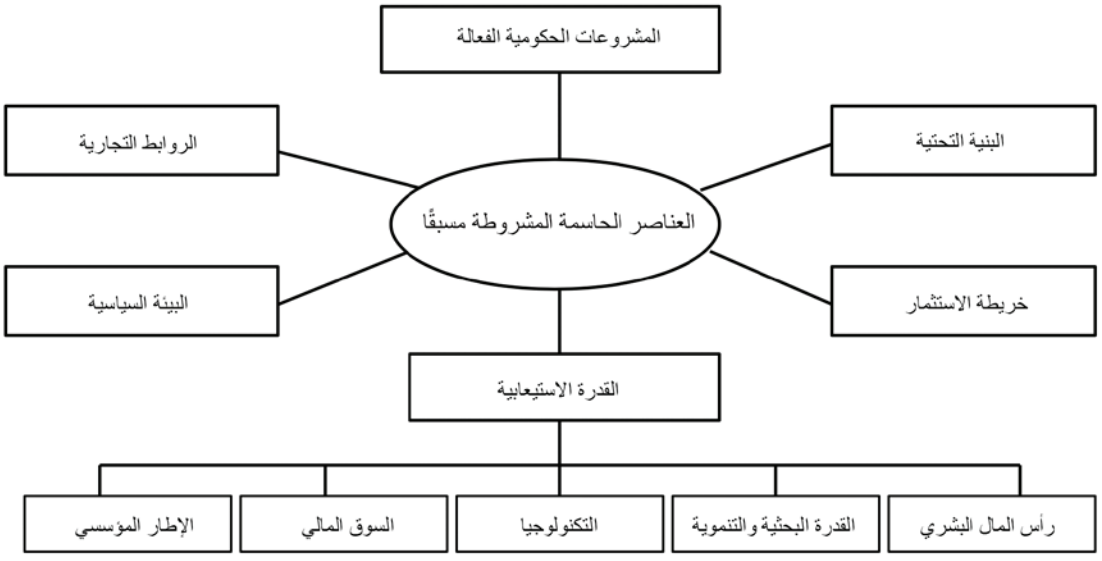

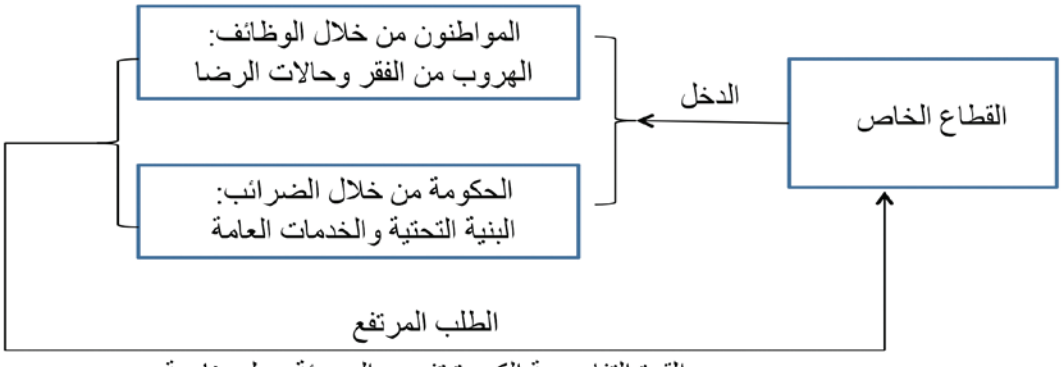

القوة التفاوضية الكبيرة تفضي إلى بيئة عمل مناسبة

وكما هو مبين، فإن القطاع الخاص هو المحرك الرئيسي لعملية التنمية في الاقتصادات المتقدمة وكذلك في عدد من الاقتصادات الناشئة، ومن ناحية أخرى، في معظم الاقتصادات القائمة على النفط، كدول مجلس التعاون الخليجي، يتأتى الدخل الأساسي بشكل رئيسي للحكومة بوصفها صاحبة الموارد الطبيعية (النفط والغاز)، الأمر الذي ساعد الحكومة على لعب دور اقتصادي بارز كمستثمر، ومورد للخدمات الاجتماعية والبنية التحتية، وفي بعض الأنشطة الانتاجية. وتشير الاحصاءات إلى

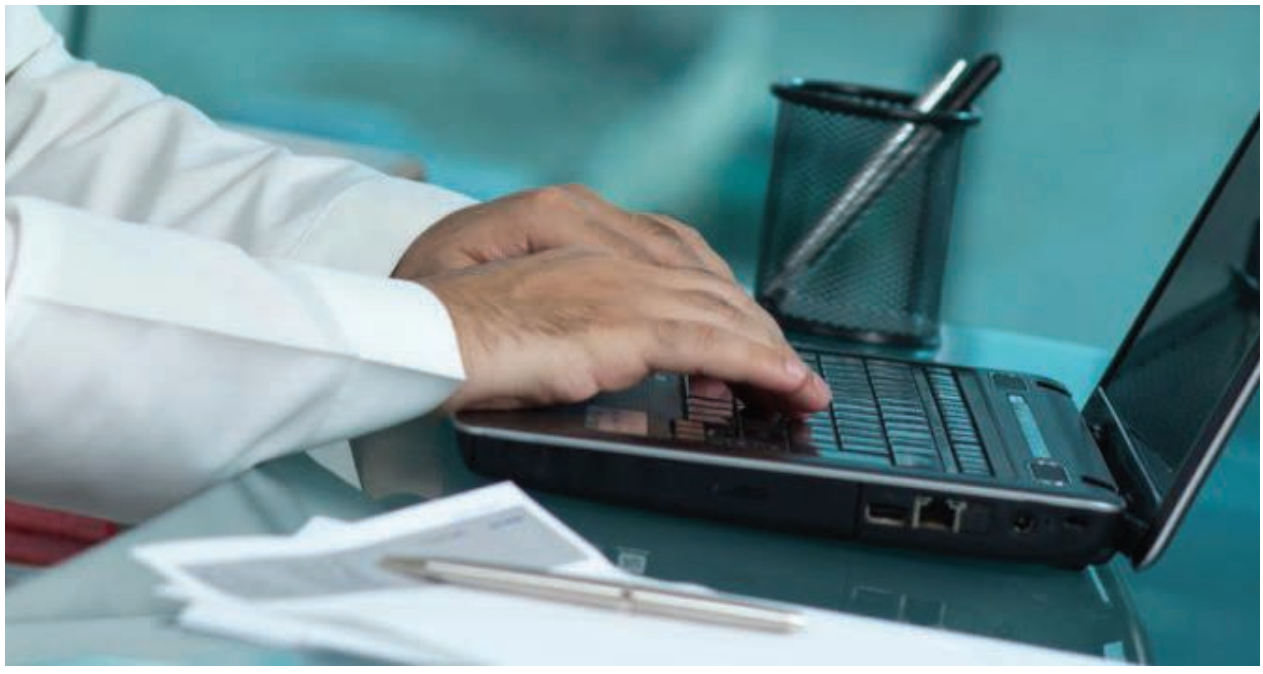

ضعف أداء القطاع الخاص خلال العقود الأربعة الأخيرة، فعلى الرغم من وجود تطورات ملحوظة في أداء القطاع الخاص، لم تصل هذه الدول بعد إلى المستوى المستهدف، حتى مع الدعم الكبير المقدم من قبل الحكومة عبر فرض القوانين، وتطور البنية التحتية، وتقديم أنواع متعددة من المحفزات والدعم للقطاع الخاص، والالتزام بآليات السوق في تخصيص الموارد، وتشجيع التنافس الحر من أجل التحفيز على الإبداع. وتدرك حكومات مجلس التعاون الخليجي أن سيناريو التنمية التي تقوده الدول والمُستخدم مسبقًا لن يصمد على صعيد النمو طويل المدى، ولن يعالج التحديات، كما أن هناك حاجة ملحة للتحول إلى نموذج جديد لديه دور أكبر بالنسبة للقطاع الخاص. ولقد تم إنجاز الكثير، لكن ما زال هناك الأكثر مما ينبغي إنجازه، من أجل المواءمة بين المحفزات المتعلقة بتحقيق أقصى حد من الأرباح بالقطاع الخاص، والأهداف الاجتماعية المتمثلة في النمو المشترك وخلق الوظائف. وكما تم عرضه في العديد من تقارير البنوك العالمية، يواجه القطاع الخاص في الدول النامية، بما في ذلك مجلس التعاون الخليجي، عدة عراقيل، في كل من المالية، والبنية التحتية، ومهارات الموظفين، ومناخ الاستثمار.

نظرة عامة على اقتصادات مجلس التعاون الخليجي:

اجتذبت اقتصادات منطقة الخليج اهتمامًا متزايدًا على مدى السنوات الأخيرة، ولا سيما مع الارتفاع في أسعار النفط. حيث أصبحت أيضًا تلك الاقتصادات أكثر أهمية باعتبارهم مستثمرين وشركاء تجاريين، يلعبون دورًا حاسمًا في أسواق الطاقة العالمية، وعلاوة على ذلك، فإلى جانب أبرز الدول المصدرة للنفط، أصبحت تلك الاقتصادات جزءًا من النقاش السياسي الدولي بشأن الاختلالات العالمية. وعلى المستوى الدولي، تحاول دول مجلس التعاون الخليجي بصورة فعالة الاندماج في الاقتصاد العالمي، والقيام بخطوة نحو النظام السوقي، ومع ذلك، تواجه المنطقة العديد من العراقيل، والتي تشمل غياب قطاع خاص ديناميكي وحيوي، وتشترك دول مجلس التعاون الخليجي في عدد من الخصائص الاقتصادية الهيكلية المحددة، ومن بين أبرز الخصائص الشائعة، هو الاعتماد الكبير على الهيدروكربونات كما يتضح من نسبة عائدات النفط والغاز من التصدير ونسبة قطاع الهيدروكربون في إجمالي الناتج المحلي، وكذلك القوى العاملة الوطنية صغيرة العمر ومتسارعة النمو، بالإضافة إلى الاعتماد الهائل على العمالة الوافدة في القطاع الخاص، وأخيرًا الدرجة المنخفضة من الاكتفاء الذاتي من كل المتطلبات تقريبًا فيما عدا الهيدروكربونات. ولدى هذه الدول أيضًا درجة عالية من الانفتاح والإطار الاقتصادي المستقر، الذي يتميز بانخفاض إجمالي التضخم، والنمو المستقر، والعملة المستقرة، ومع ذلك، تشكل أيضًا هذه الخصائص تحديات متعلقة بالسياسة الهيكلية الشائعة لاقتصادات مجلس التعاون الخليجي، ولا سيما التنوع الاقتصادي والتعليم، الأمر الذي يسفر عنه نقص فرص العمل للمحليين، بينما يخلق طلبًا هائلاً على العمالة الأجنبية ويواصل نفس المستوى من النمو الاقتصادي. وعلى الرغم من أن القطاع الخاص في المنطقة آخذ في النمو والتوسع

بشكل ملحوظ، فتجدر الإشارة إلى كون هذا النمو ناجمًا عن عدد من سياسات الدعم الحكومية التي عملت على توفير كل من رأس المال، والطاقة، والبنية التحتية بتكلفة منخفضة وأحيانًا دون تكلفة، ولقد مكنت خدمات المرافق الرخيصة، والتي تشمل الغاز، والكهرباء، والمياه، والقروض، كل من الشركات الخاصة والعامة من تحقيق الأرباح والتوسع على نحو سريع. ومع ذلك، فمن شأن ذلك تقديم محفزات قليلة أو عدم وجودها من الأساس، على صعيد تحسين الانتاجية، والاستثمار في التكنولوجيا، والاشتراك في الأبحاث والتنمية.

ويتسم القطاع الخاص بصورة أساسية في مجلس التعاون الخليجي بالأعمال التجارية المملوكة لأشخاص أو لأسر، وتقديم أجور منخفضة وعمالة منخفضة المهارة، الأمر الذي أسفر عنه تجزئة هذا القطاع إلى مؤسسات صغيرة تفتقر إلى الوسائل المالية والمهارات الضرورية للقيام بالأعمال على نطاق واسع، وفي الواقع، تفضل مؤسسات القطاع الخاص تعيين الوافدين ممن يقبلون بالأجور المنخفضة، ولا يتطلبون المزيد من التدريب، والذين يخضعون للوائح سوق العمل الأكثر مرونة، مقارنة بالقوى العاملة المحلية.

خصائص القطاع الخاص في مجلس التعاون الخليجي:

يأتي على رأس الأولويات في كافة الرؤى والخطط التنموية، تطوير قطاع خاص لديه القدرة على ضمان نمط نمو من شأنه خلق فرص عمل منتجة للمواطنين، بل وأن يصبح القطاع الرائد في الاقتصاد القومي. ومع ذلك، وعلى الرغم من العديد من النجاحات، ما تزال تلك الدول غير قادرة على تحقيق هذا الهدف. وسوف يتناول هذا الجزء القليل بخصوص دور ومشاركة القطاع الخاص في المجالات الاقتصادية الرئيسية، ويعقبه التحديات التي تحول دون الأداء العالي.

الخصائص السلبية للقطاع الخاص	الخصائص الإيجابية للقطاع الخاص
– المشاركة المحدودة للقوى العاملة المحلية. – التجزؤ في مؤسسات صغيرة. – تكلفة الاقتراض الباهظة وصعوبة الحصول على تمويل. – القيام بالأعمال على أساس فردي أو عائلي. – الاعتماد الهائل على الحكومة. – الممارسات الاحتكارية. – معوقات مؤسسية ضعيفة ومعوقات إدارية متزايدة. – عدم مواءمة بين احتياجات السوق والعمالة المؤهلة. – قيادة غير فعالة على صعيد دفع المؤسسات نحو المستقبل وكيفية تناول القضايا الحاسمة.	– الدعم الكبير من جانب الحكومة. – التنافس الضئيل. – انفتاح الاقتصاد. – عدم استغلال السوق بشكل كامل والاحتياجات الكبيرة إلى السلع والخدمات. – أعمال جيدة بالبنية التحتية مع بيئة صديقة. – إيرادات عالية على الاستثمار. – تشجيع الاستثمار الأجنبي. – تعزيز الأعمال الحرة.

دور ومشاركة القطاع الخاص تجاه التوظيف وسوق العمل:

هناك العديد من السمات التي يمكن أن توضح هيكل سوق العمل، إلى جانب التحديات في المنطقة، وتشمل: **أولاً**، القوى العاملة الوطنية صغيرة السن ومتسارعة النمو، والاعتماد الهائل على العمالة الوافدة في القطاع الخاص، حيث يعتبر ما يزيد عن ٦٥٪ من السكان تحت سن ٢٥ عامًا، وعلاوة على ذلك، يبلغ معدل نمو السكان ٣,٥٪ سنويًا. ومن ناحية أخرى، لا تقدم مؤسسات القطاع الخاص إسهامًا كبيرًا في التوظيف القومي، الذي يشكل في المتوسط ٢٠٪ من إجمالي سوق عمل القطاع الخاص، مقارنة بنسبة ٨٠ ٪ بالنسبة للوافدين. **ثانيًا**، السياسات التعليمية وفجوة المهارة الضخمة بين الباحثين عن عمل ومتطلبات السوق، ثالثًا، تفوق حزم الانفاق الحكومية على القطاع الخاص، وما ينتج عن ذلك من اعتماد توظيف المواطنين على الحكومة. ففي معظم دول مجلس التعاون الخليجي، لضمان تحقيق الأمن والاستقرار، تلجأ الحكومات لخلق وظائف في قطاعات الشرطة، والدفاع، والأمن القومي، والخدمات المدنية، ويتوقع المواطنون اليافعون الحصول على وظيفة بالقطاع الحكومي عاجلاً أم آجلاً؛ لأنها تشكل ضمانًا من أجل الحصول على مبالغ طائلة من القروض للسيارات، والزواج، والمنزل. وإجمالاً، لا يشكل هذا السيناريو حافزًا لهم كي يعملون بجد، ويسعون لجودة عالية من التعليم العالي، ويقبلون بالطريق الصعب المتعلق بالعمل في القطاع الخاص.

دور ومشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية:

تشمل الرؤية المستقبلية لدول مجلس التعاون الخليجي بالنسبة للقطاعات الخاصة ثلاثة أهداف عامة: **أولاً**، يتعين أن يتميز القطاع الخاص بالكفاءة المتزايدة وبالاندماج مع الاقتصاد الدولي، **وثانيًا**، يتعين أن يكون القطاع الخاص هو المصدر الرئيسي للنشاط الاقتصادي، **وثالثًا**، يتعين أن يكون القطاع الخاص هو المصدر الرئيسي للتوظيف بالنسبة للمواطنين.

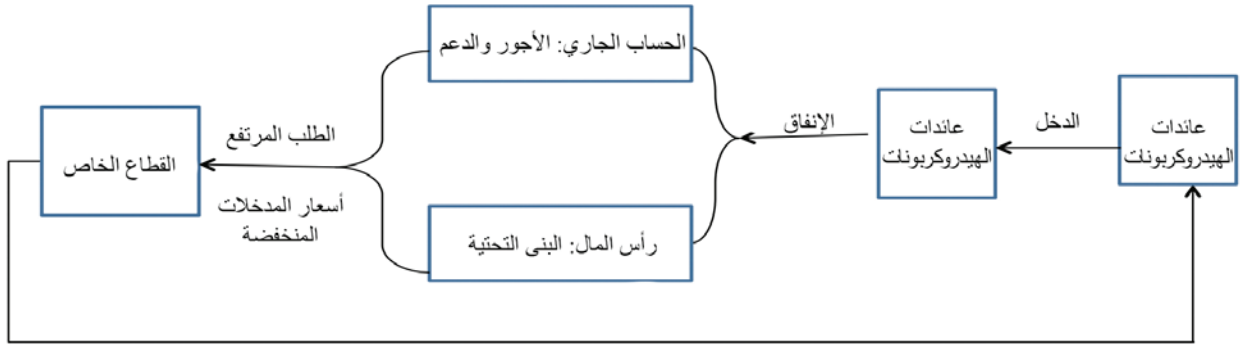

ضرائب منخفضة، قوة تفاوضية ضعيفة تؤدي إلى بيئة عمل غير مناسبة

نموذج النمو القائم على الدولة بمجلس التعاون الخليجي

وعلى الرغم من الأهداف التطلعية والأداء المتطور في السنوات الأخيرة، لم يصل القطاع الخاص بعد إلى المستوى المستهدف، وفي الواقع، لا يقدم القطاع الخاص مشاركة كبيرة في الاقتصاد فيما يتعلق بإضافة القيمة؛ ويرجع ذلك إلى هيمنة القطاع العام على قطاع الهيدروكربون. ولقد تأثر اتجاه نمو إجمالي الناتج المحلي بصورة كبيرة على مدى السنوات، بأسعار النفط الخام في السوق العالمي، وتجلت كذلك آثار أسعار النفط الخام من خلال معدل التضخم، والتوظيف، والاستثمار، والادخار.

دور ومشاركة القطاع الخاص في التنوع الاقتصادي:

تتجسد درجة التنوع الاقتصادي بوجه عام في التكوين القطاعي sectoral composition، فإن التكوين القطاعي لمجلس التعاون الخليجي بما يمثله من حصص اسمية في الناتج المحلي الإجمالي قد أظهر نتائج متباينة متأثرة بشكل كبير بالاتجاهات الموجودة في أسعار النفط. وغالباً ما تتسبب أسعار النفط المرتفعة في انحراف حصة الأنشطة البترولية من إجمالي الناتج المحلي، وفي الوقت نفسه تقلل من حصة الأنشطة غير البترولية، والعكس صحيح. ومنذ بداية الاقتصاد الحديث لمجلس التعاون الخليجي، اكتسب تنوع الاقتصاد أولوية في جميع الخطط، حيث ينبغي لخطة التنوع التي تهدف للتصدي لمخاطر نضوب احتياطيات النفط والغاز، التأكيد على تنمية موارد النمو، والصادرات غير المعتمدة على مدخلات الهيدروكربون، أو التي ما زال بوسعها المنافسة دوليًا عندما لا تعود التكاليف المنخفضة للمدخلات المحلية متوفرة، وبالإضافة إلى الاستثمار العام، من المرجح أن تكون عمليات إصلاح السياسة الهيكلية حاسمة في السماح للاستثمار الخاص المحلي والاستثمار الأجنبي بالازدهار، والتطوير الطبيعي للمجالات التي لديها ميزة نسبية. ولهذا، يواجه صناع السياسة تحديات متعلقة بكيفية تحويل هيكل الاقتصاد القومي من أجل الحد من الاعتماد على النفط، إذ يساهم كل من نقص الموارد الطبيعية البديلة الأساسية، ونقص الأيدي العاملة المحلية المؤهلة، في زيادة مثل هذه التحديات. ولقد اتخذت الحكومات خطوات هامة لتطوير القطاع الصناعي، وتعزيز جودة الأيدي العاملة، وزيادة فرص العمل، وتحسين هيكل الدولة، وجعل البيئة التجارية أكثر جذبًا، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر. ومع ذلك، وكما تبين الاحصاءات، فعلى الرغم من أن حصة المواد غير النفطية (القابلة للتداول) آخذة في الازدياد، يظل حجمها طفيفًا نسبيًا مقارنة بحصص كل من النفط، والغاز، والقطاعات الخدمية.

دور ومساهمة القطاع الخاص تجاه تشكيل رأس المال

من الجدير بالذكر أن مجلس التعاون الخليجي، باستثناء الكويت، يحافظ على ارتباط ثابت بالدولار الأمريكي، وبوجه عام، فإن القطاع المالي لديه دورًا استراتيجيًا عبر المنطقة، لكنه لا تتم معالجته استراتيجيًا، **حيث يتسم بالتالي:**

- تعد الحكومة هي المدخر والمستثمر الرئيسي، وينعكس ذلك في الحصة النسبية لتكوين رأس المال العام في إجمالي تكوين رأس المال.
- تعمل العديد من الاقتصادات العامة على مزاحمة الادخار الخاص، مثل: أنظمة الدعم والتقاعد التي تقصي أية محفزات للادخار الخاص.

● لا توجه مؤسسات مالية للمدخرات بما يتفق مع احتياجات الاستثمار المنتج، وهو ما يعد ضروريًا لتحقيق النمو على المدى الطويل، وخطوط الأعمال التجارية الرئيسية، والقروض الاستهلاكية لقطاع العائلات.

● الاستثمار الخاص غير مرض، بل يعد هشًا في الواقع، كون المدخرات الوطنية أقل من المدخرات المحلية، نتيجة تحويلات العمالة الوافدة إلى جانب الفوائد والأرباح المدفوعة على الالتزامات الخارجية، فعلى الرغم من تزايد مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار الكلي على مدار السنوات، يظل هو الأدنى بين المناطق النامية.

● تعد البنوك التجارية من بين أكثر المؤسسات الربحية في المنطقة.

● لا يتم تصميم كل من الخدمات والسياسات وفقًا لحاجة السوق، نظرًا لعدد البنوك التجارية المحدود، وانعدام المنافسة.

● تشترك البنوك في الإقراض طويل الأمد بشكل قليل نسبيًا، حيث لا يعد تمويل المشروعات شائعًا في السوق.

● تعتبر الشرائح المحددة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع المصرفي، منتجات متخصصة بالضرورة للجهاز المصرفي، حيث تكمن أنشطتهم الرئيسية مع قطاع العائلات الذي يتقاضى الرواتب، أو عملاء الشركات المتوسطة إلى الكبيرة.

● يهيمن الاستثمار العام على الاستثمار الخاص، ولم تسهم الزيادة في المدخرات المحلية بالضرورة في نمو القطاع المالي، بسبب بقاء المدخرات الخاصة منخفضة.

● يعتبر معدل المدخرات الخاصة الضئيل أمرًا غير معتاد في دولة تتمتع بمستوى دخل مرتفع عندما يكون لدى كل من الدخل والادخار علاقة إيجابية قوية.

● تتقلص محفزات الادخار على نحو أكبر من جراء الفجوة الكبيرة نسبيًا بين معدل فوائد الإقراض والإيداع.

● لا تزال شركات التمويل والتأجير هامشية بالنسبة للبنوك.

● لا تزال قطاعات التأمين ضئيلة مقارنة بالنظام المصرفي في المنطقة.

● يبلغ استثمار القطاع العام متوسط ٧٥٪ من الاستثمار الكلي.

● يعتبر هيكل السياسة النقدية غير ملائم.

● من الضروري إدراج التوزيع الائتماني الموجود ضمن القطاع النشط، في اللوائح الجديدة للبنوك التجارية فيما يتعلق بالتنمية المستقبلية.

الخاتمة والطريق نحو النمو القائم على القطاع الخاص

توضح المناقشة أعلاه مؤشرات واضحة بشأن مشكلة الأداء المتعلقة بالتنمية والنمو للقطاع الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي، كنتيجة لبعض العوائق الرئيسية، إذ أن جميع الجوانب مترابطة وذات أهمية بالنسبة لنمو القطاع الخاص. ويتطلب فهم المخاوف القائمة ومعالجتها، تنسيقًا متعمقًا بين الركائز الثلاث: الحكومة وقطاع الأعمال والمجتمع، لضمان تحقيق الربح للجانبين. وعلاوة على ذلك، يمثل تطوير القطاع الخاص تحديًا متعدد القطاعات ولن يتحقق هذا التطوير بسهولة؛ بل يجب السعي إلى تحقيقه. ويمكن أن يعزى التقدم البطيء للقطاع الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي إلى العلاقات غير العادية بين الحكومة وقطاع الأعمال والمجتمع، وما لا يقل أهمية كذلك هو عدم وجود المؤسسات الوظيفية القادرة على قيادة عملية تحول القطاع الخاص. وفي الواقع، من الضروري للغاية أن يضع النمو القائم على القطاع الخاص نهاية لتضارب المصالح.

وعليه، فهناك حاجة ملحة لمعالجة العوائق النمطية التي تواجه نمو القطاع الخاص وإدراك ما يحدده هذا النمو. ويشمل ذلك التعامل مع المشاكل الفعلية بكافة قطاعات الإنتاج، بما في ذلك رأس المال والعمالة والمؤسسات، وتعزيز القدرة الاستيعابية. ويجب أيضًا مراعاة ثقافة ممارسة الأعمال التجارية في المنطقة. وفي الواقع، إن مواجهة التحديات المذكورة أعلاه ليست بمهمة سهلة؛ فذلك يتطلب تطوير مؤسسات متعددة تكون مرتبطة بالتمويل، والعمالة، واللوائح، والتجارة، فضلاً عن تراكم الإنتاج، والجودة، والدراية التسويقية، من قبل الشركات والعمال، وتكمن المعضلة في خلق توازن بين هذه العناصر. وفي ضوء النضوب المتوقع لاحتياطيات النفط والغاز، ستحتاج المنطقة إلى تطوير مصادر أخرى للقيمة المضافة من خلال القطاع الخاص.

القطاع المالي: هنالك حاجة إلى زيادة التركيز على القطاع المالي بوصفه ركيزة أساسية للنمو القائم على القطاع الخاص، ويجب أن يكون هناك أكثر من وسيلة لتوجيه الادخار المحلي إلى القطاعات الإنتاجية بدلاً من الاستهلاك، ويأتي على نفس القدر من الأهمية معالجة العوائق المشتركة التي قد تتضمن: الاستفادة من الائتمان وارتفاع تكلفته، وقيد الضمان، وعدم ملاءمة منتجات الإقراض، وعدم توفر القروض طويلة الأجل بأسعار تنافسية وغيرها، من أجل دعم وتشجيع استثمار القطاع والصادرات غير النفطية، ويعتبر كذلك تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة هو العمود الفقري لتطوير قطاع خاص نشط و أكثر فاعلية، وبالإضافة إلى ذلك ، يمكن أن يساعد فتح بنوك أجنبية جديدة على جذب الاستثمارات الأجنبية.

سوق العمل: إن التحديات في سوق العمل لها أبعاد عديدة. أولا، هناك ترابط ضعيف بين سوق العمل وبرنامج التعليم والتدريب، مما يتسبب في الإعداد الضعيف للوافدين الجدد إلى سوق العمل. ثانيًا، هناك جودة رديئة للتعليم الأساسي، الذي لا ينتج عنه طلاب قادرين على التكيف بشكل جيد مع احتياجات وظيفة معينة. كما أدى توافر العمالة الوافدة منخفضة التكلفة إلى خفض الأجور في العديد من القطاعات إلى ما هو أقل بكثير من الحد الأدنى الذي قد يقبله المواطنون. ويتعين على الحكومات إيلاء المزيد من الاهتمام للتوازن بين الاستقرار

والتكلفة المالية الضخمة، وبين الالتزام طويل الأجل في توظيف الأعداد المتزايدة من الباحثين عن عمل. ومن المهم أيضًا تشجيع الأعمال الحرة وتوجيه المواطنين لاتخاذ مسار العمل الخاص بدلاً من العمل في الحكومة. وفي الوقت نفسه يجب علينا تحقيق توازن بين القواعد التي تفرض توظيف المواطنين من جهة، والسماح بأن يكون القطاع الخاص منافسًا من خلال التصدي للتحديات التي يواجهها التعليم من جهة أخرى. بالإضافة إلى ذلك، ولتلبية متطلبات سوق العمل، من الضروري إعادة تقييم مؤسسات القوى العاملة الحالية والتشجيع على إنشاء مؤسسة جديدة على قدر كبير من الكفاءة التقنية والإدارية.

القدرة الاستيعابية: تؤكد الإحصاءات المتوفرة والتقارير الرسمية أن هناك نقصًا في القدرة الاستيعابية في المنطقة، ولا سيما فيما يتعلق بالمؤسسات الضرورية لدفع عجلة النمو القائم على القطاع الخاص، ليس من حيث الكم وحسب بل من حيث الكيف، وأيضًا، تعد كل من المهارات الفنية والإدارية ضرورية لتعزيز عمليات التحول هذه، إلى جانب القدرة التنافسية للقطاع الخاص. ويتعين تحسين جودة المؤسسة الحالية وإنشاء مؤسسات جديدة لبناء الروابط وفتح المجال أمام المزيد من قصص النجاح، على سبيل المثال: دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة للتعليم والتدريب.

العولمة: مع الإقرار بالسوق المحلية الصغيرة وتصاعد العولمة، أصبح من الضروري التركيز على خلق الاندماج العالمي والإقليمي لتعزيز الإنتاجية والنمو، فبينما يصبح الاقتصاد العالمي أكثر انفتاحًا وأكثر تكاملاً، يصبح النمو المستدام أمرًا ممكنًا، ويمكن لدول مجلس التعاون الخليجي الاستفادة منه بطريقتين: أولاً، عن طريق استيراد الأفكار والتكنولوجيا والمعرفة من بقية دول العالم. ثانيًا، عبر استغلال الطلب العالمي، الذي يوفر سوقًا مرنة وعميقة للبضائع، ويجب أن يضمن التحرر الاقتصادي التنافس العادل والمفتوح في السوق، وبالتالي توفير فرص من أجل تخصيص أكثر كفاءة للموارد، ودعم استثمارات القطاع الخاص والنمو.

مناخ الأعمال والاستثمار: تمر اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بمرحلة إيجابية قد لا تدوم لفترة طويلة. حيث تسمح للاقتصاد بالاستفادة من عوائد الاستثمارات الكبيرة التي تجريها الحكومة في مجالات البنية التحتية، بما في ذلك الطرق والموانئ والمرافق اللوجستية. ولقد أبرمت كذلك الحكومات في المنطقة العديد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية، مثل: اتفاقيات منع الازدواج الضريبي وغيرها. وتعد دول مجلس التعاون الخليجي كذلك أعضاءً في عدد من الاتفاقيات متعددة الأطراف، كما أُبرم عدد من الاتفاقيات الثنائية مع بعض المنظمات الدولية والإقليمية وحصلت تلك المنظمات على تصنيف A+ من بعض وكالات التصنيف المعترف بها. ويجب الاستفادة من كل ذلك بأفضل شكل لصالح المنطقة، وخاصة فيما يتعلق بتنمية القطاع الخاص وكذلك الاستثمارات الأجنبية. ولتحقيق ذلك، فمن الضروري أن تكون العلاقة بين اقتصادات مجلس التعاون الخليجي متكاملة، بدلاً من التنافس مع بعضهم البعض. وبعد قول هذا، فإن هناك حاجة إلى التركيز المؤسسي على التنافسية، وفي الوقت الحالي، ينتشر ذلك بين العديد من المؤسسات بالفعل.

الاستثمار الأجنبي المباشر: أشارت العديد من الدراسات إلى أن التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو يتوقف على الظروف المحلية والقدرة الاستيعابية. ومن أجل تحقيق النمو المستدام، فهناك حاجة إلى وجود تفاعلات هامة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والقطاعات الاقتصادية الأخرى. ومن الضروري عند تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر وجود رقابة حريصة من أجل تجنب التأثيرات السلبية على التنمية طويلة الأجل، وكذلك لتجنب الخلل البيئي. ويتعين على المستثمرين الأجانب إدراك أن الاستثمار في أي دولة من دول مجلس التعاون الخليجي سوف يضمن الوصول لكافة دول الخليج. ومن أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي على تقديم مساهمات إيجابية لتنمية القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية، يمكن اللجوء إلى اتخاذ بعض التدابير الإضافية، حيث هناك أربعة معايير موصى بها بخصوص اختيار المستثمرين الأجانب لدول مجلس التعاون الخليجي: ويتمثل أول معيار في تحقيق الاستغلال المثمر لمواردنا الطبيعية. أما المعيار الثاني، من خلال إضفاء قيمة مضافة على المجتمع المحلي في شكل تنمية لمواردنا البشرية. بينما يتجسد ثالث معيار في تخفيض تكلفة الاستيراد لدينا، ورابع معيار هو إنشاء مورد لعائدات التصدير.

تم اتخاذ العديد من الخطوات لرفع مستوى اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي وتحسين حياة المواطنين في المنطقة، ولا يزال هناك الكثير من الإجراءات التي يتعين القيام بها من جميع الحكومات والقطاع الخاص. وتلعب الحكومة دورًا حاسمًا في خلق فرص العمل، وتحسين الصحة والتعليم، والحفاظ على البيئة وقيادة حركة التحول نحو أسواق جيدة الأداء، إلى جانب الأعمال التنافسية والمبتكرة، والتي من شأنها زيادة الإنتاجية والدخل. ولدى القطاع الخاص كذلك دورًا رئيسيًا في دعم النمو الشامل، وخلق الوظائف، وتوفير الخدمات الأساسية الهامة والسلع العامة. ومع ذلك، تقع على عاتق القطاع الخاص مسؤولية أن يكون حَسن التنظيم، وأكثر شمولاً، وأكثر إبداعًا، وأكثر ديناميكية، من أجل أن يكون شريكًا معتمدًا لدى الحكومة، ولكي يتمكن من تغيير التوقعات نحو الأفضل. وينبغي تناول كل ما سبق بحس استراتيجي، وتحديدهم حسب الأولويات من واقع ما هو مهم بكل مرحلة، ووفقًا للظروف المحلية.

* زميل باحث -معهد بيكر للسياسات العامة بجامعة رايس، هيوستن

الرؤى الخليجية التجربة الأهم للتحديث في الشرق الأوسط

٤ متطلبات لرؤى ٢٠٣٠: استقرار الاقتصاد ورأس المال البشري وتشجيع القطاع الخاص والجودة

يتوقع كثيرون أن يشكل عام ٢٠٣٠م، علامة فارقة في المشهدين الاقتصادي والسياسي في منطقة الشرق الأوسط؛ لاسيما وأن العديد من دول المنطقة وضعت خططًا تنموية تسعى من خلالها أن تصل إلى مشارف هذا العام وقد تجاوزت العثرات الرئيسة في مجتمعاتها فيما يخص ملفي الاقتصاد والتنمية اللذين يؤثران بدورهما على الحياة السياسية في تلك البلدان. ولا تعد دول الخليج العربي استثناءً في هذا السياق، إذ طُرحت في هذه الدول نسخًا مما يعرف بـ رؤى ٢٠٣٠، وهي خطط تنموية في المقام الأول بيد أن الخبراء يرون أن هذه الخطط سيكون لها مردود طويل المدى على مختلف مناحي الحياة في المجتمعات الخليجية، الأمر الذي يضفي المشروعية على الأسئلة المطروحة حول مضامين هذه الرؤى وملامح الفرص التي تحملها للاقتصاد الخليجي ومتطلبات ذلك.

د. مروة نظير

لماذا رؤى ٢٠٣٠: الأسباب والأهداف

نبعت حاجة الدول الخليجية إلى وضع خطط أو رؤى ٢٠٣٠ من إدراكها لطبيعة اقتصاداتها والتي يمكن أن تتسم **بثلاث خصائص أساسية، هي:**

- الاعتماد بنسبة عالية على النفط كمصدر رئيس لإيرادات الدولة، حيث تحصل الدولة على نسب كبيرة جدًا من دخلها من استخراج النفط دون عناء وجهد كبير.
- الاعتماد بشكل أساسي على الإنفاق الحكومي لإدارة عجلة الاقتصاد في القطاعين العام والخاص الذي يعيش بشكل كبير على مشاريع الدولة والتي توسعت في الإنفاق الاستهلاكي لصالح القطاع الخاص والمواطنين.
- الاعتماد على عدد هائل من العمالة الأجنبية استقدمت بسبب تبني منهجية للتنمية الاقتصادية تقوم على المشاريع والتقنية العالية أولاً، وإعداد القوى العاملة الوطنية ثانيًا.

في ظل هذه السمات كان من الطبيعي أن تشهد الاقتصادات الخليجية هزة كبيرة مع ما شهده سوق النفط العالمية في عام ٢٠١٤م، من هبوط غير متوقع، مما استلزم البحث عن مصادر أخرى ومتنوعة للدخل. ومن هنا برزت رؤى ٢٠٣٠ التي تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي من خلال قطاعات أخرى بعيدًا عن النفط. كما أصبح التركيز على الثروة البشرية جزءًا أساسيًا من هذه الرؤى، باعتبارها تشكل استثمارً يضمن عائدات مرتفعة للمنطقة بأسرها. كما أن التعليم والفرص العادلة ستساهم في خلق أجيال طموحة وعاملة في المستقبل.

وفيما يلي محاولة لإلقاء الضوء على **أبرز النقاط التي تضمنتها كل من هذه الرؤى:**

- **رؤية السعودية ٢٠٣٠:** تستهدف المملكة العربية السعودية من خلال رؤية السعودية ٢٠٣٠ الوصول لمجتمع نابض بالحياة، واقتصاد مزدهر، ودولة طموحة. عبر الاعتماد على مرتكزات عدة، أهمها: الاستغناء عن النفط كمورد رئيسي لإيرادات الدولة عام ٢٠٢٠. إلى جانب زيادة القدرة الاستيعابية للحج والعمرة، وتعديل الإجراءات البيروقراطية والإدارية بهدف رفع عدد المعتمرين إلى ٣٠ مليون في عام ٢٠٣٠م، فضلاً عن استغلال الموقع الاستراتيجي للمملكة لتطوير التجارة الدولية بين آسيا وأوروبا وإفريقيا، وجعل المملكة قاعدة لوجستية ومركزًا رئيسيًا للتجارة العالمية. وكذلك فتح مجال أرحب للقطاع الخاص ليكون شريكًا للحكومة وذلك بتخصيص الخدمات الحكومية حيث سيتم تحويل الدولة من مستثمر ومقدم للخدمات في بعض المجالات مثل الصحية والتعليمية وغيرها إلى إشراك القطاع الخاص في

إذا حافظ الاقتصاد الخليجي على معدل نمو سنوي ٣,٢٪ يصبح سادس أكبر اقتصاد في العالم عام ٢٠٣٠ ويقترب من حجم الاقتصاد الياباني

الاستثمار المباشر وتقديم الخدمات للمواطنين ويكون دور الدولة الإشراف والمراقبة.

- **رؤية البحرين ٢٠٣٠:** تم الإعلان عن رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠، التي أطلقها الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد، في أكتوبر من عام ٢٠٠٨م، بعد أربع سنوات من المباحثات المكثفة، شكلت رؤية اقتصادية تهدف أساسًا إلى بناء حياة أفضل لكافة المواطنين البحرينيين، من خلال إعادة هيكلة الحكومة والمجتمع والاقتصاد من أجل تحقيق مبادئ الاستدامة والعدالة والتنافسية. وتركز الرؤية على الانتقال من اقتصاد قائم على الثروة النفطية، إلى اقتصاد منتج قادر على المنافسة عالميًا يقوده القطاع الخاص.

- **رؤية الإمارات ٢٠٢١:** على الرغم من أن رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة سيتم إنجازها في العام ٢٠٢١م، وقبل كل من البحرين والسعودية، إلا أنها سوف تلعب دورًا في إعادة تشكيل المنطقة بحلول عام ٢٠٣٠. تم إطلاق رؤية الإمارات ٢٠٢١ في عام ٢٠١٠ من قبل صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، وتهدف إلى جعل الإمارات واحدة من أفضل دول العالم بحلول اليوبيل الذهبي للاتحاد. عبر التركيز على التعليم، والرعاية الصحية، والاقتصاد، والشرطة والأمن، والإسكان، والبنية التحتية، والخدمات الحكومية.

- **رؤية قطر ٢٠٣٠:** تبنت قطر هذه الرؤية في العام ٢٠٠٨م، وتهدف إلى أن تصبح البلاد بحلول ٢٠٣٠م، دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة وعلى تأمين استمرار العيش الكريم لشعبها جيلا بعد جيل. تحدد الرؤية الوطنية لقطر الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها على المدى الطويل، كما توفر إطارًا عامًا لتطوير الاستراتيجية الوطنية الشاملة وخطط تنفيذها. وتقوم رؤية قطر ٢٠٣٠م، على مجموعة من الركائز هي: التنمية البشرية للسكان ليتمكنوا من بناء مجتمع متطور في جميع القطاعات. وأيضًا التنمية الاقتصادية لتمكين الاقتصاد من المنافسة العالمية وتلبية احتياجات السكان، وكذلك التنمية الاجتماعية بإقامة مجتمع قادر على التكيف والتفاعل الإيجابي البناء مع المجتمعات الأخرى على المستوى العالمي. وأيضًا التنمية البيئية لتكون بيئة متميزة وخالية من كافة أشكال المخاطر والتهديدات المعروفة.

- **رؤية الكويت ٢٠٣٥:** في العام ٢٠١٠م، وضعت الكويت رؤية للتحول إلى مركز مالي وتجاري والتخلي تدريجيًا عن اقتصاد النفط، ووزعت أهداف هذه الرؤية على ٥ خطط خمسية تنتهي في ٢٠٣٥.

وتستند الرؤية على ٥ أهداف استراتيجية من خلال ١٦٤ مشروعًا تنمويًا تهدف لتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري وثقافي جاذب للاستثمار الأجنبي من خلال إدارة حكومية فاعلة، اقتصاد مستدام، بنية تحتية متطورة، بنية معيشية مستدامة، رعاية صحية عالية الجودة، رأسمال بشري إبداعي، مكانة عالية متميزة.

- **رؤية عمان ٢٠٤٠:** صدرت أوامر تشكيل لجنة رئيسية للرؤية المستقبلية عُمان ٢٠٤٠ في ديسمبر ٢٠١٣م، لتكون برئاسة صاحب السمو هيثم بن طارق آل سعيد. وتقوم أهداف الرؤية على عدد من المحاور ففي محور الإنسان والمجتمع يتم التركيز على تعزيز الرفاه الاجتماعي، والمحافظة على الهوية العمانية وتطوير الكفاءات والقدرات الوطنية، أما فيما يتعلق بمحور الاقتصاد فيقوم على تحقيق الثروة من خلال اقتصاد متنوع وتمكين القطاع الخاص والتنمية المتوازنة للمحافظات. ويتناول المحور الثالث الحوكمة والأداء المؤسسي والذي يقوم على تحسين فعالية الأداء المؤسسي وسيادة القانون.

وفي سبيل تحقيق ذلك، تركز رؤية ٢٠٤٠ على ٤ قطاعات هي التعدين والقطاع اللوجيستي والسياحة والثروة السمكية، وتسعى للاستفادة بالتقدم العلمي والصناعي وإعداد الكوادر البشرية اللازمة لذلك، وهي تنقسم لمرحلتين أولهما في ٢٠٣٠ ثم ٢٠٤٠.

الاقتصاد الخليجي وآفاق التحولات في مرحلة ما بعد ٢٠٣٠

من المتوقع أن تسفر التحولات في الاقتصادات الخليجية وفق الرؤى التنموية الوطنية في كل منها إلى خلق واقع اقتصادي جديد في منطقة الخليج يترك أثار عدة على المشهد الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وفي العالم بأسره. ويمكن رسم أهم ملامح التوقعات المرتقبة للاقتصاد الخليجي في مرحلة ما بعد ٢٠٣٠، فيما يلي:

أ- تزايد فرص التكامل الخليجي:

تشير التقارير إلى أنه إذا حافظ الاقتصاد الخليجي على معدل نمو سنوي قدره ٣,٢٪ خلال السنوات القادمة، فمن الممكن أن يصبح سادس أكبر اقتصاد في العالم بحلول عام ٢٠٣٠ وبذلك يكون اقترب من حجم الاقتصاد الياباني، إذ ستؤدي إزالة العقبات من أمام التجارة والاستثمار لدول مجلس التعاون الخليجي لتعزيز الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣,٤٪ أي بنحو ٣٦ مليار دولار. ووفق الخبراء تبلغ نسبة المنافع من الكفاءة الناتجة عن إزالة الحواجز البيروقراطية نحو ٩٦٪ من إجمالي ذلك النمو، وستعود المنافع على دول الخليج الست كافّة، إلا أن أكبر المكاسب ستكون لصالح السعودية والإمارات والبحرين وعُمان، حيث ستستحوذ الدول الأربع هذه على زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسب تتراوح بين ٣,٥ و٤,١٪.

كما يتوقع أن يساهم قيام سوق موحدة تعمل بكامل طاقتها في تقليل التكاليف العامة للتجارة في دول مجلس التعاون الخليجي، وتعزيز الإنتاجية، وتحقيق مستويات أعلى في التجارة البينية بين تلك الدول، فضلاً عن تسهيل العلاقات التجارية والاستثمارية بين المنطقة وبقية دول العالم، فإنشاء سوق موحّدة ذات قوانين استثمار أجنبي مبسطة وموائمة سيجعلها أكثر جاذبية للشركات العالمية لتمكنها من الاستثمار بشكل كبير في السوق الخليجية الموحدة.

ب- نجاح مساعي تنويع مصادر الدخل وصعود نجم قطاعات جديدة في الاقتصاد الخليجي:

من المنتظر أن يسهم مضي دول الخليج قدمًا في رؤى ٢٠٣٠ في الوصول للأسس الحقيقية لتحقيق التنمية المستقلة بوجود اقتصاد منتج يتجاوز فكرة الاقتصاد الريعي القائم على النفط. فهناك مؤشرات عدة على امتلاك تلك الدول القدرة على أن يكون لديها صناعة وسياحة، واستثمار أجنبي مباشر، وإصلاح اقتصادي شامل، بيد أن ذلك يتطلب إشراك القطاع الخاص في مشاريع التنمية وتنفيذ الخصخصة التي تصب في مصلحة الطرفين واعادة النظر في سياسات التوظيف الحكومي المتضخم والذي يؤدى لتضخم ميزانية الدولة.

في هذا السياق من المتوقع أن يشهد الاقتصاد الخليجي صعودًا لنجم بعض القطاعات على نحو ملحوظ، **لعل أبرزها:**

- **القطاع العقاري،** تعمل غالبية الحكومات الخليجية على تعزيز هذا القطاع وزيادة ربحيته بهدف جذب المستثمرين الإقليميين والدوليين. وفي هذا السياق مررت الحكومات الخليجية مجموعة من القوانين لضبط السوق العقاري وجعل الاستثمار العقاري أكثر سهولة كما زاد حجم الإنفاق الحكومي على البنية التحتية عبر السنوات الماضية لتعزيز موقف العقار في الاقتصاد وقد تم الكشف عن الكثير من مشاريع البنية التحتية الكبرى في الفترة الزمنية الأخيرة مثل مشروع الجسر الرابط بين البحرين وقطر، مشروع قطار الحرمين الذي يربط بين مكة المكرمة، المدينة، وجدة، بالإضافة إلى شبكة الطرق الجديدة التي تربط بين معظم أجزاء الخليج. وهو ما يتوقع أن يغير شكل الساحة الاقتصادية في منطقة مجلس التعاون ككل حيث ستصبح الأسعار العقارية أكثر استقرارًا كما ستصبح أكثر إتاحية، خصوصًا في

تبلغ مساهمة مشاريع المدن الذكية في الناتج المحلي الإجمالي في السعودية قرابة ٢ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠

المدن المركزية الكبرى. كما سيصبح السوق العقاري أكثر تنوعًا نظرًا لتطور حركة البناء والتشييد كما سيهبط متوسط أسعار الإيجار بالرغم من الطلب المتنامي عليها لاسيما وأن الأسواق العقارية الخليجية دخلت مرحلة من تصحيح الأسعار حيث تتراجع أسعار المبيعات والإيجارات بمعدل بطيء ليفتح المجال للمزيد من المستثمرين لدخول السوق.

● **قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات**، فمن المتوقع أن يصبح الخليج السوق الرقمية الأكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويتوقع أن تبلغ مساهمة مشاريع المدن الذكية في الناتج المحلي الإجمالي في السعودية مثلاً قرابة ٢ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠. وتحرص الحكومات الخليجية على تقديم مختلف أوجه الدعم لرواد الأعمال، وحاضنات التقنية، ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، لتطويرها وتحسين قدرتها التنافسية باعتبارها الركيزة الأساسية للنمو الاقتصادي. على نحو سمح بضم بعض الدول الخليجية لاسيما السعودية لقوائم الدول الأكثر نضوجًا في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات من قبل الأمم المتحدة.

● **قطاع السياحة**: وقد أدركت كل من البحرين، السعودية، والإمارات أن السياحة من أكبر الصناعات المساهمة في نمو الاقتصاد المحلي. وتشير المؤشرات المستقبلية إلى أن الطلب على السياحة سيستمر في الارتفاع في السنوات المقبلة، مما أدى إلى توجه دول الخليج نحو إطلاق مشاريع جديدة وتحسين المشاريع القائمة. ما سيوفر مصدرًا جديدًا للدخل يسوده الازدهار والتنوع.

جـ- زيادة التركيز على رأس المال البشري:

يمكن التسليم بوجود قناعة لدى صناع القرار الاقتصادي الخليجي بأن التحولات الاقتصادية المرغوب تحقيقها وفق رؤى ٢٠٣٠ تعتمد إلى حد كبير على وجود قوى بشرية متعلمة ومنتجة ومبدعة ومبادرة تخرج بأفكار جديدة لتأسيس شركات ومؤسسات جديدة توظف عمالة شابة جديدة. كما يمكن القول

بأن دول الخليج أضحت تتجه للاستثمار في رأس المال البشري وفق منهجين:

- **الأول**، مستلهم من التجارب الغربية والآسيوية ركزت على التعليم الجيد والتدريب الذي لدخول عصر الحداثة، حيث تشهد بلدان الخليج محاولات لتحديث التعليم وهذا يتطلب وقتًا ومجهودًا جبارًا.
- **الثاني**: تجنيس الكفاءات العلمية والأدبية ورجال الأعمال والفن والأدب والثقافة بشكل عام. وهذا الأسلوب اتبعته الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا وغيرها.

ويرى الخبراء أن الأولوية يجب أن تكون لتزويد المواطنين بالأدوات اللازمة للمنافسة في اقتصاد المعرفة في القرن الحادي والعشرين، من خلال خلق نظم تعليمية ديناميكية، كما أن ثمة ضرورة قصوى لتأمين الحماية القانونية للعمال، بمن فيهم العمال المهاجرين، في جميع أرجاء المنطقة. وفي السياق ذاته تجدر الإشارة إلى أن الإمارات تقدم نموذجًا لافتًا حيث تحتل بصورة ثابتة واحدة من أعلى المراتب بين البلدان العربية من حيث مؤشرات التنمية البشرية والاقتصادية.

د- تصاعد الاهتمام بالبعد البيئي وفق نموذج الاقتصاد الدائري:

يعتبر الخبراء نموذج الاقتصاد الدائري حلاً شاملاً يسعى لتعزيز قيمة وإنتاجية الموارد المادية، وتقليل تسرب للقيمة إلى أدنى حد ممكن بهدف إحداث تأثير إيجابي على الاقتصاد والبيئة. وتم استلهام هذا النموذج من فكرة الدورات الفنية للطبيعة والموارد. **ويحكم هذا النموذج مبادئ أساسية هي:**

١. الاستفادة من الموارد الطبيعية المحدودة على الوجه الأمثل (مرحلة الإنتاج)، وبكفاءة أعلى.

٢. استخدام المنتج إلى أقصى حد (مرحلة الإنتاج والتوزيع)، بحيث تعمل الجهات المصنّعة والموزعة على إبرام عقود مع عملائها لتزودهم بالمنتج وصيانته، واستبداله أو استعادته في نهاية المطاف. كما يتضمن ذلك مشاركة الأصول المعمرة كالسيارات والمعدات.

٣. استرداد المنتجات الثانوية والمخلفات (مرحلتي الإنتاج والاستهلاك)، وتشمل هذه العملية تجديد وإعادة تصنيع المنتجات وإعادة استخدامها كمنتجات جديدة.

وتشير التقارير إلى أن اتباع دول الخليج للنموذج الدائري سيمكنها خلال الفترة ما بين ٢٠٢٠ و٢٠٣٠، من توفير ما يصل إلى ١٣٨ مليار دولار أمريكي و ١٥٠ مليون طن من الانبعاثات الهائلة من ثاني أكسيد الكربون، بيد أن الأمر يتطلب وجود إطار وطني شامل وتنسيق التنفيذ وتوفير حوافز مالية لتشجيع السلوكيات الصحيحة، وإطلاق حملات التوعية العامة. ويتوقع أن يحقق النموذج الدائري فوائد عدة للاقتصاد الخليجي منها بيئة عمرانية تتمتع بالمرونة والمتانة، ونظام تنقل صديق للبيئة ومرن عن طريق الحدّ من الازدحام والحوادث المرورية واستهلاك الوقود، التقليل من الاستهلاك المنزلي للطاقة مع رفع مستوى الوعي بالثقافة الدائرية ما سيحقق فوائد تراكمية تبلغ ٤٦ مليار دولار بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٣٠.

خاتمة

تمثل رؤى ٢٠٣٠ التي أعلنت دول مجلس التعاون الخليجي التجربة الأهم في مجال التحديث الاقتصادي-الاجتماعي في الشرق الأوسط. لاسيما وأن هذه الرؤى تهدف إلى تقليل الاعتماد على النفط وتنويع الاقتصاد.

بيد أن خلق اقتصادات خليجية ما بعد نفطية فيها قطاع خاص ديناميكي وقدرة على تلبية متطلّبات القوى العاملة الفتية، يُعتبر تحديًا في غاية الصعوبة. وسيعتمد نجاحها إلى حد كبير على الإرادة السياسية. ويمكن في هذا الصدد تحديد أربعة متطلبات مسبقة لرسم سياسات اقتصادية ناجحة في إطار رؤى ٢٠٣٠، وتشمل دعم الاستقرار الاقتصادي الكلي، وبناء رأس المال البشري، وتشجيع التجارة الدولية، وتحفيز المشروعات الخاصة.

في حين يشدد المعنيون بالشأن الخليجي على أن نجاح هذه الإصلاحات يعتمد على تحديث التوجه لفكرة السوق الخليجية الموحدة. وهو ما يتطلب: تطوير الاتحاد الجمركي إلى سوق عصرية موحّدة تعتمد على التكنولوجيا وتسهل حركة الأعمال بين الدول ويرشد الإنفاق على المدى البعيد، وتبسيط ومواءمة مناهج الاستثمار الأجنبي وقوانين ملكية الشركات لزيادة حجم القطاع الخاص وتعزيز قدرته التنافسية، وبناء مؤسسات دول مجلس التعاون الخليجي بحيث تكون قادرة على الحفاظ على زخم السوق ومواجهة المصالح الخاصة. ويشمل ذلك تعاون مشترك رفيع المستوى بين تلك الأجهزة والاتحاد كونه يمثل القطاع الخاص الخليجي، لا سيما من خلال إشراكه في أعمال اللجان الخليجية المعنية بالشأن الاقتصادي، أو حتى اطلاعه على القضايا الاقتصادية التي تعرض على اللجان الوزارية والفنية لمناقشتها والتعرف على رأي القطاع الخاص الخليجي في اللقاءات المشتركة السنوية بين كل من الاتحاد والأمانة العامة لمجلس التعاون.

* أستاذ العلوم السياسية المساعد ـ المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ـ مصر

التعدين الركيزة الثالثة للاقتصاد السعودي إلى جانب النفط والبتروكيميائيات

رؤية ٢٠٣٠: الفوسفات السعودي يساهم في تحقيق الأمن الغذائي العالمي

خلال المؤتمر الصحافي الذي عقد في الرياض في ١٠ نوفمبر ٢٠١٨م، لإطلاق برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، أكد وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية المهندس خالد الفالح " ان حجم ثروة التعدين الخام الموجودة في المملكة تصل إلى نحو ٥ تريليون ريال لم يتم استغلالها بعد، متوقعًا أن يضيف قطاع التعدين نحو ٩٧ مليار ريال للناتج المحلي الإجمالي GDP و٩٠ ألف وظيفة". وبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية هو أحد برامج رؤية السعودية ٢٠٣٠ ويهدف إلى تحويل المملكة إلى منصة صناعية ولوجستية عالمية لربط قارات آسيا وأوروبا وإفريقيا، من خلال التركيز على أربعة قطاعات حيوية هي: الصناعة، والتعدين، والطاقة، والخدمات اللوجستية، وذلك عبر نحو ٣٣٠ مبادرة.

د. إبراهيم العثيمين

وبحسب بعض المسوحات الجيولوجية هناك أكثر من ٨٠٠ موقع لخام الذهب والفضة و٨٥٠ موقعًا لخام النحاس و٦٤ موقعًا لخام الرصاص و١٨٠ موقعًا لخامات البلاتين والنيكل والكروم واليورانيوم، إضافة إلى ثروات هائلة من الفوسفات والصخور والمعادن الصناعية. ومن هذا المنطلق، استهدفت رؤية السعودية ٢٠٣٠ التي تهدف إلى ضرورة العمل على التخفيف من الاعتماد على النفط، من خلال تنويع الموارد الاقتصادية غير النفطية، النهوض بقطاع التعدين بكونه اقتصادًا واعدًا ومتنوعًا، لتحقيق قيمة اقتصادية مضافة للمملكة. فقطاع التعدين يعتبر ركن أساسي في التحول الوطني وتعمل المملكة على جعله الركيزة الثالثة للاقتصاد السعودي، إلى جانب صناعتي النفط والبتروكيميائيات، والذي لا يزال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي دون المأمول، إذ لا تتجاوز وفقًا لأعلى التقديرات ٢,٥٪، وأن المكتشف منها لا يتجاوز ٥٠٪ مما هو موجود في باطن الأرض.

وعليه، تستهدف رؤية ٢٠٣٠ رفع الناتج المحلي من قطاع التعدين من ٦٤ مليار ريال في عام ٢٠١٦، وإلى ٩٧ مليارا بحلول عام ٢٠٢٠م، وزيادة عدد الفرص الوظيفية من ٦٥ ألف موظف حتى ٩٠ ألف موظف في عام ٢٠٢٠م، وفق برامج التحول الوطني، مع العمل على رفع نسبة مشاركة قطاع التعدين في الناتج المحلي الوطني لتتجاوز ٥٪، من خلال تكثيف أعمال الكشف عن المعادن، بفتح المجال أمام المستثمرين المحليين والأجانب لدخول المجال للتنقيب عن المعادن.

ولقد ركزت السعودية في البداية على استغلال المعادن التي يمكنها بناء صناعة متقدمة، ومن بينها الفوسفات، الذي يستخدم في مجال الأسمدة المصنعة، وتهتم بشرائه الدول الزراعية أو تلك التي تسعى لتحقيق الأمن الغذائي. وتعتبر مدينة وعد الشمال التي تقع في مُحافظة طريف، أحد أكبر المدن الصناعية التي أنشأتها السعودية والمختصة بالصناعات الفوسفاتية، حيث تهدف المملكة من خلالها أن تصبح ثاني أكبر دولة في العالم لإنتاج الأسمدة الفوسفاتية، من خلال إنتاج ٩ ملايين طن سنويًا للأسمدة الفوسفاتية. ويشكل الإنتاج العربي من صخر الفوسفات نحو ٧٥٪ من الصادرات العالمية، إلا أنه يباع كماده خام لا يتم تصنيعها غالبًا.

وبالتالي فمدينة وعد الشمال سوف تمثل مركزًا عالميًا جديدًا لصناعات الفوسفات ومنطلقًا رئيسًا لتعزيز النهضة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة الحدود الشمالية.

"وعد الشمال" .... إطلالة على المستقبل

في يناير عام ٢٠١٤م، تجمع عدد من وزراء الحكومة في خيمة صحراوية قرب محافظة طريف أحد محافظات منطقة

٥ تريليونات ريال حجم الثروة التعدينية بالمملكة لم يتم استغلالها وقطاع التعدين يضيف ٩٧ مليار ريال للناتج المحلي الإجمالي و٩٠ الف وظيفة

الحدود الشمالية للسعودية، لتوقيع عقود لإنشاء مجمع صناعي حول منجم فوسفات وسكة حديدية جديدة تصل إلى ميناء على الخليج العربي باستثمارات إجمالية تقدر بأكثر من ٣٦ مليار ريال. وذلك عبر استثمار الاحتياطي الهائل للفوسفات في منطقة الحدود الشمالية المقدر بنحو ٢,٧ مليار طن، ويمثل حوالي ٧٪ من المخزون العالمي، خاصة في منطقتي حزم الجلاميد وأم وعال بين عرعر وطريف.

لم يكن أحد يتصور وقتها من أهالي المنطقة الشمالية أن تتطور المدينة الصناعية خلال السنوات الماضية بشكل متسارع، لتكون خلال فترة قصيرة مدينة تعدينية متكاملة تحت مسمى "مشروع وعد الشمال للتعدين"، وأن تعيد الحياة والشريان الاقتصادي من جديد لمحافظة طريف ولمنطقة الحدود الشمالية، آخر محطات الضخ على خط التابلاين سابقًا، بعد أن توقف تصدير النفط عن طريقها قبل أكثر من ٥٠ عامًا، وأصبح مواطنوها وشركاتها تعيش حالة من الركود الاقتصادي. جاء هذا المشروع العملاق ليصل حبلها السري بالاقتصاد من جديد وتكون أولى محطات سلسلة صناعة الفوسفات الوطنية العملاقة.

وفي ٢٨ أغسطس عام ٢٠١٧م، أعلنت شركة التعدين العربية السعودية "معادن" عن تصدير باكورة إنتاجها من الأسمدة الفوسفاتية من شركة معادن وعد الشمال للفوسفات؛ حيث بلغ حجم الشحنة حوالي ٢٦ ألف طن من أسمدة ثنائي فوسفات الأمونيوم (DAP). وقد تم نقل هذه الكمية الأولى بواسطة سكة حديد الشمال – الجنوب، إلى ميناء رأس الخير، المخصص للصادرات التعدينية، الذي يرتبط بمدينة رأس الخير الصناعية، على الساحل الشرقي للمملكة، ومن ثم تم شحنها من هناك إلى أكثر من ٢٠ دولة حول العالم، ومن بينها؛ آسيا واستراليا ونيوزيلندا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. ومنذ عام ٢٠١٧ صدر المصنع أكثر من ١,٧ مليون طن من الفوسفات.

وفي نوفمبر عام ٢٠١٨م، قام خام الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز بتدشين المرحلة الأولى ووضع حجر الأساس للمرحلة الثانية باستثمارات تبلغ ٨٥ مليارًا ريال، لتضع المدينة ضمن الخارطة العالمية لصناعات الفوسفات وإحدى أهم عواصم إنتاج وتصنيع الفوسفات في العالم، وباكتمالها واكتمال طاقتها الاستيعابية ستضع المملكة في المركز الثاني عالميًا لإنتاج الأسمدة الفوسفاتية. فمع انتهاء المرحلة الأولى سوف ترتفع الطاقة الاستيعابية للمصنع من ٣ ملايين طن إلى ٦ ملايين طن سنويًا. ومع اكتمال المرحلة الثانية سيترفع إنتاج السعودية من الفوسفات إلى ٩ ملايين طن سنويًا. وهذا يعني تعزيز الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للمملكة بمقدار ٢٤ مليار ريال، أي ٦,٤ مليار دولار، سنويًا، أو ما يعادل نحو ٣٪.

تحقيق التنمية المناطقية المستدامة

نظمت الغرف التجارية والصناعية بعرعر في ١٦ مارس ٢٠١٩م، «المنتدى الاقتصادي الأول بالمنطقة»، تحت عنوان «منطقة الحدود الشمالية فرص استثمارية واعدة»، بحضور عدد من الوزراء والجهات الحكومية. وتناول المنتدى دور القطاع الحكومي في دعم التنمية الاقتصادية وتسليط الضوء على المزايا التنافسية والصناعات الوطنية وتنمية المحتوى المحلي، والمساهمة في تسويق الفرص الاستثمارية وتحفيز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في إيجاد الوظائف لأبناء وبنات المنطقة. وخلال المنتدى استعرضت الغرفة الخريطة الاقتصادية للمنطقة حتى عام ٢٠٣٠، والتي اهتمت بحصر أهم الفرص الاستثمارية الواعدة في المنطقة حسب القطاعات (القطاع التجاري، الصناعي التعديني، الزراعي، القطاع التعليمي والصحي والعقاري والسياحي، وقطاع النقل، وقطاع الترفيه، وقطاع الطاقة)، آخذين في الاعتبار رؤية المملكة ٢٠٣٠ ومبادرات التحول الوطني ٢٠٢٠، والمشروعات الاستراتيجية في المنطقة كمشروع وعد الشمال، مشروع معدن الفوسفات، مشروع قطار "سار" الشمال – الجنوب. وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن هناك أكثر من "٨٥" مجالا وفرصة استثمارية يمكن الاستفادة منها. وبالتالي فمشروع "وعد الشمال" بالإضافة إلى مشروعي سكاكا للطاقة الشمسية وهو الأكبر عالميًا ومشروع طاقة الرياح في دومة الجندل وكلها مشاريع تقام في المنطقة الشمالية سوف تسهم بلا شك في تنمية المنطقة اقتصاديًا واجتماعيًا وتساهم في تحقيق التوازن التنموي في مناطق المملكة كافة. وقد سبق تجربة "وعد الشمال" تجارب صناعية سعودية كبرى مثل بناء مدن رأس الخير والجبيل وينبع الصناعية والتي ساهمت في تنمية تلك المناطق وأصبحت عنصر جذب للاستثمارات وخلق فرص عمل عديدة.

فعلى الرغم من المزايا النسبية لمنطقة الحدود الشمالية كالأراضي البيضاء الشاسعة وسهولة الوصول إلى الدول المجاورة شمالًا الأردن وسوريا وتركيا وصولًا إلى أوروبا، وإلى دول الخليج العربي كافة حتى عمان جنوبًا، إلا أن الدعم الاقتصادي في السابق

كان ضعيفًا علاوة على أن ٩٠٪ من دعم صندوق التنمية الصناعي ذهب إلى المناطق الرئيسية في المملكة كالرياض وجدة والدمام، في حين لم تحصل الحدود الشمالية على ١٪ من هذا الدعم. وبالتالي فمشروع وعد الشمال الذي يبعد عن مدينة طريف ١٥ كيلومترًا وعن القريات ١٨٠ كيلومترًا، ويتواجد أكثر من ٢٢٠ ألف نسمة في المدينتين، سوف يساهم في تهيئة بيئة عمرانية جاذبة للاستثمارات العالمية في مجالات اقتصادية متخصصة، من خلال توفر الخدمات وتطوير البنى التحتية وتوفير مشروعات تنموية للبلد ممثلة في المراكز التجارية والترفيهية والمستشفيات وغيرها من الخدمات، مما ينعكس إيجابًا على سكان المنطقة ويجعلها محور استقطاب للاستثمارات والخبرات والمشروعات المتنوعة. كما أن المشروع سوف يخلق فرص عمل حقيقية لشباب المنطقة. فبحسب التصريحات الرسمية إن المشروع عند اكتماله سوف يخلق فرص عمل تفوق ٣٠ ألف وظيفة مباشرة وغير مباشرة. وكل ذلك سوف يساهم في خلق فرصًا استثمارية متنوعة ما يُحد من هجرة السكان ويساهم في عودة كثير من أهل المنطقة الذين يعملون في مناطق المملكة الرئيسية الرياض، جدة ، المنطقة الشرقية وسيؤدي ذلك إلى تخفيف الضغط على المدن الرئيسية وبالتالي يحقق التنمية المناطقية المستدامة. يقول الدكتور إحسان أبو حليقة، رئيس مركز «جواثا» الاستشاري لتطوير الأعمال، لـ«الشرق الأوسط»: إن "(وعد الشمال) بداية لمدينة جديدة تؤكد ما قامت به السعودية منذ ٨ عقود من الاستفادة من البترول لبناء عقد من المدن في المنطقة الشرقية، في كل من الظهران، والخبر، والدمام، ونجدها الآن أيقونات الخليج العربي، واليوم سنشهد في (وعد الشمال) قرب مدينة طريف، إطلاق مدينة تقوم على ثروة معدنية كبيرة، وسنجدها بعد عقود قليلة مدينة كبيرة حيوية تضج بالحياة، وتولد مزيدًا من القيمة الإضافية للاقتصاد الوطني".

وكانت مدينة وعد الشمال قد سجلت سبقًا خلال المرحلة الإنشائية الأساسية للمشروع من خلال إيجاد فرص عمل وتدريب للكوادر البشرية من أبناء وبنات المنطقة. حيث قامت شركة التعدين العربية السعودية "معادن" بتأهيل وتدريب واستقطاب ما يقارب ٣٠٠٠ موظف سعودي للعمل في المشروع بلغت نسبة أبناء المنطقة منهم نحو ٨٥٪، يشغلون وظائف هندسية وفنية وإدارية وهم من خريجي جامعات الشمال وباقي مناطق المملكة والثانوية العامة، وهي أرقام في نمو مستمر، مواكبة مع ما تشهده المدينة من حراك مستقبلي لدى اكتمال مراحلها. يقول الخبير الاقتصادي فضل البوعينين أن مدينة «وعد الشمال» الصناعية جمعت "بين التنمية المناطقية، والتنمية الصناعية التي يُهدف من خلالها توسيع القاعدة الإنتاجية، وتنويعها، وتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة، وتحقيق هدف تنويع مصادر الدخل من خلال الاعتماد على الصناعة، وتفعيل قطاعات الاقتصاد المهمة كخيار استراتيجي يمكن أن يحقق هدف التنمية المستدامة وبشراكة مثمرة وعميقة بين القطاعين الحكومي والخاص".

إن سعي الحكومة إلى إنشاء المشاريع الكبرى والمدن الصناعية في كافة مناطق المملكة، يؤكد عزم الحكومة على تحقيق التنمية الشاملة المستدامة في مناطق المملكة كافة واستهداف المناطق الأقل نموًا، وتطوير بنيتها التحتية واستكمال خدماتها وتعزيز اقتصادها للاستفادة من العديد من المزايا غير المستغلة في العديد من مناطقها لتسهم في توفير الفرص الوظيفية ويساعد في بروز المملكة كوجهة مفضلة للاستثمارات العالمية.

تحقيق الأمن الغذائي العالمي

يأتي إنشاء مدينة «وعد الشمال» الصناعية، في ظل تقديرات منسوبة إلى منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، تبين أن إنتاج الغذاء العالمي بحاجة إلى أن يرتفع بنسبة ٧٠٪، وأن يتضاعف في البلدان النامية، وذلك لتلبية الاحتياجات المتوقعة لسكان العالم الذين سيبلغ تعدادهم ٩ مليارات نسمة بحلول عام ٢٠٥٠م. وعليه؛ فستظل هناك حاجة إلى رفع إنتاجية الأسمدة الفوسفاتية لمقابلة هذا الطلب المتزايد على الغذاء. وبالتالي فالأسمدة الفوسفاتية السعودية التي تنتجها من خلال مشروع وعد الشمال أو غيرها تساهم بشكل أساسي في الأمن الغذائي العالمي ومواجهة الطلب المتزايد على الأسمدة المستخدمة في زراعة المحاصيل الزراعية وتوفير الغذاء للشعوب. فإن إنتاج شركة معادن من الأسمدة الفوسفاتية التي تشرف على مشروع وعد الشمال يسهم في تسميد حوالي ٧٠ مليون هكتار من أراضي زراعة الحبوب، التي يقدر إنتاجها بنحو ٢٠٠ مليون طن من الحبوب تكفي لغذاء حوالي ٥٠٠ مليون إنسان سنويًا.

ولقد نجحت السعودية في تعزيز مكانتها في الأسواق العالمية في أكثر من ٢٠ دولة حول العالم بما في ذلك السوق الهندية الواعدة، كلاعب رئيس في إنتاج وتسويق الأسمدة الفوسفاتية بمعايير عالمية. حيث وقعت شركة "معادن" في ٢١ فبراير ٢٠١٩م، مذكرتي تفاهم لتوريد خمسة ملايين طن من الأسمدة الفوسفاتية

٨٠٠ موقع للذهب والفضة و٨٥٠ موقعًا للنحاس و٦٤ موقعًا للرصاص و١٨٠ موقعًا لخامات البلاتين والنيكل والكروم واليورانيوم بالسعودية

إلى الأسواق الهندية مع شركتي "IPL" و "KRIBHCO" بنحو مليارى دولار ولمدة تعاقدية تصل إلى خمس سنوات، وذلك ضمن زيارة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان إلى جمهورية الهند. وتحتل السعودية المصدر الأكبر للسوق الهندي بحصة تسويقية تبلغ ٣٠٪ في عام ٢٠١٨م.

كما أن الزراعة في بنغلاديش تعتبر القطاع الأكبر للاقتصاد نظرًا لأنه يضم حوالي ٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في البلاد ويوظف نحو ٦٠٪ من إجمالي القوى العاملة، فأداء هذا القطاع له تأثير ساحق على الأهداف الاقتصادية الكلية الرئيسية مثل توليد العمالة وتخفيف حدة الفقر وتنمية الموارد البشرية والأمن الغذائي. وبالتالي حرصت السعودية أن يكون لها تواجد قوي في بنغلاديش. وفي ٢٢ اكتوبر ٢٠١٧م، وقعت شركة "معادن" عقدًا مع وزارة الزراعة البنغلاديشية ومؤسسة التطوير الزراعي المملوكة لحكومة بنغلاديش، توفر الشركة بموجبه لصالح المؤسسة أسمدة ثنائي فوسفات الأمونيوم خلال عام ٢٠١٨م على أن يكون بداية لعلاقة طويلة الأمد مع بنغلاديش.

كما حرصت السعودية على تعزيز حضورها في السوق الإفريقية باعتبار أن ٢٤٪ من الأراضي الزراعية في العالم تقع في إفريقيا، ما يجعل هذه المنطقة مركزًا للأمن الغذائي العالمي في المستقبل، ووفقًا لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، سجل الإنتاج الزراعي في إفريقيا أخيرًا نموًا بمقدار ١٨٪، ما يشير بوضوح إلى الحاجة المتزايدة للأسمدة الفوسفاتية في هذه القارة. وفي الوقت ذاته تتعرض القارة لموجات من المجاعات بسبب الجفاف والتي ألحقت أضرارًا بعشرات الآلاف من الأفدنة المزروعة في عدة دول إفريقية منها موزمبيق وملاوي وزيمبابوي وليسوتو وزامبيا. وبالتالي قدمت شركة معادن العديد من المبادرات على مستوى إفريقيا بهدف توعية المزارع الإفريقي وإرشاده لأفضل التطبيقات لاستخدام الأسمدة. وفي مؤتمر «آرقوس إفريقيا» السنوي التاسع للأسمدة، الذي احتضنته العاصمة الإثيوبية أديس ابابا في الفترة بين ٢٦ إلى ٢٨ فبراير ٢٠١٨م، بمشاركة ٥٢٠ مشاركًا، يمثلون كبرى الشركات الرائدة في صناعة الأسمدة والموزعين في ٦٥ دولة وبرعاية شركة معادن، استعرضت الشركة المزايا التنافسية التي تملكها في القارة الإفريقية، وقدرتها على تلبية الطلب المتزايد من الأسمدة في إفريقيا والعالم. وفي ابريل ٢٠١٩م، أعلنت شركة معادن عن استحواذها على مجموعة ميرديان الإفريقية الرائدة في مجال توزيع الأسمدة في جنوب شرق إفريقيا حيث توزع ما يقرب من نصف مليون طن من الأسمدة في ملاوي وموزمبيق وزيمبابوي وزامبيا، وتمتلك أصولا تتمثل في مصانع الحبوب للأسمدة وخلطها ومجمعات التخزين ومرافق الموانئ في بيرا ناكالا، موزمبيق، كما تملك العلامة التجارية الرائدة في مجال الأسمدة "Superfert" والتي أثبتت أنها أحد أهم محفزات الإنتاج الزراعي في المنطقة، فضلا عن تمتعها بقاعدة ضخمة من العملاء ويرجع ذلك لجودة مخرجاتها الإنتاجية. ولا تقتصر شبكة تصدير منتجات معادن من الفوسفات ومشتقاته إلى الدول الآسيوية وشرق إفريقيا بل شملت كذلك استراليا ونيوزيلندا وجنوب أميركا (اللاتينية).

يقول دارين ديفيس، الرئيس وكبير المدراء التنفيذيين في شركة التعدين العربية السعودية "معادن"، إن مدينة وعد الشمال وصناعاتها في مجال الفوسفات سيكون لها دور أساسي في تحقيق الأمن الغذائي العالمي، وتلبية احتياجات العالم من الأسمدة الفوسفاتية اللازمة لنمو آلاف الهكتارات الزراعية، وستزيد الأسمدة الفوسفاتية المصدرة من صادرات المملكة العربية السعودية غير النفطية، لتزيد من تنافسية السعودية في مؤشر التنافسية العالمي. وعليه فهذا الصرح الكبير بوصوله إلى إنتاج ٩ ملايين طن من الأسمدة الفوسفاتية سوف يضع السعودية على خريطة الدول المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي العالمي الذي تسعى إليه الأمم المتحدة للقضاء على الجوع في العالم، من خلال تلبية الطلب المتزايد للمزارعين حول العالم لمنتجات الأسمدة الزراعية ذات الجودة العالية، لتصل إلى أسواقهم المحلية في المواسم المستهدفة. وبالتالي ترفع خصوبة التربة ومقدار الإنتاجية وتصحيح التوازن بين الكميات، ما يعني استصلاح مزيد من الأراضي الزراعية وزيادة دخل المزارعين، وتوفير فرص عمل، وتحريك العجلة الاقتصادية في عدد من دول العالم، إضافة إلى مساعدة الحكومات على توفير الغذاء لشعوبها. وقد بلغت الزيادة في الإنتاج بسبب إضافة الأسمدة، حوالي ربع إنتاج المحصول العالمي.

غني عن القول إن عزم الدولة على استغلال مواردها المعدنية الغنية بالمواد الأولية، واستثمارها ضمن رؤية السعودية ٢٠٣٠، سوف بلا شك يكون رافد حقيقي للاقتصاد السعودي بعوائد كبيرة ويعزز من قوته ويزيد من كفاءته، كونه الشريان الذي يغذي الصناعات الأساسية والتحويلية والتي تدخل منتجاتها في جميع المستلزمات والمنتجات الحياتية. ولعل من أهم مشاريع الصناعات التعدينية، هو مشروع وعد الشمال الذي سوف يجعل السعودية واحدة من أهم الدول المنتجة والمصدرة للأسمدة في العالم. وبالتالي يزيد من صادرات السعودية غير النفطية، مما يعني تعزيز الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للمملكة، لتزيد بذلك من تنافسية السعودية في مؤشر التنافسية العالمي.

* مدير إدارة الدراسات الاستراتيجية والأمنية - الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية - كاتب سياسي وباحث في العلاقات الدولية

٥ أسباب للنمو تبدأ باستيراد المعرفة وتنتهي بسياسات صحيحة

الاقتصاد الرقمي ومستقبل التنمية والتشغيل في دول مجلس التعاون

حققت دول مجلس التعاون الخليجي العديد من الإنجازات المشهودة في تاريخها الحديث، تحسنت خلالها مستويات المعيشة للسكان، وارتفع متوسط دخل الفرد إلى مستويات الدول المتقدمة، رصدتها مؤشرات التنمية المنشورة عن البنك الدولي، ومن حيث حجم الاقتصاد الوطني، احتلت السعودية المركز رقم ١٩ على المستوى الدولي، وتتصدر قطر دول العالم من حيث متوسط دخل الفرد، وتقع دول المجموعة ضمن فئة الدول عالية الدخل World Development Indicators database, World Bank. وسعيًا للارتقاء بمستوى المعيشة تبذل الحكومات جهودًا متواصلة لتشغيل المواطنين وتغيير محددات سوق العمل، وساندت عملية توطين الوظائف، وأعلنت استراتيجيات وطنية للتوظيف، ودعمت القطاع الخاص الذي يوفر وظائف للمواطنين أو يساهم في توطين الوظائف.

د. محمد البنا

وفي مواجهة التطورات في الأسواق العالمية للنفط، وآخرها التراجع الذي حدث منذ العام ٢٠١٤م، أعلنت منهجًا جديدًا في التنمية يعتمد على اقتصاد السوق، ويقلل الاعتماد على الدور الحكومي، وقدمت العديد من الحوافز لتشجيع القطاع الخاص والأفراد على مباشرة الأعمال في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، لتنويع مصادر الدخل، وطبقت برامج واسعة للخصخصة، بغية تحقيق مزيد من اعتبارات الكفاءة التي يتفوق فيها القطاع الخاص بطبيعة الحال على القطاع الحكومي.

وتعتبر زيادة مشاركة الوطنيين في قوة العمل عمومًا، أحد التحديات الأساسية التي تواجه الاقتصادات الخليجية، حيث ترتفع نسبة البطالة بين المواطنين عنها بين الوافدين، فضلاً عن اتجاهها للتزايد، كذلك لا تزال نسبة البطالة بين الشباب عالية بشكل ملحوظ في دول المجموعة وتتعدى أحيانًا نسبة ٣٠٪، وتتوقع التقديرات أن تظل نسبة البطالة عالية، ما لم تتخذ الحكومات خططًا تنموية داعمة للتشغيل، ويوضح الجدول التالي بعض مؤشرات البطالة والتشغيل لدول الخليج العربية ٢٠١٧-٢٠٢٠

مؤشرات البطالة والتشغيل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتوقعاتها ٢٠١٧ -٢٠٢٠

بيان	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
معدل البطالة ٪ من قوة العمل	٣,٩	٤,٠	٤,٠	٤,٠
عدد العاطلين بالمليون	١,١	١,٢	١,٢	١,٢
معدل نمو التشغيل ٪ سنويًا	٢,٦	٢,٥	٢,٤	٢,٣
معدل نمو إنتاجية العمل ٪	-٢,٨	٠,٢	٠,٩	١,٣
معدل فقر العاملين (المدقع والمعتدل)	٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,٢
عدد العاملين الفقراء (مدقع ومعتدل) بالمليون	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١

ملحوظة: تشير معدلات فقر العمل المعتدل والمدقع إلى حصص العمال الذين يعيشون على دخل أو استهلاك للفرد الواحد بين ١,٩٠ دولار أمريكي و٣,٢٠ دولار أمريكي في اليوم، وفق تعادل القوة الشرائية بالنسبة للدخل، وأقل من ١,٩٠ دولار أمريكي في اليوم (PPP)، بالنسبة للاستهلاك، مجاميع دول مجلس التعاون الخليجي مخصصة للدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي: البحرين، الكويت، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

المصدر: **Source:** ILO modelled estimates, November 2018

أبعاد مشكلة البطالة في دول مجلس التعاون

تعتبر معدلات بطالة الشباب في منطقة الخليج العربي هي الأعلى في العالم لأكثر من٢٥عامًا، وتتعدى نسبتها ٣٠ بالمائة في عام ٢٠١٧م، في دول مجلس التعاون الخليجية، ورغم أهمية الأبعاد الاقتصادية في مشكلة البطالة باعتبارها هدر لجانب من الموارد البشرية وتعطيل للطاقات الإنتاجية، فإن الأبعاد الاجتماعية والنفسية لا تقل أهمية عن ذلك، حيث تطول سنوات البحث عن العمل وقد تستغرق سنوات قبل العثور على فرصة عمل لائق، هذا التأخير في الانتقال إلى العمل يؤثر على مسارات أخرى، بما في ذلك سن الزواج، وتملك سكن خاص، والمشاركة المدنية.

تتعدى مشكلة البطالة بين الشباب في دول الخليج الجانب الاقتصادي في تشخيصها ووضع الحلول لها، فالقطاع الحكومي تم توطينه بالكامل، وهو بطبيعته ليس مستوعبًا للعمالة، كما أن القطاع الخاص في حاجة إلى رينيسانس أو عهد جديد، من المبادرات ومن رواد الأعمال، ومن الممارسات والأعمال بالمفهوم المعاصر ، كما على الحكومات أن تدرك أنها أمام جيل من الشباب ذكورًا وإناثًا، لا يطيقون فترة انتظار طويلة، بين التخرج واستلام العمل، حتى يتم كسر الفجوة بين ما تلقوه من معارف واكتسبوه من مهارات، وبين طبيعة وأنشطة مؤسسات الأعمال في بلدانهم.

نتجت مشكلة البطالة عن سلسلة من الأزمات، بما في ذلك الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨، وأحداث ٢٠١١، والصراعات المسلحة بالمنطقة، وهبوط أسعار النفط عام ٢٠١٤م، مما أثر على مستويات النشاط ونمط الإنفاق الحكومي، ومع ذلك، تعد العوامل الهيكلية السبب الرئيسي وراء ارتفاع معدلات بطالة الشباب في المنطقة.

دور القطاع الخاص في التشغيل وتوفير فرص العمل

تمثل قدرة القطاع الخاص على توليد فرص عمل جديدة محل تحدٍ كبير في ضوء تجربة السنوات السابقة بدول مجلس التعاون، حيث كانت نتائج الجهود التي بذلت في هذا الاتجاه محدودة، إلا أن تراجع نمو توظيفهم في القطاع الحكومي كان أوضح، الأمر الذي أدى إلى ظهور البطالة بين الوطنيين، وبين الشباب بصفة خاصة.

والواقع أن حل مشكلة البطالة في ظل المصاعب التي تواجه توطين العمالة الخليجية في القطاع الخاص، بوضعه الحالي،

يتطلب التصدي لأسباب عزوفهم عن العمل بذلك القطاع، كما يجب أن يتصدى لمعالجة أسباب تفضيل القطاع الخاص بدوره لتشغيل الوافدين، فالأمر قد لا يتطلب فقط تهيئة الوطنيين للعمل بالقطاع الخاص، وإنما قد يحتاج أيضا تهيئة القطاع الخاص نفسه لتشغيل الوطنيين، واستيعاب أعداد كبيرة منهم.

وهناك أسباب كثيرة لعزوف الوطنيين عن العمل بالقطاع الخاص، وتفضيل القطاع الخاص لتشغيل الأجانب، منها فارق الأجور والمزايا بين العمل بالحكومة والعمل بالقطاع الخاص، وقصور المهارات المطلوبة لدى الوطنيين للعمل في كثير من الأعمال المهنية والفنية أو الإدارية، فضلاً عن افتقارهم لبعض ثقافة العمل بالقطاع الخاص من انضباط وجدية، وربط الأجر بالإنتاجية، وهو مالا يطبق في الأجهزة الحكومية.

ومن ناحية أخرى يلاحظ عدم مواءمة بيئة العمل في العديد من منشآت القطاع الخاص وتدني الإنتاجية والأجور بالتالي، وافتقاد بعض مزايا التأمينات الاجتماعية وحقوق العاملين والتي قد يقبل بها الأجانب.

ولا يتوقع أن يوفر هذا التوجه حلاً جذريًا لمشكلة البطالة بين الوطنيين، دون أن يستكمل بإعادة هيكلة بعض مجالات العمل والأنشطة في منشآت الأعمال الخاصة للارتقاء بأسلوب العمل، وتحسين بيئته، ومن ثم رفع الإنتاجية ومستويات الأجور وفتح مجالات عمل جديدة وجاذبة في العديد من الأنشطة الإنتاجية السلعية والخدمية وفي مشروعات تنموية بالقطاع الخاص، وهو الدور المتوقع للابتكارات التقنية، في إطار الاقتصاد الرقمي، الذي يعول عليه في معالجة مشكلة البطالة وزيادة فرص التشغيل والنمو الاقتصادي.

الاقتصاد الرقمي ومستقبل التنمية في دول مجلس التعاون

أتت الثورة الصناعية الرابعة بما أصبح يعرف بالاقتصاد الرقمي New Digital Economy (NDE)، ووفقًا لتعريف مؤسسة Digital McKinsey يشير مصطلح NDE إلى مجموعة من التقنيات والعمليات التي من أهمها:

١) معدات الإنتاج المتقدمة، الروبوتات واتمتة المصنع.

٢) مصادر جديدة للبيانات من اتصال الإنترنت المحمول في كل مكان.

٣) الحوسبة السحابية.

٤) تحليلات البيانات الكبيرة.

٥) الذكاء الاصطناعي. وتستند هذه التقنيات والعمليات أساسًا، على تقنية المعلومات والاتصالات المتقدمة (ICT) والتي ستؤدي حتمًا إلى تقليل الطلب على المهام الروتينية بشكل كبير.

وتمنح التقنيات الرقمية (شبكة الإنترنت والجوالات الذكية، وتقنية المعلومات والاتصالات) بلدان العالم فرصة فريدة لتسريع خطى التنمية الاقتصادية الاحتوائية، وتحدث الابتكارات والتقنيات الرقمية حاليًا تحولات في جميع قطاعات الاقتصاد تقريبًا عن طريق إدخال نماذج عمل جديدة، ومنتجات جديدة، وخدمات جديدة، وفي خاتمة المطاف، طرق جديدة لخلق القيمة المضافة وتوفير فرص العمل.

وقد بدأت نتائج هذا التحول في الظهور بالفعل: حيث تبلغ قيمة الاقتصاد الرقمي العالمي حالياً ١١,٥ تريليون دولار، أو ١٥,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي. ويتوقع أن يصل هذا الرقم إلى ٢٥٪ خلال أقل من عقد من الزمان.

الفجوة الرقمية وكيف تتحقق التنمية

رغم الفجوة الرقمية الكبيرة بين الدول العربية والدول الصناعية الكبرى في تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة والاستفادة من التقنيات الرقمية، إلا أننا لسنا في حاجة لاختراع العجلة من جديد، كل ما علينا هو ركوب العجلة والإبحار مع التيار.

وقد رصد تقرير البنك الدولي عن النمو عدد ١٣ دولة حققت معدلات نمو عالية ومستدامة عقب الحرب العالمية الثانية حتى الأن، وهي: بتسوانا، البرازيل، الصين، هونج كونج، اندونيسيا، اليابان، كوريا، ماليزيا، مالطا، عُمان، سنغافورة، تايوان، وتايلاند، وحدد التقرير خمسة عوامل ساعدت على تحقيق معدلات نمو عالية ومستدامة وهي:

١- استيراد المعرفة واستغلال الأسواق العالمية

٢- تحقيق استقرار المتغيرات الكلية

٣- إنجاز معدلات عالية من الادخار والاستثمار

٤- حرية الأسواق في تخصص الموارد، فالحكومة توفر المناخ اللازم للنمو، وتترك للقطاع الخاص الاستثمار وخلق الثروة للناس.

٥- توفير قيادة وحكومة تعرف ماهي السياسات الصحيحة، ولديها المهارات، أو تعرف كيف تتعاقد معها لتنفيذ تلك السياسات.

ويكمن الأمل في العنصر الأول، أي الانفتاح على العالم، ذلك أنه من الأسهل أن تتعلم شيئًا عن أن تخترعه، وهو ما يفسر لماذا لا تنمو الدول المتقدمة بمعدل ٧٪ الذي حققته بعض الدول النامية، ويفسر أيضًا لماذا يمكن للدول التي في الخلف أن تلحق بالدول المتقدمة.

وتقدم الأسواق العالمية، مجالات واسعة ومستقرة نسبيًا لمنتجات الدول النامية، **وهكذا استطاعت الدول التي حققت معدلات نمو عالية أن تستفيد بطريقتين:**

الأولى استوردت الأفكار، والتكنولوجية، وحق المعرفة من باقي دول العالم، والثانية، أنها استغلت الطلب العالمي الذي وفر أسواقًا عميقة، ومرنة لمنتجاتها، وهكذا ساعدت التقنية وتدفق المعرفة على زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصادات الوطنية، ووفرت الأسواق العالمية الطلب الضروري لإدراكها واستغلالها.

ببساطة يمكن لدول مجلس التعاون أن تستورد ما يعرفه باقي دول العالم، ثم تقوم بالاستثمار في المعرفة وفي رأس المال البشري، ويمثل ذلك أحد أهم مزايا التقنيات الرقمية والمعارف الحديثة، حيث لا تتطلب خبرات متراكمة، كما أنها تتعلق بأنماط جديدة من الاحتياجات والمنتجات وطرق الانتاج، وسبل التسويق والتبادل، ما يؤكد أن الرقمية لها تأثير كبير على الاقتصادات الوطنية وتدعم النمو الاقتصادي، وتساعد على خلق فرص العمل، ولفهم العلاقة بين التأثير الرقمي والنمو الاقتصادي، يؤكد تقرير ماكينزي عن الرقمية الصلة بين مؤشر ماكينزي للاقتصاد الرقمي وإجمالي الناتج المحلي، Digital Middle East: Transforming the region into a leading digital economy. October 2016

حيث يظهر التقرير وجود علاقة قوية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لبلد ما ودرجته في مؤشر ماكينزي، وتشير هذه النتائج إلى أن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والرقمنة تأخذ دورة حميدة: فالناتج المحلي الإجمالي الأعلى يسمح للبلدان بإنفاق المزيد على بناء الاقتصاد الرقمي، مما يزيد من أداء بلد ما في مؤشر الرقمنة، ومن ناحية أخرى يساهم المستوى العالي للرقمنة في دعم النمو الاقتصادي، مما يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي.

وتتبع دول المنطقة حاليًا استراتيجيات رقمية متعددة، ويدرك القادة في المنطقة التأثير الذي يمكن أن يحدثه الاقتصاد الرقمي على دولهم، في الواقع، فإن تسريع رحلة الرقمنة سيكون له تأثير كبير على الاندماج الاجتماعي، وتنمية المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم، وخلق فرص العمل، ورفع الإنتاجية الاقتصادية، وتحسين كفاءة الحكومة، لذلك تعد الرقمنة عامل تمكين رئيسي لطموحات الحكومات في اقتصاداتها ومجتمعاتها.

وقد طورت حكومات المنطقة استراتيجيات حديثة، وتم تنفيذ العديد من مبادرات الرقمنة في العقد الماضي، وعلى رأسها رؤية ٢٠٣٠ للمملكة العربية السعودية، حيث من أحد أهدافها الطموحة على مستوى البلاد رفع ترتيب الدولة في مؤشر مسح الحكومة الإلكترونية لتكون بين الدول الخمس الأولى، كما أعطى برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ الأولوية للتحول الرقمي كأحد أهم أربعة أهداف وطنية مشتركة، وحدد البرنامج ٥ منصات رقمية و٢٩ مبادرة رقمية أساسية للقطاعات الرئيسية وعدد من الأصول الرقمية الوطنية لدعم التحول الرقمي للحكومة.

كما حددت رؤية الإمارات ٢٠٢١م، الاستراتيجية الوطنية للابتكار التكنولوجيا الرقمية باعتبارها واحدة من القطاعات الوطنية السبعة الأولى، وتركز الاستراتيجية على تطوير المدن الذكية والبرمجيات والتطبيقات بما في ذلك التكنولوجيا المتقدمة في المجالات ذات الاهتمام العالمي مثل الذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات والتكنولوجيا النانوية والطباعة ثلاثية الأبعاد، فضلاً عن التبني السريع للتكنولوجيا في مختلف الصناعات.

وتعطي رؤية قطر ٢٠٣٠ الأولوية لإنشاء اقتصاد قائم على المعرفة يتسم بالابتكار، وريادة الأعمال، والتميز في التعليم، والعمود الفقري الأساسي للبنية التحتية، وتقديم الخدمات العامة بكفاءة، والحكومة الشفافة والمساءلة.

هناك سبب للتفاؤل

تشير التوقعات إلى أنه بحلول عام ٢٠٢٠م، ستصل المنطقة إلى ٦٠ في المئة اعتماد الهاتف الذكي الشامل، وذلك تمشيًا مع بقية دول العالم عبر القطاعات، ويمثل الاقتصاد الرقمي ٤,١ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في الشرق الأوسط، وتمثل مساهمة الرقمية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الشرق الأوسط نحو ٥٠ في المئة فقط من الولايات المتحدة.

وتتمتع دول مجلس التعاون الخليجي عمومًا باقتصادات رقمية أكثر من جيرانها، على سبيل المثال، يمثل الاقتصاد الرقمي ٨ درجات عالية في البحرين ٪ و ٥,١٪ في الكويت – ولكن أقل من ١ في المئة في كل من عمان وقطر.

الاستثمار في البشر

بينما يواجه العالم تحديات العولمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تؤدي إلى تحولات أساسية، حيث لم يسبق أن كان للاستثمار في البشر أهمية أكبر مما هي عليه اليوم حيث يؤدي رأس المال البشري على تزويد الأفراد بالمعارف والمهارات اللازمة للاستجابة للتحولات النظامية والهيكلية في النشاط الاقتصادي، ويزيد أيضًا من المشاركة في إيجاد عالم أكثر مساواة وشمولا واستدامة.

ويُعد التعليم، بالغ الأهمية في تعزيز النمو الاقتصادي الشامل وتوفير مستقبل تُتاح فيه الفرص للجميع، بيد أنه في حين تخلق تكنولوجيا الثورة الصناعية الرابعة ضغوطًا جديدة على أسواق العمل، سيصبح إصلاح التعليم والتعلم المستمر ومبادرات إعادة تشكيل المهارات أمورًا أساسية لضمان حصول الأفراد على فرص اقتصادية من خلال الحفاظ على قدراتهم التنافسية في عالم العمل الجديد، وأن تتاح للشركات إمكانية الحصول على المواهب التي تحتاجها من أجل وظائف المستقبل.

والواقع أن الثورة الصناعية الرابعة تؤدي إلى انخفاض كبير في بعض أدوار العمل البشري المباشر، إذ تصبح زائدة عن الحاجة أو تتم الأعمال بطريقة آلية في الكثير من المجالات، ووفقًا لما ورد في تقرير مستقبل الوظائف، الصادر عن المنتدى

قيمة الاقتصاد الرقمي العالمي ١١,٥ تريليون دولار أو ١٥,٥ من الناتج المحلي العالمي ويتوقع زيادتها إلى ٢٥٪ خلال عقد

الاقتصادي عام ٢٠١٨، من المتوقع أن يتم إلغاء ٧٥ مليون وظيفة بحلول عام ٢٠٢٢ في ٢٠ اقتصادًا رئيسيًا، وفي الوقت نفسه، يمكن للتطورات التكنولوجية وطرق العمل الجديدة أيضًا أن تخلق ١٣٣ مليون وظيفة جديدة، مدفوعة في ذلك بالنمو الكبير في المنتجات والخدمات الجديدة التي ستتيح للناس استخدام الآلات والخوارزميات لتلبية متطلبات التحولات الديموجرافية والتغيرات الاقتصادية.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تُستكمل هذه التدابير بعملية إعادة تفكير استراتيجية في كيفية إعداد وتنظيم العمل وتحديد مجالات خلق فرص العمل التي يمكن أن تعزز فرص التشغيل والنمو من خلال زيادة الاستثمار العام والخاص في ثلاثة مجالات: قدرات الأفراد، والمؤسسات والقواعد المتعلقة بالعمل، والقطاعات التي تتجه إلى تحقيق النمو والتي تفيد المجتمع، بما فيها الرعاية والتعليم والمياه والطاقة، والبنية التحتية الرقمية.

سبيل رفع مستوى التشغيل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

١- توفير المزيد من فرص العمل عالية الإنتاجية بالقطاع الخاص: من المسلم به أن توفير فرصة عمل إضافية، لها تكلفتها، فالمسألة ليست مجرد قيد الشخص في قائمة الأجور، فالعامل يحتاج قدرًا من العناصر الإنتاجية الأخرى يتكامل معها كي يعمل وينتج، ويستحق نصيبًا في الناتج والدخل، بقدر مساهمته في القيمة المضافة. هذا القدر من العناصر الأخرى هو ما يعرف بالاستثمار أو تكوين أصول إنتاجية، وهذه مسؤولية القطاع الخاص، أما إعداد العامل نفسه والاستثمار فيه فتلك مسؤولية الحكومات فيما يعرف بالاستثمار في البشر أو تكوين رأس المال البشري.

ويتطلب ذلك العمل على محورين، الأول مزيد من الاستثمارات المادية، أي مزيد من المشروعات الخاصة، في مجالات عمل تنافسية، لزيادة الطلب على قوة العمل، فإذا ما أردنا تشغيل العاملين الذين في حالة بطالة في القطاع الخاص، علينا أن نخلق لهم فرص عمل، ليس فقط من خلال توطين الوظائف، وإنما من خلال خلق فرص عمل جديدة، وهو ما يتطلب مزيد من الاستثمارات المادية في الأصول الإنتاجية في قطاعات النشاط الاقتصادي الحديثة.

٢- تحديث وتطوير منشآت الأعمال بالقطاع الخاص: لا تشكل بيئة عمل القطاع الخاص في دول المنطقة فرص عمل جاذبة للمواطنين، لذلك فإن تطوير بيئة العمل بها يمثل شرطًا ضروريًا للمساهمة في توفير فرص عمل عالية الإنتاجية ومرتفعة الأجر وجاذبة لقوة العمل ويتطلب ذلك العمل على ٣ محاور.

المحور الأول، إعادة هيكلة كثير من المشروعات والمنشآت الخاصة لتطوير وسائل الإنتاج بها، بما يساعد على رفع إنتاجية العمل، ومن ثم تمكينها من دفع أجور أعلى تجذب العمالة الوطنية.

المحور الثاني، تنظيم العمل في القطاعات غير الرسمية في مجالات عديدة مثل تجارة التجزئة والخدمات المنزلية والمجتمعية، وسوف يساعد ذلك على رفع الإنتاجية وتطوير بيئة العمل وتحسين مستويات الأجور وجذب أعداد إضافية من العمالة الوطنية العادية والماهرة.

المحور الثالث، توسع القطاع الخاص في الأنشطة ذات التكنولوجيا الحديثة، واستخدام التقنيات الرقمية، في قطاعات جديدة، كالإلكترونيات، والهندسة البيولوجية، والاتصالات، والخدمات المالية والمصرفية، ومن ثم خلق فرص عمل ذات انتاجية عالية ومستويات أجور مرتفعة.

٣- إعداد قوة العمل الوطنية للعمل في القطاع الخاص المتطور: أما في جانب العرض، فإن هناك عدة عناصر أساسية، أولها الاستمرار في دعم جهود مختلف الجهات الحكومية والأهلية التي توفر خدمات التدريب والتأهيل، وضرورة العناية بمراكز التدريب وتجهيزها، ودعم التعاون مع منشآت القطاع الخاص في مجال التدريب على رأس العمل وإشراكهم في وضع البرامج التدريبية.

ويمثل دور مؤسسات التعليم الأساسي والمهني والجامعي أهمية خاصة في تأهيل الخريجين لسوق العمل وتزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة لشغل وظائف ذات إنتاجية عالية، ويمكن تطبيق نظام التعليم والتدريب التعاوني الذي تطبقه جامعات عالمية كثيرة، كما في جامعة ووترلو الكندية، حيث يتم توزيع المقررات الدراسية ما بين التدريس الفصلي والتدريب في منشآت الأعمال من خلال عقود تدريب أو عمل بعض الوقت، مما يساعد الطلاب على اكتساب ثقافة الأعمال، وقيم العمل والمهارات اللازمة، ويضمن فرص عمل عقب التخرج مباشرة.

* أستاذ الاقتصاد بجامعة المنوفية ـ مصر، والمستشار الاقتصادي بجامعة الملك عبد العزيز سابقًا

نجحت تجربة التعاون الخليجي بينما تعثرت التجربة المغاربية

التكامل الاقتصادي الخليجي: تجربة في طريق الاكتمال يمكن لدول المغرب استلهامها

تقوم تجربة التكامل الخليجي على تحرير حركة عوامل الإنتاج، وإزالة كافة العوائق التجارية، وتنسيق السياسات الاقتصادية ومن ثم توحيدها، من خلال مراحل تجسدت في إقامة منطقة التجارة الحرة عام ١٩٨٣م، الاتحاد الجمركي الخليجي ٢٠٠٣م، والسوق الخليجية المشتركة ٢٠٠٨م، فيما العمل جارٍ حاليًا على استكمال متطلبات الاتحاد النقدي وإصدار عملة موحدة لدول مجلس التعاون الخليجي. وقد شكل هذا الأخير منذ نشأته واحدًا من أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم، حيث قدر حجم اقتصاد المجلس نهاية عام ٢٠١٤م، حوالي (١,٧ تريليون دولار). تهدف هذه الدراسة لتقديم نبذة عن نشأة مجلس التعاون لدول الخليج عبر مختلف مراحله وتطوره التاريخي، ومعرفة مدى مساهمة التكتل في تعزيز قوته الاقتصادية عن طريق إبراز عوامل ومظاهر قوته وكذا محاولة تقييمه وعرض الصعوبات التي تعترضه. لنختم في الأخير ورقتنا البحثية بتجربة المغرب العربي في مجال الاندماج الاقتصادي التي لم تحقق نجاحات معتبرة في هذا السياق والتي يمكن أن تستلهم من التجربة الخليجية المذكورة آنفًا.

د. تباني آمال

١. مراحل بناء التكامل الاقتصادي الخليجي:

بدأت أولى خطوات التكامل الاقتصادي الخليجي بالاتفاق على إنشاء منطقة تجارة حرة بين بلدان المجلس في نوفمبر عام ١٩٨١م، التي دخلت حيز التنفيذ في مارس عام ١٩٨٣م، حيث تم إلغاء التعريفة الجمركية على السلع والخدمات بين الدول الأعضاء مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها إزاء العالم الخارجي. ومن الناحية التنظيمية يتكون المجلس من ثلاثة أجهزة رئيسية (المادة السادسة من النظام الأساسي، ١٩٨١) هي: المجلس الأعلى والمجلس الوزاري والأمانة العامة، كما أقر المجلس الأعلى في نوفمبر ١٩٨١م، الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لتحدد مراحل التكامل والتعاون الاقتصادي بين دول المجلس **واشتملت على:**

أ. تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس وفق خطوات متدرجة.

ب. تقريب وتوحيد الأنظمة والسياسات والاستراتيجيات في المجالات الاقتصادية والمالية والتجارية.

ج. ربط البنى الأساسية بدول المجلس، لاسيما في مجالات المواصلات والكهرباء والغاز وتشجيع إقامة المشاريع المشتركة.

شهدت فترة منطقة التجارة الحرة (١٩٨٣-٢٠٠٢) ارتفاعًا في حجم التبادل التجاري بين دول المجلس من ٦ مليارات دولار إلى ١٥,١ مليار دولار، ومع التطور الطبيعي لحالة التجارة البينية بين دول المجلس وسعيًا نحو تحقيق تكامل في كل أبعاده، خصوصًا من الجانب الاقتصادي، أعلن المجلس الأعلى في دورته الـ ٢٣ المنعقدة في الدوحة عام ٢٠٠٢م، قيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس، اعتبارًا من يناير ٢٠٠٣م، والذي حل محل منطقة التجارة الحرة، حيث تم بموجبه إزالة كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على التجارة وهو ما تم في مرحلة التجارة الحرة بالإضافة إلى توحيد الرسوم الجمركية مع الدول غير الأعضاء. حيث تم الاتفاق على تعريفة جمركية موحدة بواقع ٥٪ على السلع الأجنبية المستوردة من خارج الاتحاد، وقد تم إعطاء فترة انتقالية من ٢٠٠٣م، إلى ٢٠٠٩م للدول الأعضاء حتى تتأقلم مع بعض جوانب الاتحاد الجمركي كاستيراد الأدوية والمستحضرات الطبية واستيراد المواد الغذائية واستمرار الحماية الجمركية لبعض السلع والتحصيل المشترك للإيرادات الجمركية.

ومع نهاية عام ٢٠٠٨م، استطاعت دول المجلس أن تنهي ما تطلَّبته مرحلة الاتحاد الجمركي بنجاح؛ وذلك من خلال التنسيق والإجراءات، وتوحيد القوانين الخاصة بالجمارك، والمواصفات القياسية للسلع، واتفقت دول مجلس التعاون سنة ٢٠٠٧م،

خلال القمة ٢٨ للمجلس على الدخول في مرحلة جديدة؛ هي إقامة السوق الخليجية المشتركة في نهاية ٢٠٠٨م، وأهمية هذه المرحلة تقتضي ليس فقط إزالة كافَّة الحواجز الجمركية في تنقُّل السلع بين دول المجلس؛ وإنما -أيضًا-إزالة كافَّة الحواجز غير الجمركية المرتبطة بحرية تنقُّل رؤوس الأموال والأفراد. حيث عملت على تعميق تحرير حركة الخدمات وحرية تنقل المواطنين الخليجيين مع تمتعهم بالمعاملة الوطنية في أي دولة من الدول الأعضاء، والسماح للمواطنين بتملك العقارات والاستثمار في أسواق المال وحرية ممارسة الأنشطة الاقتصادية وغيرها، وفتح فروع للبنوك في الدول الأعضاء. كل ذلك من أجل العمل على تحقيق "المواطنة الاقتصادية" والتي تتيح لمواطني دول المجلس عددًا من المزايا والحقوق.

وبعد استكمال إجراءات التحوُّل إلى السوق الخليجية المشتركة وتفعيلها، كان لابُدَّ من إجراء النقلة التالية في مسيرة الوحدة والتعاون الاقتصادي الخليجي؛ وذلك من خلال الاتحاد النقدي.

من جانب الاتحاد النقدي، كان نجاح تجربة الاتحاد الأوروبي في تبني عملة مشتركة (اليورو) عاملاً مشجعًا لتكتلات اقتصادية أخرى عبر العالم من بينها دول المجلس الخليجي على إتمام مسيرتها والانتقال إلى مرحلة إصدار عملة مشتركة آفاق سنة ٢٠١٥م، لكن تعذر ذلك نظرًا لعدة اعتبارات أهمها التفاوت في معدلات التضخم بين الدول الأعضاء إضافة إلى عوامل أخرى سياسية. غير أنه تم تحقيق بعض الإنجازات في مجال الاتحاد النقدي:

- في هذا الإطار وافق المجلس الأعلى في ديسمبر ٢٠٠١م، على البرنامج الزمني لإقامة الاتحاد النقدي والقاضي بتطبيق الدولار مثبتًا مشتركًا لعملات دول المجلس في المرحلة الحالية قبل نهاية عام٢٠٠٢ م.
- في نهاية ٢٠٠٢م، قامت دول المجلس بربط أسعار صرف عملاتها بالمثبت المشترك الدولار، غير أن الكويت في ٢٠٠٧ قررت ربط عملتها بسلة من العملات.
- ما بين ٢٠٠٢م، و٢٠٠٥م، قامت لجنة المحافظين ولجنة التعاون المالي والاقتصادي بتحديد معايير التقارب لنجاح الاتحاد النقدي.
- في ديسمبر ٢٠٠٥م، تم الاتفاق على إنشاء مجلس نقدي يتحول فيما بعد إلى بنك مركزي.
- في ديسمبر ٢٠٠٧م، تم وضع برنامج مفصل لإصدار العملة الموحدة.
- في مايو ٢٠٠٩م، تم الاتفاق على أن تكون الرياض مقرًا دائما للمجلس النقدي.
- في يناير٢٠١٠م، استكملت دول المجلس الأعضاء-بعدما أعلنت سلطنة عمان عدم تمكنها من الانضمام إلى العملة المشتركة في ٢٠٠٦م، وإعلان الإمارات العربية المتحدة في ٢٠٠٩م، الانسحاب من مشروع الاتحاد النقدي الخليجي -في اتفاقية الاتحاد النقدي المصادقة على اتفاقية الاتحاد النقدي.
- في ٢٧ فبراير ٢٠١٠م، دخلت اتفاقية الاتحاد النقدي حيز التنفيذ وفي ٢٧ مارس ٢٠١٠م دخل النظام الأساسي للمجلس النقدي حيز التنفيذ، وعقد مجلس إدارة المجلس النقدي أول اجتماع له في ٣٠مارس ٢٠١٠م، بمدينة الرياض في المملكة العربية السعودية.

٢. أهداف التكامل الاقتصادي الخليجي:

يشكل التكامل الاقتصادي أحد الأهداف الأساسية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وفقًا للنظام الأساسي، الذي حددت المادة الرابعة منه الأهداف الرئيسية لمجلس التعاون بما يلي:

- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها.
- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.
- وضع أنظمة متماثلة في الشؤون الاقتصادية والمالية والتجارية والجمارك والمواصلات وغيرها.
- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في المجالات الاقتصادية وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع التعاون مع القطاع الخاص.

الفرد- مركز اهتمام مجلس التعاون الخليجي:

كل الإجراءات التي يتخذها المجلس تنعكس آثارها وبشكل مباشر على الأفراد. على سبيل المثال، خلال الدورة ٣٥ للمجلس عام ٢٠١٤م، تم اعتماد القانون (النظام) الموحد للغذاء لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بصفة استرشادية بشقيه النباتي والتصنيعي الذي يهدف إلى ضمان سلامة الغذاء المتداول، وحماية الصحة العامة للمستهلك، وتيسير حركة تجارة الغذاء. كما أن "المواطنة الاقتصادية" تهدف إلى ضمان حقوق ومزايا متعددة لمواطني دول الخليج.

فالسوق الخليجية المشتركة تهدف، عبر تحقيق المواطنة الاقتصادية، إلى الوصول إلى المساواة التامة بين مواطني دول مجلس التعاون في كافة المجالات **وبشكلٍ خاص في:**

- الإقامة والتنقل؛
- التوظيف في الحكومة والقطاع الخاص؛
- التأمينات الاجتماعية والتقاعد؛
- المهنية؛
- النشاطات الاقتصادية؛
- الاستثمار؛
- الخدمات؛

- ملكية العقارات والممتلكات؛
- انتقال رؤوس الأموال؛
- المعاملة الضريبية؛
- التجارة؛
- شراء الحصص؛
- تأسيس الشركات؛
- التعليم؛
- الخدمات الصحية؛
- التنمية الاجتماعية.

٣. مظاهر قوة التكتل الخليجي:

حققت تجربة التكامل الخليجي العديد من النتائج الإيجابية التي لا يمكن التغاضي عنها، **نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:**

أ. حجم الاقتصاد: تسعى دول مجلس التعاون إلى التعامل مع العالم من خلال اتحاد اقتصادي سيبني كيانًا بالغ الأهمية ويمنح دول التعاون مكانة مميزة على خريطة القرار الاقتصادي العالمي؛ وبالنظر إلى البيانات والإحصائيات فإن حجم اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعًا جاء في العام ٢٠١٤م، في الترتيب الثاني عشر ضمن أكبر اقتصادات العالم؛ وذلك بالنظر إلى حجم الاقتصاد (الناتج المحلي الإجمالي) لدول المجلس الذي وصل إلى مستوى ١,٧ تريليون دولار نهاية عام ٢٠١٤م، متقدمًا بذلك على اقتصاديات كثير من الدول الصناعية، ومستحوذًا على ما نسبته ٣٥,٤٪ من حجم الصناديق السيادية حول العالم حيث تقدر موجوداتها لـ ٢,٣ تريليون دولار.

هذا الحجم الاقتصادي الكبير الذي يتمتع به المجلس، يعود في الدرجة الأولى إلى تدفق عوائد كبيرة للنفط والغاز وقيام صناعات ثقيلة ومتعددة في مختلف المجالات، إلى جانب تنشيط العمليات التجارية والخدمية والمصرفية والسياحية، والتي أصبحت اليوم من أفضل الخدمات على مستوى العالم.

ب. حجم التجارة الخارجية: يمثل مجلس التعاون خامس أهم مجموعة اقتصادية عالمية من حيث حجم التبادل التجاري إذ وصل حجم التجارة الخارجية لدول المجلس مجتمعة إلى ١,٤٢ تريليون دولار سنة ٢٠١٣م، وسجل مجمل صادرات دول المجلس إلى العالم ٩٢١ مليار دولار لتكون رابع أكبر مصدّر في العالم بعد الصين والولايات المتحدة وألمانيا. أما واردات دول المجلس فحلّت في الترتيب العاشر عالميًا بين أكبر المستوردين بقيمة وصلت إلى ٥١٤ مليار دولار في العام ٢٠١٣م.

تمثل معطيات التجارة الخارجية لدول المجلس نقطة قوة تدل على مكانة اقتصادية كبرى تعطي لدول مجلس التعاون الخليجي مزايا تفاوضية، وجاذبية لاستقطاب الاستثمارات إليه.

ج. التجارة البينية: منذ إنشاء الاتحاد الجمركي عام ٢٠٠٢م، كان هناك نموًا ملحوظًا في انتقال السلع الوطنية والأجنبية بين دول المجلس وصل إلى ما يزيد عن ٧٠٠٪ نهاية عام ٢٠١٤م، حيث بلغت حجم التجارة البينية ١٢٤ مليار دولار مقارنة بـ ١٥ مليار دولار عام ٢٠٠٢م، **الشكل الموالي يبين تطور إجمالي التجارة البينية لدول المجلس خلال الفترة (١٩٨٣-٢٠١١):**

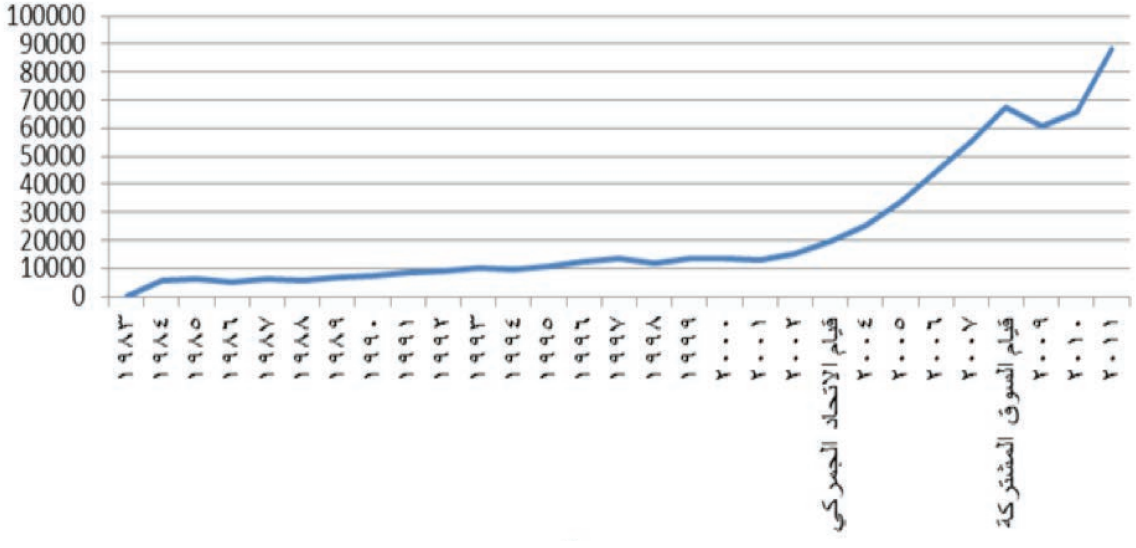

المصدر: الأمانة العامة "السوق الخليجية المشتركة: حقائق وأرقام" قطاع شؤون المعلومات-إدارة الإحصاء، العدده، سنة ٢٠١٢.

السوق الخليجية المشتركة تهدف عبر تحقيق المواطنة الاقتصادية للوصول إلى المساواة التامة بين مواطني دول المجلس في كافة المجالات

يتبين لنا من الشكل السابق تطور حجم التجارة البينية بين دول المجلس من ٦مليارات في سنة ١٩٨٣م، إلى ١٥١ سنة ٢٠٠٢م، وصولاً إلى ٩٠مليار في سنة ٢٠١١م، مما يؤكد الدور الكبير للاتحاد الجمركي وكذلك السوق المشتركة في ازدياد التجارة البينية.

لكن وعلى الرغم من هذا النمو الكبير في حركة التجارة البينية في دول المجلس؛ إلا أنها تمثِّل جزءًا صغيرًا من إجمالي حجم التجارة، إذ تمثل فقط ٧,١٪ من إجمالي القيمة الكلية للتجارة الخارجية لدول المجلس.

٤. معوقات التكامل الخليجي (قراءة اقتصادية):

رغم النتائج المبهرة التي حققها مجلس التعاون الخليجي، إلا أن تجربته لم تكن سهلة وطريقه لم تخلو من المعوقات مثلها مثل التجربة الأوروبية، **نذكر منها:**

أ. بطء نمو التجارة البينية: وعلى الرغم من تفعيل اتفاقية الاتحاد الجمركي ما زالت حركة التجارة البينية تعاني من طول أمد الإجراءات الجمركية عند منافذ الحدود؛ خاصة البرية منها، كما أن شبكة المواصلات البرية بين دول الخليج لا تزال ضعيفة البنية، وقليلة الصيانة، وتفتقر إلى خدمات الطريق، وهناك مشاريع ربط طرق برية بين دول الخليج؛ ولكنها لم تنفَّذ بسبب أنها في طور الدارسة وإعداد التصاميم؛ مثل مشروع سكة الحديد الذي أقرَّه المجلس الأعلى لمجلس التعاون في عام ٢٠٠٣م، ليتم إنجازه وتشغيله في ٢٠١٨م.

وللعلم فإن شبكة المواصلات لها أهمية كبيرة تكمن في تقليل تكاليف النقل، ودعم استقرار السوق، وتحقيق التوازن فيه؛ والجدير بالذكر أنه في عام ٢٠٠٧م، شهد قطاع البناء طفرة سعرية لدرجة أن شح بعض المواد المهمة؛ مثل: الإسمنت والطابوق والحديد قد فاقم من زيادة تلك الأسعار في بعض دول المجلس؛ فتوفر شبكة فعالة من المواصلات بين دول المجلس (مثل شبكة سكة حديد وقطارات أو شبكة برية متطورة) سيساهم في نقل البضائع الثقيلة كمواد البناء من الدول ذات الفائض والطاقة الإنتاجية العالية إلى الدول ذات الشح في الإنتاج؛ وذلك من أجل مقابلة الطلب المحلي، وسيساهم ذلك بالطبع في تجنيب السوق المحلي التضخم في الأسعار.

ب. الاعتماد المفرط على قطاع النفط: ليس هناك خلافًا على أن النمو الذي تحقق في اقتصاديات دول المجلس وبرامج الرفاهية الاجتماعية التي تم تبنيها، بالإضافة إلى مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والإدارية، ارتبط كل ذلك وبشكل مباشر بالإيرادات الناجمة عن إنتاج وتصدير النفط. وعندما ترتبط معظم النشاطات بهذا الدخل، فإن أي تقليص للنشاط النفطي أو تراجع الأسعار في السوق العالمية لا بد أن ينعكس بشكل مباشر على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وإمكانات النمو وفرص التقدم في البلدان الأعضاء.

ج. محدودية مساهمة القطاع الخاص: يتسم القطاع الخاص في دول الخليج بشكل عامٍّ بضعف مساهمته في الناتج المحلي للدول، وبقلة قدرته في إحلال الواردات وإنتاج سلع قابلة للتنافس في السوق العالمي، وكذلك القيام بدور متواضع في إنشاء مؤسسات وعلامات تجارية رائدة؛ مم يشكل عائقًا مهمًّا نحو تحقيقه لدور أكبر في النشاط الاقتصادي، وفي التبادل التجاري في دول المجلس.

د. الاستيراد والتصدير: من بين التحديات التي تواجه دول المجلس هو انكشاف اقتصاداتها على الخارج، فالتجارة الخارجية تلعب دورًا أساسيًا في اقتصاد أقطار المجلس، فهي بلدان مصدرة كبيرة للنفط، ومستوردة ضخمة للسلع الغذائية والاستهلاكية والرأسمالية، وهذا يجعل توجه هذه الأقطار خارجيًا باتجاه البلدان الرأسمالية المتقدمة بشكل أساسي.

هـ. تأخر تكامل أسواق المال: رغم ما تم تحقيقه في هذا المجال إلا أن دول المجلس لا زالت تسير بخطًى بطيئة نحو تكامل أسواق المال، كما أن أسواق رأس المالية الأولية -التي تختصُّ بالإصدار والطرح الأولي للأسهم لتمويل الشركات الجديدة أو الشركات القائمة-ما زالت قليلة الترابط بين دول الخليج، وليس الوضع بالأفضل بالنسبة إلى السوق الأولي لصناديق الاستثمار، وفيما يختصُّ بالسوق الثانوي (أي البورصات) فهناك إدراج مشترك لبعض الشركات المساهمة بين بعض دول المجلس.

و. شح قاعدة البيانات الخليجية: هناك شحٌّ في مدى وفرة البيانات؛ تتمثَّل في مدى شمولية وتنوُّع المتغيرات مع سلاسلها الزمنية والبيانات حولها؛ الأمر الذي ينعكس على جودة الدراسات الخليجية، وتشخيص مشكلاتها، واستشراف اتجاهاتها المستقبلية، ويعتمد الباحثون في الشأن الخليجي -أيضًا-على مصادر خارجية أو دولية يستقون منها المعلومات والبيانات، لذا لابُدَّ من مراجعة المعايير الإحصائية الموضوعة وتوحيدها بين دول الخليج، وتبنِّي المعايير الدولية لتسهيل عملية المقارنة في أداء المتغيرات.

رغم كل العوائق المذكورة آنفا، إلا أن تجربة التكامل الخليجي أفضل حالا من التجربة المغاربية ولا تزال تسبقها بعدة أشواط، لذا على هذه

الأخيرة الاستلهام من التجربة الخليجية لاعتبارها الأقرب منها من ناحية المميزات الثقافية، السياسية، الاقتصادية وحتى الاجتماعية.

٥. تجربة الاتحاد المغاربي:

بالنسبة لتجربة الاتحاد المغاربي فإن الاندماج لا يزال مجرد أفكار معلقة، رغم أن المشكلة ليست في الهيأة بحد ذاتها، وإنما في تحفظ الأعضاء على الاستغلال الكامل لأهداف السياسة التي وضعوها، فالدول الأعضاء هي التي تعرقل أهداف التطور الاقتصادي التي أعلنتها بنفسها.

تاريخيًا تعود نشأة الاتحاد المغربي مثلها مثل التجربة الخليجية إلى سنوات الثمانينات، حيث أبرمت البلدان المغاربية عددًا من اتفاقيات التجارة الحرة من أجل تعزيز التجارة داخل منطقة المغرب العربي. ففي عام ١٩٨٩ أسست البلدان المغاربية الخمسة اتحاد المغرب العربي بغرض تعزيز التعاون والاندماج بين الدول العربية في شمال إفريقيا. وفي هذا السياق، أجرت البلدان الأعضاء مفاوضات بشأن تأسيس منطقة التجارة الحرة المغاربية بغرض تحقيق الاندماج في جميع مجالات النشاط الاقتصادي. ووقع وزراء التجارة على اتفاقية في عام ٢٠٢٠م، ولم يتم التصديق عليها حتى الآن.

كذلك وقعت كل من ليبيا والمغرب وتونس على اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى في عام ١٩٩٧ م، إلى جانب عضوية هذه البلدان في اتحاد المغرب العربي. وشارك كل من المغرب وتونس في إبرام اتفاقية أغادير الموقعة في عام ٢٠٠٤ بغرض إنشاء منطقة تجارة حرة. وبينما كانت المبادرات السابقة مفيدة في تشجيع روح الاندماج، لم يكن لها سوى تأثير محدود على التجارة الإقليمية في الواقع العملي. فعلى سبيل المثال، استهدف اتحاد المغرب العربي تحقيق أهداف ملموسة على طريق الاندماج، ولكنه متوقف عن العمل منذ سنوات عديدة.

فرغم أن دول منطقة المغرب العربي حققت فرادى تقدمًا كبيرًا في التجارة، إلا أنها كمنطقة لا تزال الأقل اندماجًا على مستوى العالم، حيث تبلغ تجارتها البينية أقل من ٥٪ من التجارة الكلية في بلدان المغرب العربي، وهو أقل بكثير من المستوى المسجل في كل التكتلات التجارية حول العالم. وتعتبر زيادة الاندماج بين بلدان المغرب العربي أمرًا منطقيًا لدواع اقتصادية. فمن شأن هذا الاندماج أن يخلق سوقًا إقليمية تشمل قرابة ١٠٠ مليون نسمة يبلغ متوسط دخلهم حوالي ٤ آلاف دولار أمريكي للفرد بالقيمة الإسمية وحوالي ١٢ ألف دولار على أساس تعادل القوى الشرائية. ومن شأن هذا أن يزيد جاذبية المنطقة كوجهة للاستثمار الأجنبي المباشر؛ ويخفض تكاليف حركة التجارة ورأس المال والعمالة عبر بلدانها؛ ويعزز كفاءة تخصيص الموارد. ومن شأنه أيضًا أن يُكسِب المغرب العربي مزيدًا من الصلابة في مواجهة الصدمات الخارجية وتقلب السوق. وبينما تظل السياسات المحلية القوية هي القاطرة الاقتصادية الأساسية، فإن التجارة الإقليمية البينية يمكن أن تتضاعف نتيجة للاندماج ومن ثم تدعم النمو، مما يرفع مستويات التوظيف. وقد تؤدي زيادة الاندماج إلى وجود أطراف فائزة وأخرى خاسرة داخل كل بلد، مما يوجب على السياسة العامة أن تعالج الاختلالات المحتملة.

انطلاقًا مما سبق، يتضح أن التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي لا يزال يراوح مكانه، فهي لم تستطع حتى تعزيز التجارة البينية فيما بينها، كما هو الحال بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي ذلك لأن من أهم شروط تحقيق التكامل هو تبني سياسات عملية وأهداف واقعية متدرجة كالتي عملت على تجسيدها التجربة الخليجية.

الخاتمة:

مر الاقتصاد الخليجي منذ عام ١٩٨١م، بعدد من المراحل والتغييرات، إلى جانب إقرار العديد من التشريعات الاقتصادية والاتفاقات التجارية التي ساهمت في زيادة النمو بشكل مضطرد، وتجاوز العديد من الأزمات الاقتصادية العالمية، ومنها على سبيل المثال الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م، وأزمة انخفاض أسعار النفط مؤخرًا (بداية من منتصف سنة ٢٠١٤).

وهناك العديد من العوامل المساهمة في نجاح الكتلة الاقتصادية الخليجية، أهمها القرب الجغرافي لدول المجلس، طبيعة الموارد الطبيعية، قرب موارد الإنتاج المغذية للصناعات القائمة، إلى جانب طبيعة المجتمعات الخليجية في العادات والتقاليد، وهو ما يسهل وضع قوانين وتشريعات اقتصادية متشابهة.

كل هذه العوامل متوفرة أيضًا بالنسبة لدول المغرب العربي، فهي متقاربة من الناحية الجغرافية ولكن متنوعة من الناحية الاقتصادية. ضف إلى ذلك كون البلدان المغاربية اقتصادات بحرية تحتل موقعًا استراتيجيًا بين الاقتصادات المتقدمة في أوروبا عبر البحر المتوسط في الشمال واقتصادات إفريقيا جنوب الصحراء النامية ذات الإمكانات الكبيرة في الجنوب، مم يسهل تنقل السلع، ورؤوس الأموال والأشخاص. لكن تعذر تحقيق التكامل المغاربي كون هذا الأخير مسألة سياسية أكثر منها اقتصادية، مما يعني أنه ينبغي توجيه المزيد من الجهود في حل الخلافات الاجتماعية والسياسية المحتملة التي قد أعاقت ظهور كتلة اقتصادية ومالية فعالة في منطقة شمال إفريقيا.

* أستاذة محاضرة بجامعة الجزائر/3 - كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير - الجزائر

القاطرة الخليجية تحت مظلة "الجامعة" تقود المنطقة لغد أفضل

"التكامل الاقتصادي الخليجي - العربي في الرؤى الوطنية: القدرة والعوائق"

في البداية لابد أن نشير إلى أن هذا المقال يتناول موضوعًا في غاية في الأهمية بل ومصيري للجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي، إذ يتناول كيفية إيجاد تكامل اقتصادي بين دول المجلس النفطية وبين الدول العربية الأخرى في مرحلة الرؤى الوطنية ٢٠٣٠م، من خلال بناء قاعدة عربية تكاملية بعيدًا عن الاقتصاد الريعي ومخاطره وتقلباته، ويتطرق المقال إلى التحديات والعوائق التي أخرت السوق العربية المشتركة وكيف يمكن تجاوزها، وما هي المجالات القابلة للتكامل بين دول المجلس وبقية الدول العربية. التكامل الاقتصادي الخليجي العربي، موضوع جدلي في مرحلة الرؤى الوطنية ٢٠٣٠ إذ أن الدول الست المؤسسة لمجلس التعاون الخليجي، هي دول مهمة ومؤسسة لجامعة الدول العربية، والإنجاز أو التقدم الذي يحصل في مجلس التعاون ينعكس إيجابًا على مسيرة التكامل الاقتصادي العربي في إطار جامعة الدول العربية، إذ أن الانسجام الواضح والتقارب في المستوى الاقتصادي بين دول المجلس له دور مهم وأساسي في تحقيق المجلس خطوات مهمة نحو التكامل الاقتصادي الخليجي، على الرغم من ذلك، يعتبر المجلس القاطرة التي تقود وتوجه خطوات التكامل الاقتصادي العربي، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الاتحاد الجمركي والسوق العربية المشتركة ومن ثم التكامل الاقتصادي العربي، مع الدول المهمة الأخرى ، مصر، العراق، المغرب، تونس، الجزائر، الأردن وبقية الدول العربية، وبالتالي فالعمل تكاملي بين الأمانتين، للجامعة والمجلس على الرغم من عدم وجود تنسيق واضح، ولكن خبرة مجلس التعاون في خطوات التكامل بينهم تنتقل من خلال ممثليهم في المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية.

د. ثامر العاني

إن قضية التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة تعتبر من أهم القضايا التي تواجه العمل العربي المشترك، والتي يجب أن ينتبه العالم العربي لها في ظل التطورات الاقتصادية الدولية، والتكتلات الاقتصادية الدولية.

إن للتكامل الاقتصادي، بعدين أساسيين، الأول اقتصادي لتعزيز فرص التعاون الاقتصادي والتجاري وإحياء فرص التكامل التنموي بجانب التعاون الاجتماعي والثقافي وغيرها، والثاني سياسي لتوفير الأمن والاستقرار، حيث تشكل الدول أحيانًا تكتلات لأسباب غير اقتصادية مثل الأمن القومي والسلام، وهذه الأمور من غير المحتمل أن تكون متوفرة بدرجة كافية في ظل غياب شكل معين من التدخل مثل إقامة منطقة جوار أو اتفاقية تكامل إقليمي.

إن الأهداف السياسية لاتفاقيات التكامل أو التعاون الإقليمي تكون هامة وأحيانًا ملحة، ولكن ما زال هناك رغبة في أنها تتحقق بكفاءة وأن يراع صانعو السياسة تكاليفها ومنافعها الاقتصادية، إذ أن التجارة والاستثمار يمكن أن يكونا قوة هامة لتكوين وتدعيم العلاقات السياسية بين الدول، لأن تكوين اتفاقية تكامل إقليمي أو إقامة منطقة جوار يزيد دائمًا التجارة والاستثمار بين الشركاء، وفي الواقع يكون هذا حقيقي عندما تكون اتفاقية التكامل الإقليمي بين شركاء متوازنين نسبيًا، والتي ترغب حكوماتهم أصلاً في تحسين الأمن وهذا العامل متوافر فيما يخص الدول العربية، وأيضًا عندما تكون المنافع والتكاليف من اتفاقية التكامل الإقليمي، موزعة بطريقة عادلة نسبيًا.

ويهدف التكامل الاقتصادي العربي إلى جعل المنطقة العربية، "منطقة سلام واستقرار واكتفاء" من خلال دعم وتعزيز التعاون الاقتصادي وإطلاق الحوار السياسي والتعاون الاجتماعي والثقافي وغيرها، حيث يتحقق التكامل الاقتصادي

من خلال حوار اقتصادي منتظم بين جميع الأطراف يغطي كافة مجالات سياسة الاقتصاد الكلي، التجارة، والصناعة، والاستثمار، والسياحة، والنقل، والبيئة والتنمية المستدامة، والزراعة والمياه والطاقة وغيرها، وكذلك يتم من خلال تبادل منتظم للمعلومات والأفكار في كل قطاع للتعاون، بما في ذلك اجتماعات المسؤولين والخبراء، ومن خلال نقل المشورة والخبرة والتدريب، وتنفيذ الأنشطة المشتركة مثل الحلقات الدراسية وورش العمل، ومن خلال المساعدات الفنية والإدارية والتنظيمية.

يمتد التعاون الاقتصادي من أجل التكامل ليشمل التعليم والتدريب والتعاون العلمي والتكنولوجي، عن طريق تحفيز الابتكار التكنولوجي، ونقل التكنولوجيا الحديثة ونشر المعرفة الفنية، ويمتد التعاون الاقتصادي ليشمل مجال البيئة والتنمية المستدامة، من خلال منع تدهور البيئة، والسيطرة على التلوث وتأكيد الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية بهدف ضمان التنمية المتواصلة، لاسيما في مرحلة الرؤى الوطنية ٢٠٣٠.

تتوافر في الوطن العربي جميع مقومات التكامل الاقتصادي، مما يجعل قضية التكامل ليست فقط ممكنًا، بل متميزًا عن سواه من تجارب الدول الأخرى وذي خصوصية تختص بها ، إذ يعتبر الوطن العربي من أغنى مناطق العالم في احتياطي البترول الخام وتشكل حصة الدول العربية من إجمالي الاحتياطي المؤكد العالمي ٤٩,٤ في المائة، وتشكل ٢٧,٨ في المائة من إجمالي الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي عام ٢٠١٧م، ويعتبر الوطن العربي سوق واسعة قوامها ٤١٣,٤ مليون نسمة، وهي سوق مؤهلة لتحقيق التكامل الاقتصادي، وناتج محلي إجمالي للدول العربية بلغ ٢,٤٧ تريليون دولار أمريكي عام ٢٠١٧.

إن التكامل الاقتصادي العربي يتحقق من خلال مجموعة متكاملة من المداخل، أولها المدخل التبادلي، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الاتحاد الجمركي العربي والسوق العربية المشتركة، بالتزامن ثانيًا مع المدخل الإنتاجي أي الاستثمارات العربية المشتركة من خلال تفعيل الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية المعدلة (٢٠١٣م) مع ثالثًا مدخل البنية الأساسية، الربط الكهربائي العربي، الربط البرى العربي بالسكك الحديدية، الربط البرى للطرق، الربط البحري بين الموانئ العربية وربط شبكات الانترنت العربية، مع ضمان حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول العربية. ويتعزز التكامل ويدعم بالأمن المائي العربي والأمن الغذائي العربي والأمن الإنساني العربي، وإن عدم تحقيق هذه الحزمة من العوامل، أو تحقيق جزء بسيط منها، يؤدى إلى حدوث خلل في مسيرة السوق العربية المشتركة والتكامل الاقتصادي العربي.

إذ بالرغم من أهمية الاستثمارات العربية في تحقيق المدخل الإنتاجي للتكامل الاقتصادي العربي والسوق العربية المشتركة، فإنها مازالت ضئيلة ومحدودة نسبيًا بالمقارنة مع الاستثمارات العربية خارج العالم العربي، وبالرغم من الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية للسلع العربية المنشأ منذ العام ٢٠٠٥م، لم تتمكن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من تعميق الأداء التكاملي لها حيث لم يتجاوز مؤشر التكامل الاقتصادي الذي يقوم على قياس نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي التجارة العربية الإجمالية، ٥٪ في العام ٢٠١٧م، مقارنة مع ٥,٠٪ عام ٢٠٠٩م، كما أن المتأمل لواقع التبادل التجاري بين الدول العربية يقف على الحجم المتواضع لهذا التبادل، إذا لا تزيد نسبة التجارة البينية العربية في إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية في أحسن الأحوال ١١,١٪ مما يدعو إلى التساؤل حول أسباب هذا الوضع المتدني، رغم تحرير التجارة البينية بالكامل لمعظم الدول العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بدءاً من عام ٢٠٠٥م.

على الرغم من الظروف والمقومات التي تزيد من فرص نجاح منطقة التجارة الحرة العربية بعد تخفيض الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل على السلع العربية المتبادلة بنسبة ١٠٠٪ من تلك التي كانت مطبقة في نهاية عام ١٩٩٨م، إلا أن هناك العديد من المشاكل التي تواجه التطبيق الفعلي للبرنامج التنفيذي لهذه المنطقة وأهم دليل على أن ذلك تدني مستوى الأهمية النسبية للتجارة العربية البينية، **ومن أهم هذه المشاكل ما يلي:**

١. ضعف القاعدة الإنتاجية العربية وعدم اكتمال البنية الأساسية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

٢. مازالت تشكل القيود غير الجمركية صعوبات للمستثمرين والتجار، وعلى الرغم من تخفيض التعريفة الجمركية إلى الصفر إلا أنها لم تحقق زيادة في التدفقات التجارية نظرًا لعدم التزام الدول بإزالة كافة القيود الإدارية والنقدية والكمية.

٣. ضعف وسائل النقل البري والبحري، والاتصالات وأنواع اللوجستيات بشكل عام، خاصة إذا علمنا أن هذه الوسائل ضعيفة بين المشرق والمغرب مما يجعل التجارة بين جناحي الوطن العربي تكون منعدمة ومتدنية، وهذا يؤكد اعتماد التبادل التجاري العربي على الدول المتقاربة جغرافيًا، وهذا يتطلب

أهم المجالات القابلة للتكامل بين دول الخليج والدول العربية السلع الغذائية والبتروكيماويات والغزل والنسيج والحديد والأدوية والطاقة

إنشاء شبكة خطوط نقل وشحن واتصالات كافية لتسهيل عملية التبادل التجاري.

٤. عدم الانتهاء من كافة قواعد المنشأ إذ أن التأخير في الاتفاق على قواعد المنشأ رغم إنجاز صياغة الأحكام العامة لها، يترك انعكاسات سلبية على تطبيق البرنامج التنفيذي للمنطقة وبالأخص قضية الاستثناءات، الأمر الذي يتطلب الإسراع من الانتهاء من تحديد قواعد المنشأ التفضيلية تحديدًا دقيقًا، وأيضًا حتى يستطيع القطاع الخاص الاستفادة القصوى من مزايا المنطقة، حيث أن الاتفاق على قواعد المنشأ التفضيلية يعتبر من السياسات التي تمارسها الدولة في إطار تشجيع الاستثمارات البينية والعمل على توظيفها في خدمة التكامل الاقتصادي العربي، علمًا أنه تم الاتفاق على أكثر من ٩٠ بالمائة من السلع الزراعية والصناعية في إطار المنطقة، استنادًا إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي دورة فبراير ٢٠١٩م.

٥. أثرت الخلافات السياسية الظرفية بين الدول العربية، والتوازنات القطرية سلبًا على أداء أجهزة العمل العربي باتجاه تحقيق التكامل الاقتصادي إذ لم يتم تنفيذ العدد الكبير من قرارات القمم العربية الدورية والاقتصادية بسبب مشكلة التمويل وأسباب أخرى، مما شكل عائقًا خطيرًا في مسار السوق العربية المشتركة.

إن الفجوة بين الواقع الذي نعيشه والطموح الذي نتمناه وكذلك بين القرار الجماعي ووضعه موضع التنفيذ، هي ما يراه المواطن العربي اليوم حين يقوم بتقويم العمل العربي المشترك والنجاحات المزعومة التي لا يرى لها أثر فعليًا في حياته. إن الذي ينظر إلى مؤسسات واجتماعات وتقارير الجامعة العربية ويسأل عن حق: أين التعاون الوثيق بين الدول العربية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية: هل يسافر المواطن العربي ويقيم بحرية وأمان بين الدول العربية؟ هل تنتقل الموارد الاقتصادية بحرية؟ هل نظم التعليم متناسقة؟ هل هناك مشروعات اقتصادية عملاقة تجمع الدول العربية؟ وأين الخطوات التي اتخذت لبناء السوق العربية المشتركة؟ هذه الأسئلة وغيرها أسئلة مشروعة. علينا أن نواجهها ونحاول الإجابة عليها إن أردنا أن نواكب العصر ونحمل راية العمل العربي المشترك في المستقبل.

يمثل برنامج العمل الصادر عن القمم العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بالكويت (٢٠٠٩)، قمة شرم الشيخ (٢٠١١)، وقمة الرياض(٢٠١٣)، وقمة بيروت (٢٠١٩) خريطة طريق مستقبلية، أو بمثابة استراتيجية عربية اقتصادية واجتماعية، ترمي إلى تحقيق الازدهار الاقتصادي والارتقاء الاجتماعي والتنمية المستدامة لجميع الدول العربية من خلال السعي الحثيث لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي في مرحلة الرؤى الوطنية ٢٠٣٠.

يمثل المجال الاقتصادي أحد أبرز مجالات التعاون والتفاعل بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبقية الدول العربية. فعلى خلاف المسار السياسي، يرتبط التفاعل الاقتصادي بين الدول بدوافع وأهداف أكثر واقعية وكذلك أكثر استقرارًا، لذا يمكن اعتبار التفاعل الاقتصادي الخليجي-العربي مؤشرًا ذا دلالة إلى عمق ومضمون العلاقات الخليجية-العربية شأنها شأن أي منظومة علاقات بين دولتين أو مجموعة من الدول، تخضع العلاقات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي وبقية الدول العربية لمجموعة من المحددات والعوامل الحاكمة.

التكامل الاقتصادي الخليجي ومنظومة دول المجلس قاطرة تقود وتوجه خطوات التكامل الاقتصادي العربي

ومن أهم تلك المحددات الروابط الجغرافية والتاريخية والسياسية التي تجمع الجانبين، وهي ما يمكن وصفها بالمحدد الإقليمي أي الاعتبارات الناجمة عن وقوع الجانبين في نطاق إقليمي واحد، حيث التواصل الجغرافي يلعب دورًا محوريًا في إيجاد مسارات تفاعل اقتصادي بدءًا بالتبادل التجاري وانتهاءً بالاستثمارات. وفي النطاق الإقليمي العربي كان للبعد التاريخي أثره البالغ في توثيق عُرى العلاقات الاقتصادية، ففي ظل تاريخ مشترك سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا مرت دول المنطقة العربية بمراحل متشابهة من التطور في مختلف المجالات، الأمر الذي جعل التعاون والتفاعل البيني أيسر وأكثر قابلية للنجاح.

والعامل المهم الآخر في العلاقات الاقتصادية الخليجية-العربية، هو الأوضاع الاقتصادية لكلا الجانبين، حيث تركت طبيعة وخصائص الاقتصادات الخليجية والعربية بصمات واضحة على التوجهات المتبادلة في المجال الاقتصادي. وفي هذا السياق لابد من الإشارة إلى التركيبة السكانية الخليجية وانعكاسها الواضح في استقبال العمالة الوافدة ومن بينها العمالة العربية. وكذلك انعكست طبيعة الموارد المتاحة خليجيًا وتركزها بشكل أساسي في النفط في اتجاه الفوائض المالية والاستثمارات الخليجية إلى الدول العربية. في المقابل لعبت الأوضاع الاقتصادية العربية دورًا مهمًا في توجيه دفة العلاقات الخليجية مع كل من الدول العربية حسب طبيعة وخصوصية اقتصاد كل دولة.

اعتمد التعاون الاقتصادي الخليجي-العربي إلى حد كبير على فكرة التكامل النوعي، بمعنى التعاون القائم على التبادل بين الجانبين فيما يحتاجه كل جانب ويتميز فيه الجانب

الوطن العربي سوق واسعة قوامها ٤١٣,٤ مليون نسمة وناتج محلي إجمالي بلغ ٢,٤٧ تريليون دولار أمريكي عام ٢٠١٧

الآخر نسبيًا. من هنا جاءت على سبيل المثال-الاستعانة الخليجية بالعمالة العربية، والاستعانة العربية بالتمويل الخليجي للمشروعات الاقتصادية العربية، على الرغم من أن العلاقات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبقية الدول العربية شهدت تحولات وتطورات تأثرت فيها بالتحولات والتطورات العالمية بالأساس، وبدرجة أقل بالتطورات الإقليمية والداخلية في كلا الجانبين.

فمن ناحية، سادت العالم موجة من الانفتاح المتبادل والاشتراك في القضايا والاهتمامات والروابط الاقتصادية، فتحولت العلاقات ومسارات التفاعل الاقتصادي على مستوى العالم من الاستناد إلى الأطر الإقليمية ومعيار التقارب الجغرافي وهو ما تجسد في صيغ تكاملية ثنائية أو إقليمية، لتتجه بشكل كلي تقريبًا إلى التعاون القائم على المصالح الاقتصادية بغض النظر عن الاعتبارات الجغرافية أو السياسية ودون التقيد بصيغ تنظيمية دائمة خاصة الثنائي والإقليمي منها. لكن يلاحظ أن العالم شهد بالتوازي مع هذا المسار صعودًا في التوجه نحو (عولمة التكتلات الاقتصادية)، بمعنى أن الاستغناء عن الصيغ التنظيمية محدودة النطاق جاء لمصلحة صيغ تنظيمية واسعة النطاق وغير محكومة بالأطر الإقليمية أو عامل التجاور الجغرافي التقليدي، والمثال الأبرز في ذلك هو منظمة التجارة العالمية.

ومما ساعد على تأثر الدول العربية إجمالاً بالعولمة وتداعياتها التشابه بين الاقتصادات العربية بشكل عام، وفي نطاق كل مجموعة بصورة واضحة، فالدول العربية كافة تشترك في الاعتماد على مصدر دخل واحد رئيسي، النفط في بعضها، الزراعة في بعض آخر، والسياحة في البعض الثالث، وكذلك في انخفاض مساهمة القطاع الصناعي في توليد الناتج المحلي الإجمالي، هذا القطاع الذي يمثل القوام الأساسي لأي اقتصاد قوي. وبالنظر إلى مجموعة الدول العربية غير الخليجية، نجد أنها تتشابه كثيرًا في أوضاعها وخصائصها الاقتصادية، وهو ما ينطبق أيضًا على مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. الأمر الذي جعل الظروف والمعطيات الاقتصادية على الجانبين مهيأة للانفتاح على العالم الخارجي وفي نفس الوقت قابليتها للتكامل البيني فيما بينهما معًا.

لابد هنا في هذا المقال، مناقشة كيفية بناء قاعدة عربية تكاملية بعيدًا عن الاقتصاد الريعي ومخاطره وتقلباته، حيث اتجهت الدول العربية بشكل عام نحو تطبيق آليات اقتصاد السوق والحد من دور الدولة المركزي في إدارة وتسيير العمليات الاقتصادية، في محاولة لاستنهاض تلك الاقتصادات وملاحقة الاقتصادات المتقدمة. والجدير بالذكر هنا ما قامت به الدول العربية من جهود حثيثة ومتواصلة للخروج من دائرة المورد

الواحد، والانحصار في نطاق الاقتصاد الريعي، وهو ما نجحت فيه بالفعل إلى حد كبير خاصة في اتجاه تخصيص الاستثمارات والعوائد النفطية لبناء هياكل اقتصادية جديدة، وهو ما تمثل في التوجه بقوة نحو تسريع عملية التحول الهيكلي من اقتصاد أولي تسيطر عليه القطاعات الأولية (الزراعة والمناجم)، إلى اقتصاد صناعي حديث (الصناعات التحويلية والخدمات الانتاجية) الذي سيفضي في نهاية المطاف إلى تنويع الاقتصاد. وتعمل السياسات القطاعية العربية (الزراعية والصناعية والخدمية) في إطار الجامعة العربية (العربية والخليجية) بالتنسيق والتعاون وحسب الميزة التنافسية للسلع والخدمات المتوافرة في جميع الدول العربية على توجيه الاستثمار الخاص والعام نحو مجموعة من الانشطة المستهدفة ذات القيم المضافة المرتفعة، من خلال السيطرة على أكبر قدر من سلسة القيم المضافة عبر تصنيفها وتحويلها إلى منتجات وسيطة ونهائية، والانتقال من نظام قائم على استغلال الموارد الطبيعية إلى إنتاج السلع ذات التقنية المتقدمة. إن سرعة هذه العملية سوف تحددها هذه الموارد الطبيعية والمزايا النسبية وكذلك حجم الاقتصاد والذي يحدد مستوى الطلب ونوعيته، بالإضافة إلى درجة الانفتاح وطبيعة السياسات التنموية وعلاقتها بالتحول الهيكلي وتنويع الاقتصاد.

إن إيجاد تكامل اقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي النفطية وبين الدول العربية الأخرى في مرحلة الرؤى الوطنية ٢٠٣٠، مسألة في غاية الأهمية بل من الضرورة تحديد شكل هذه العلاقة بينهما حيث يضم مجلس التعاون الخليجي العربي ست دول، هي المملكة العربية السعودية، دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة الكويت، دولة قطر، سلطنة عمان، ومملكة البحرين الثلاث دول نفطية، وقطر منتج أساسي للغاز في العالم والدول العربية الأخرى تضم العراق والجزائر من الدول المنتجة الرئيسة في العالم للنفط والغاز، ومن ثم هناك مصر، المغرب، تونس، الأردن ذات الاقتصادات من الدول العربية الأكثر تنوعًا، كما أن هناك اختلاف كبير في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فنجد في قطر، يبلغ ٦١,٣ ألف دولار، الإمارات ٤١,٧ ألف دولار، فيما يبلغ في دول عربية مهمة مؤسسة للجامعة العربية العراق ومصر ٥,٣ و ألفي دولار (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٨م)، وهناك دول عربية فقيرة الموارد الاقتصادية.

في ظل هذه الفوارق، فإننا نجد أن الجامعة العربية بكل مجالسها الوزارية، ومنظماتها المتخصصة، والاتحادات النوعية والقطاع الخاص بكل اتحاداته ومجلس التعاون الخليجي وكافة مؤسساته هي السبيل لتحقيق التكامل الاقتصادي في مرحلة الرؤى الوطنية ٢٠٣٠، عند توافر القدرة الميدانية للعاملين في مؤسسات التكامل الاقتصادي العربي سواء أكان في الدول العربية أو في الأمانة الفنية وتوفير التخصيصات المالية لتمويل كافة نشاطات التكامل الاقتصادي العربي من مشاريع استثمارية مشتركة إلى البنية التحتية، ولعل أهم المجالات القابلة للتكامل بين دول الخليج وبقية الدول العربية هي السلع الغذائية الرئيسية: الحبوب، القمح، اللحوم والزيوت النباتية، السكر والالبان، وفي مجال الصناعة، البتروكيماويات، الغزل والنسيج والحديد والصلب والأدوية، السيارات والطاقة الكهربائية.

إن هذه المجالات ممكن أن تكون قاطرة للتكامل على المدى القصير والمتوسط لتأسيس وعاء للتكامل الاقتصادي العربي من خلال المدخل الإنتاجي (الاستثماري) وهو الجزء المكمل والضروري للمدخل التجاري للسوق العربية المشتركة مثال ذلك إقامة صناعة السيارات في مصر حيث الأيدي العاملة الرخيصة وتوافر المواد الأولية مدعومة بتدفقات الاستثمار العربي والأجنبي، من خلال تمويل سعودي إماراتي كويتي، وهذه الصناعة يمكن أن تقود عملية التكامل الأوسع بين دول الخليج وبقية الدول العربية.

كما يمكن إقامة صناعة تكاملية للحديد والصلب إما في البحرين أو موريتانيا التي لهما ميزة نسبية في هذه الصناعة، إذ تبلغ حجم الاستثمارات العربية في صناعة الحديد والصلب حوالي ١٠٠ مليار دولار، من خلال استثمارات من مصر، السعودية، الإمارات، قطر وعمان وهي مجموعة الدول العربية المنتجة للحديد والصلب وحديد التسليح والبناء (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٨م)، وهناك مجالات كثيرة وفقًا للدراسات الحالية والمستقبلية للمجالات القابلة للتكامل بين دول الخليج وبقية الدول العربية.

وتمثل السوق العربية المشتركة للكهرباء والتي تعد أحد أهم المشروعات التكاملية العربية جانبًا مضيئًا في مسيرة العمل العربي المشترك، ويمهد الربط الكهربائي الدول العربية لإقامة سوق عربية مشتركة للكهرباء بين الدول العربية تتم من خلالها عمليات تبادل تجارة الكهرباء بشكل يحقق الكثير من المزايا الاقتصادية والاجتماعية لكافة الدول المشاركة في السوق، حيث تم التوقيع على مذكرة التفاهم لإنشاء السوق العربية المشتركة للكهرباء بتاريخ ٢٠١٧/٤/٦م.

ويمثل إقامة الاتحاد الجمركي العربي خطوة مهمة باتجاه تحقيق السوق العربية المشتركة والتكامل الاقتصادي، إذ تم اتخاذ خطوات ملموسة خاصة عملية التوافق على فئات التعرفة الجمركية العربية الموحدة كأحد المتطلبات الأساسية لإقامة الاتحاد، علمًا أنه قامت كل من المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية بالتوقيع على اتفاقية التعاون الجمركي بين الدول العربية وجاري تشجيع الدول العربية الأخرى على

التوقيع، وكذلك اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية والتي انضمت لها أحدى عشرة دولة عربية ومازالت الجهود تبذل نحو الوصول إلى درجات تمكن من التكامل الاقتصادي بين الدول العربية.

في ضوء التحولات التي شهدتها العلاقات الخليجية-العربية في الجانب الاقتصادي، يمكن تلمس الفرص والآفاق المفتوحة أمام توطيد تلك العلاقات بشكل عام باستنهاض ما أصابه التعثر منها، واستحداث ما لم تشمله تلك العلاقات بعد. وحتى يستند البحث عن مصادر ومداخل لتفعيل وتطوير التعاون الاقتصادي الخليجي-العربي إلى أسس عملية قابلة للتطبيق، فلابد من مراعاة بعض المقومات والمتطلبات، من أهمها أن الانفتاح على العالم واعتماد التكامل الاقتصادي مدخلاً للتعاون ربما يكتسب مزيدًا من القوة والتماسك إذا ما اقترن بالتقارب الجغرافي فضلاً عن الروابط الأخرى الاجتماعية والحضارية. فمن ناحية، لا بد من أن ينطلق التعاون الاقتصادي الخليجي-العربي من أرضية مشتركة، سواء تجسدت في أطر ومرجعيات سياسية وأيديولوجية، أو اتخذت من الحسابات الواقعية والمصالح الاقتصادية القُطرية هدفًا بذاته.

ومن ناحية أخرى، من الضروري أن يكون لدى كلا الجانبين تصور واضح عن الصيغة المُثلى للتفاعل مع العالم اقتصاديًا، سواء من خلال تكتلات اقتصادية إقليمية أو بالتعاون متعدد الأطراف، أو بشكل فردي متحرر من الالتزام بالأطر الجماعية. إن اختيار إحدى هذه الصيغ من شأنه التأثير بقوة على توجهات كل من الدول العربية سواء مجموعة دول مجلس التعاون أو بقية الدول العربية، ليس كل مجموعة تجاه الأخرى بشكل إجمالي فقط، لكن أيضًا داخل كل مجموعة على حدة.

إن من شأن تحديد هذه الأسس والمنطلقات أن يساعد على تفعيل العلاقات الاقتصادية-العربية واغتنام الفرص والمداخل المتاحة أمامها لمزيد من الترابط والمنفعة المتبادلة. ومن أبرز تلك المداخل والفرص التطور الإيجابي الذي طرأ على مناخ الاستثمار في الدول العربية غير الخليجية مصر، الأردن، تونس، المغرب، بما يشجع على جذب الاستثمارات الخليجية.

وفي المقابل فإن التنويع المستمر في الأنشطة الاقتصادية الخليجية الداخلية يفتح الباب مجددًا أمام هذه الدول لتستعيد مكانتها في السوق الخليجي، والمثال الأوضح على ذلك تزايد الاهتمام الخليجي مؤخرًا بمجالات مثل الاقتصاد الرقمي، التكنولوجيا والمعلوماتية، والبحث العلمي، وكذلك السعي الخليجي المستمر نحو تطوير نظم وهياكل التعليم واستحداث الجديد منها في العالم بشكل مستمر. بيد أن تفعيل تلك الفرص والاستفادة يظل مرهونًا بشروط عدة من بينها ضرورة إدراك الجانبين (الخليجي والعربي) أن الاندماج في آليات الاقتصاد العالمي والانفتاح الشامل على العالم الخارجي بمستوياته ونطاقاته فوق الإقليمية، لا بد أن يستند إلى روابط بينية وإقليمية قوية بصيغة تكامل اقتصادي يكفل التماسك والاستمرار في التواجد على الساحة العالمية في مرحلة الرؤي الوطنية ٢٠٣٠.

كذلك فإن الدول العربية غير الخليجية مطالبة بشكل خاص وعاجل بتوجيه كل اهتمامها إلى تطوير وتحسين أوضاع الكوادر والكفاءات البشرية المتوافرة لديها وتحسين مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال وتعزيز التنويع الاقتصادي، باعتبارها المورد الرئيسي لها كمًا ونوعًا. وأخيرًا فإن الجانبين مطالبان بتطوير وتحسين الأطر التشريعية والقانونية الحاكمة للأنشطة الاقتصادية، بما يساعد على تقريب المسافات البينية، ويسهل عمليات التكامل أو حتى التعاون الاقتصادي بأقل قدر ممكن من العراقيل التشريعية والإجرائية.

أما المعوقات والتحديات التي تواجه السوق العربية المشتركة وكيف يمكن تجاوزها لتحقيق الأهداف الكبرى والمصلحة العربية العليا، هنا لابد من القول أنه ربما لا تتاح لمجموعة من دول العالم مقومات التكامل قدر ما يتوافر للدول العربية، وفي الوقت الذي تسعى دول العالم جميعًا للانتماء لكيانات كبرى في عصر العولمة، فما زالت الدول العربية تواجه العالم الخارجي وتحديات المنطقة فرادى، مع بعض الاستثناءات، الأمر الذي يفوت على الدول العربية ثمار التعاون الوثيق في مضماري التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأمن القومي.

لقد حظي التعاون العربي باهتمام واسع على مختلف المستويات، وذلك نتيجة لما يجمع الدول العربية من مقومات وروابط مشتركة تتمازج فيها اللغة والحضارة والتاريخ المشترك والدين المشترك والتواصل الجغرافي. وقد تمكنت جامعة الدول العربية خلال مسيرتها من إقامة بنى أساسية للعمل العربي المشترك، تتمثل بكم كبير من الأطر والمؤسسات والمواثيق والاتفاقيات والقرارات، ولكنه رغم شموليتها واتساعها لم يتم الالتزام بها في التنفيذ العملي، وبقيت محصلتها ضئيلة وفي أضيق الحدود، مقارنة بما حققته تجربة الاتحاد الأوروبي، على الرغم من أن جامعة الدول العربية أقدم منها حيث بدأت في عام ١٩٤٥م، إذ لا ينقص الدول العربية المؤسسات المشتركة التي تعمل في إطار التعاون والتكامل وتهدف إلى تنميته والارتقاء به حيث تم إنشاء قطاع واسع من الأجهزة المتنوعة ذات الوظائف المختلفة على المستوى الحكومي وغير الحكومي، وعلى المستويين الشمولي والقطاعي، من منظمات العمل العربي والاتحادات العربية النوعية والمجالس الوزارية

١١,١٪ نسبة التجارة البينية العربية في إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية مما يدعو إلى التساؤل حول أسباب هذا الوضع المتدني

المتخصصة، تشكل في مجملها إطارًا تنظيميًا بإمكانه أن ينسق بين الدول العربية في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية والثقافية.

وعلى الرغم من أهمية هذه الأجهزة، إلا أن من محددات جهودها، هي الحالة السياسية السائدة والعلاقات العربية البينية وتفاعلاتها التي جعلت انجازاتها متواضعة، ولم ترق إلى مستوى التنسيق المطلوب للسياسات المختلفة، كما إنها لم تستطع في كثير من الأحيان التأثير واتخاذ المواقف المدروسة لتحقيق خطوات مهمة تجاه تعزيز التكامل الاقتصادي العربي وتحقيق السوق العربية المشتركة.

ونرى ضرورة قيام مؤسسات التكامل سواء أكان في جامعة الدول العربية أو مجلس التعاون الخليجي، بمهام أوسع ليس فقط دورًا لتحقيق التعاون بين الأعضاء بل تعهد لهما أي للأمانتين، صلاحيات أوسع من الصلاحيات السيادية للأجهزة القطرية المتخصصة، بحيث تقوم باتخاذ القرارات الاتحادية في العديد من المجالات وتلزم الأجهزة الوطنية المختصة بتنفيذها، على غرار مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

في تقديري، أن مجلس التعاون الخليجي حقق خطوات متقدمة في تحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي، عما حققته مؤسسات جامعة الدول العربية، ولكن لا يمكن أن يتحقق التكامل الخليجي إلا في بيئة عربية ملائمة تحت مظلة جامعة الدول العربية، ويكون لدول المجلس دور "مهم" بارز في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي في إطار جامعة الدول العربية، وليس بدونها، علمًا أن هناك انعكاسات إيجابية لما حققه المجلس، في دفع خطوات التكامل الاقتصادي العربي.

* أستاذ الاقتصاد القياسي - جامعة بغداد - العراق

رفع قدرات الفرد الخليجي كاستثمار في رأس المال البشري للنهوض بمجتمعاته

تحديات الاقتصاد الخليجي: تشغيل الشباب والتكامل الاقتصادي

عند الحديث عن الاقتصاد فلابد من التأكد منه إذا كان علمًا أم لا؟ هذا ما إذا توافر لديه كامل الشروط والآليات من عدمها خاصة عند أصحاب الاختصاص الذين يتحدثون باسمه أو أولئك الذين يقومون في أداء وظائفه في الوكالة والشركة وإدارة الأعمال والبورصة وغيرها. لذا يصعب جدًا الخوض في موضوع كهذا كونه لا يتماشى والاقتصاد العالمي الذي يقوم بدوره على العرض والطلب من جهة، مع إنشاء طبقة عمالية لها من الحقوق والواجبات إلى جانب طبقة اقتصادية من أرباب العمل ورؤوس الأموال مع دفع الجباية إلى الخزينة العامة من جهة أخرى. فالاقتصاد يقوم على ثقافة واعية لها من الشروط والإمكانات ما يستطيع المرء أن يضيفه له عن طريق القيمة المضافة التي تحفز البراعم الفردية التي تقوم على الطاقات الإبداعية الجماعية بحيث يضمن له المنافسة والتفوق في كنف الحريات والعمل المشترك الذي يعتني بدوره على التربية والتعليم بالدرجة الأولى. ومهما يكن من أمر فإن الاقتصاد ضروري توافره بل قيامه لكن وفق مراحل وتطورات بدءً من الفرد والشركة والتشريع نحو إنشاء المادة / المنتجة عن طريق هذا الفرد كإنسان أولاً، ثم كعامل ثانيًا، وكمنتج ثالثًا لكي تدخل بموجبه عالم الاستهلاك والتصدير والمنافسة في السوق العالمية. ومن هنا تتأكد صورة الاقتصاد من عدمها في بلورة ثمة جهود جبارة على مختلف المستويات والأجيال لضمان سيرها الحسن بل القوي في إعادة الاعتبار لكل منتوج خاص بدل الطبيعي والتي تطمح إلى صناعته وفق التخصصات والإمكانيات المتاحة والمصنوعة في حد ذاتها لكي تحمل ثقافة بلد ما في عداد الأمم والدول. وعليه بات مما هو طبيعي كالنفط أو الغاز يرسيان دعائم تقوم على قوانين طبيعية بل عادات وتقاليد خاصة؛ إلا أنها لا تمت بصلة بما هو غير طبيعي بل إنساني.

د. ميلود عامر حاج

السياق العالمي للنفط

بات الجميع متيقنًا بأنه ثمة بيئة عالمية محفوفة بالمخاطر والتحديات التي لطالما انخفض بموجبها النمو العالمي بسبب ميزان التحسن الذي يزداد سلبًا بالرغم من التفاؤل الذي يبديه في بعض الأحيان. هذا ما باتت تعرفه تقلبات بعض الأسواق خاصة في الاقتصاديات الصاعدة الكبرى وما تفرضه عليها موجة التحديات بعدما ألغيت سياسة الاحتياطي الفيدرالي بشأن التسيير الكمي مما بات يوحي ثمة عدم اليقين في الجغرافيا السياسية في الشرق الأوسط عمومًا.

من جهة أخرى، يمكن القول بأن أسواق النفط العالمية باتت تمر بوضع صعب للغاية نتيجة الضغوط المتراكمة التي تزداد يومًا بعد يوم بخصوص تخفيض الأسعار التي نشأ عنها إنتاج النفط غير التقليدي في الولايات المتحدة مع ضعف الطلب العالمي للنفط من ناحية، وهناك ضغوط تدعو إلى رفع الأسعار نتيجة انقطاع العرض في بعض البلدان جراء تفاقم الأوضاع بسبب عدم اليقين المتزايدة عن التوترات التي تعرفها منطقة الشرق الأوسط. هذا ما بات يوحي بأن قوة الضغط تزداد وتتراجع حدة في وقت يميل فيه الاتجاه الأغلب إلى الهبوط النسبي المتدرج في قادم الوقت. هذا ما تحاول المملكة العربية السعودية تداركه على رأس مجلس دول التعاون الخليجي المنتجة للنفط بلعب الدور الرئيس في القيام بالمساعدة على ضمان كفاية الإمدادات في سوق النفط العالمية بما يشمل مواجهة انقطاع العرض في بعض البلدان المصدرة للنفط.

كما أن دول الخليج ستتأثر بهذه التطورات العالمية والإقليمية دون شك لكن كيف ستتم مواجهة هذه التحديات؟ يتزامن ذلك

وفق العودة القوية بالرغم من تباطؤ النمو وتراجع وتيرته بعدما كانت تتراوح ما بين ٢٠١٠ -٢٠١١م، الأمر الذي بات متوقعًا على أن يحظى بالدعم الجيد والمتواصل مستقبلاً بتوافر شيء من الثقة والشروع في تبني مشروعات هادفة في مجال البنية التحتية بالرغم من تحكم مسار النفط في المنطقة إلى أجل غير مسمى كونها خاضعة لما يجري عليه الحال في أسواقه العالمية دون توافر الجهود في بناء سياسة متفتحة تحاول التخلص من الاضطرابات لتي باتت تهدد أمن الشرق الأوسط.

هنا الأمر تقني محض بحيث بات يمس السياسة المالية العامة ومعافاتها في تسطير غير مسبوق باتجاه إدارة الطلب وفق الحاجات، فضلاً عن استخدام السياسة النقدية وسياسة السلامة الاحترازية بشكل استباقي مع رفع السقف هذا على المدى المتوسط صوب تعزيز -الهوامش الوقائية-بزيادة المدخرات تجاه الأجيال القادمة. هذا لما لمداخل النفط من علاقة تجاه قضايا المجتمع على رأسه الشباب الذي يزداد بأعداد غفيرة جدًا من خلال إقحامه مسار التكوين والشغل والمردودية الإنتاجية خاصة في القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام بخلق مناصب العمل. بيد أن هذا العمل بات متوقفًا بحسب الأولويات في مجال الإصلاح لضبط الدينامية الاقتصادية على أسس متينة ككفاءة الإنفاق، وضبط حالة المالية العامة على المدى المتوسط، والحد من نمو استهلاك الطاقة على المستوى المحلي، تطوير أسواق رأس المال المحلية لدعم تمويل الشركات، تطوير أدوات السلامة الاحترازية تجاه إدارة المخاطر التي تواجه القطاع المالي، وتحسين إمكانات الإحصاءات الاقتصادية وغيرها.

ضرورات التكامل الاقتصادي الخليجي

تُراعي دول الخليج ما مدى أهمية التكامل والاندماج الاقتصادي في إطار العمل المشترك للدفع بالتعاون الاقتصادي كأحد الخيارات الاستراتيجية لمجلس التعاون الخليجي. وعليه بات هذا هو الهدف الأساسي للمجلس من خلال نقله -من مرحلة التعاون والتنسيق إلى مرحلة الترابط والتكامل الاقتصادي- مما تمخض عنه بدءً من عام ١٩٨٣م، أي عامين بعيد ميلاد مجلس التعاون على إقامة منطقة للتجارة الحرة، خاصة بعد إلغاء الرسوم الجمركية على كل من المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية إلى جانب المنتجات ذات الثروات الطبيعية لدوله الأصلية. هذا ما أسهم باسمه الإعلان عن الاتحاد الجمركي والذي يهدف إلى توحيد التعريفة الجمركية لكل من دول الاتحاد إزاء العالم الخارجي للشروع في عمليات تفاوضية واتفاقات بخصوص باقي التكتلات الأخرى كالاتحاد الأوروبي مثلاً.

وعليه، جاء الإعلان عن الاتحاد الجمركي بمثابة حافز مهم للتسهيل على المملكة العربية السعودية للانضمام إلى المنظمة العالمية التجارية كونه بات يشكل معوقًا رئيسيًا لها، وذلك أملاً في تحقيق الاستقرار في التجارة بين مجلس التعاون والتي تصل إلى ٨ بالمئة أمام نسبة التجارة لدى جدول الاتحاد الأوروبي والتي تقدر بـ ٦٠ بالمئة. هذا ما تمخض عنه فعلاً في المرحلة الموالية السوق الخليجية المشتركة التي تتطلب حرية الانتقال للأشخاص، والبضائع والخدمات في إطار الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لكن في انتظار التجاوب معه عن طريق إنشاء عملة موحدة كذلك للتعامل التجاري في هذا الحيز الخليجي. علمًا أن دول المجلس خطت خطوات لا يستهان بها من خلال توحيد السياسات الاقتصادية والمالية كالسياسة الزراعية المشتركة على سبيل المثال، فضلاً عن الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية، وكذا التنمية الشاملة خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٥م.

تحديات ورهانات اقتصادية

وإذا كان هناك تراجعًا في أسواق النفط بسبب العجز المالي في حال ما إذا استمر والذي لا يتجاوز خمسين دولارًا للبرميل الواحد مما سيحدد من دخول الأسواق المالية والعقارية للأجانب المستثمرين، الأمر الذي تراجع بموجبه ما كان مقررًا للقيام به بخصوص الإنفاق على المشروعات الجديدة مقابل تطوير النمو الاقتصادي الملائم لخلق فرص العمل. بينما موازنة السعودية تواجه عجز مع مطلع هذا العام ٢٠١٩م، يقدر بـ ٥٢ مليار دولار.

ولعل الحرب الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين باتت تحمل آثارًا سلبية على الاقتصاد الخليجي على رأسه إنتاج النفط، وذلك ليس على قيادة الهرمية الدولية فحسب، بل في إحلال السيطرة على منابع الطاقة والوصول إلى أسواق مربحة. ما العمل إذًا لدى دول الخليج؟ وقد أجاب عنه أكبر الاقتصاديين محمد اليافعي في ظل هذه الاضطرابات هو ضرورة -تثبيط النمو من جهة، وكبح أسعار النفط من جهة أخرى.

تقوم السعودية بالدور الرئيس لضمان كفاية الإمدادات النفطية للأسواق العالمية لمواجهة انقطاع إمداداته من بعض البلدان المنتجة

من جهة أخرى، ما موقع الاقتصاد الخليجي كونه يشكل كتلة موحدة؟ فأسعار النفط في تهاو مستمر في حدود خمسين دولارًا مع بداية هذا العام ٢٠١٩م، مع قلة اليد العاملة الأجنبية إذ لم تعد مقبلة للعمل والاستثمار في دول الخليج مما أثقل كاهل الخزينة العامة على الاستثمار ذاته نتيجة ما بات يعرفه كل من القطاعين العام والخاص. ولئن كان الأمر يمس سوق النفط من حيث خفض الاستثمار في كل من قطاعي المالية والعقار بهدف خلق فرص عمل من خلال ما تعهد به الخواص أو الشركات على حد سواء في إطار دعم النمو الملائم إلا أن هذا يبقى نسبيًا تجاه خلق فرص عمل. فالبحرين ما زالت تعاني صعوبات مالية لولا تدخل كل من السعودية والإمارات والكويت لدعمها لها بعشرة مليارات الدولار بهدف تحقيق التوازن المالي بحلول عام ٢٠٢٢م. بينما السعودية تعرف عجز مالي هي الأخرى في موازنتها لعام ٢٠١٩م، يقدر بـ ٥٢ مليار دولار.

ومن بين التحديات الغالبة على الاقتصاد الخليجي هو ربما ضعف التنوع من جهة، وارتكازه على النفط المرتبط بالأسواق الأجنبية في إقامة موازنته السنوية من حيث مناخ الاستثمار ذاته في القطاعات الحيوية من جهة أخرى، وذلك على خلفية أن الكل بات يخضع لا إلى الشركات الأجنبية فحسب، بل إلى منسوب الاقتصاد الخليجي خارج النفط ليدخل مجال المنافسة الحقيقي بحكم أن الحسابات المالية لا تتعدى حدود هذه التنبؤات والاحتمالات المرتبطة بدورها بالاقتصاديات الأجنبية للدول المستهلكة.

هذا ما بات يدعو إلى تطوير الاستثمار بشكل أساسي لتجنيب عوائد النفط استثمارات قد تكون مرهقة أو مكلفة بعدما باتت تطرح مجددًا خلال كل فترة خاصة إذا أخذنا كل من جانب التسلح مقارنة بالتربية أو في دخول الحرب في اليمن مثلاً أو في تطوير البنى التحتية ومردوديتها من حيث الإنتاج والاستهلاك والتصدير التي تحرص على تطوير اليد العاملة المؤهلة لكي يكون لها باع طويل في الاستثمار الاقتصادي خاصة في ما تعرفه الدول الست مجتمعة.

فالكل بات يصب إذًا في مجال التنمية الفعلية بخصوص الاقتصاد الخليجي لإخراجه من حال النفط إلى ما سيليها لضبط الموازنة العامة على خلفية تأثير الاقتصاد في السياسة وليس العكس توخيًا للاستثمار الفعلي والرابح من الداخل كتحد خطير في ظل علاقاته بالخارج انطلاقًا من البيئة الإقليمية والدولية مراعاة منها إذا كان الاقتصاد الخليجي قادرًا أم لا على مواكبة هذا التحدي بالحد من خطورته وإفرازاته التي لطالما باتت تعمق من التبعية الاقتصادية مع إسهام الفرد الخليجي في تطويره وتنويعه بما يتماشى والتحديات والرهانات في الدفع بعجلة التنمية الحقة بما يخدم المنطقة ككل.

خاتمة:

عند الحديث عن التحدي الاقتصادي الخليجي كثيرًا ما نربطه بالتنمية كمقوي بل كأساس في رفع جملة من التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية أو كلاهما معًا، وذلك لبلوغ مستوى من التطور والرقي والرفاهية انطلاقًا من قدرة الفرد الخليجي ذاته وفي علاقته في بناء هذا التوجه الضامن للأمن والاستقرار من جهة، والمساهم في تطوير عجلة النمو والتنمية من جهة أخرى. فهو إذن عمل جاد وشاق في نفس الوقت بحيث يتطلب جهود ورؤى جبارة بحسب مكاتب الأفكار والدراسات المتوافرة في البلد الواحد لكن وفق مراحل وآليات في التفكير في ما بعد النفط كخطوة أولية بل استراتيجية بالمرة لتفادي ما آلت إليه الأوضاع حيال الاقتصاد النفطي وما نجم عنه من تحديات ورهانات باتت تمس الأمن الخليجي في حد ذاته.

علمًا أن الاقتصاد العالمي سيعرف أزمة مالية في غضون هذا العام في ظل ارتفاع الديون بنسبة ٤٢ في المئة بعدما تم رفع تكلفة الإقراض نتيجة رفع أسعار الفائدة إلى أربع مرات خلال العام المنصرم مما بات يشكل توترًا في الأسواق المالية وكذا الشركات المصدرة للنفط مما سينعكس لا محالة بالركود في أغلب الحالات إلى غاية ٢٠٢٠ بحسب التوقعات الاقتصادية.

بيد أن هذا التحول المفرط في طبيعة الاقتصاد الخليجي عليه أن يعيد النظر في بناء قوته الداخلية دون ربطها بالخارج بالرغم من استهلاك هذا الأخير للطاقة؛ إلا أن تحوير الداخل وجعله يتماشى مع هذه التطورات هو أساس عملية البناء الاقتصادي ذاتها وفق جملة من الأسس والمعايير التي باتت تحكم مدلول هذا البناء الذي يتوجب من جهته التقليل من النقائص والسلبيات من ناحية، والرفع من قدرات وطاقات الفرد الخليجي كاستثمار في -رأس المال البشري والاجتماعي- للنهوض بمجتمعاته بالحفاظ على المصير المشترك من ناحية أخرى.

* أستاذ بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية الجزائر 3

إعادة هيكلة الصناعات ورفع الأجور تدريجيًا للوصول لتمكين المواطن بأجر مقبول

زيادة الإنتاجية وتقليل العمالة الرخيصة وتشغيل المواطنين أهم خطوات التنمية

من الأمور المسلم بها بشكل عام أن اقتصادات الدول المصدرة للنفط في منطقة الخليج هي اقتصادات ريعية، ويتشاطر كل من المواطنين وحكومات هذه الدول هذا المفهوم أو التقدير المتشائم، ولذلك تقترح الحكومات استراتيجيات، أو "رؤى" بشكل دوري، من أجل التغلب على الاعتماد الزائد على القطاع البترولي. وفي أغلب الأحيان، يتم التأكيد على عدم الاستدامة في الاقتصاد باعتبارها حقيقة بديهية لا تحتاج إلى إثبات أو أن يتم مناقشتها بالتفصيل. لكن لماذا علينا القول بأن اقتصادات مصدري النفط من الخليج ريعية وغير مستدامة؟ ويعتبر تحديد المشكلة بدقة أمرًا مهمًا في حال أردنا وضع استراتيجية ناجحة لتحقيق الاستدامة.

د. جياكومو لوتشياني

ويمكن تعريف الاستدامة بعدة طرق؛ إذ لا تلتقي جميع تلك الطرق بطبيعتها في مفهوم واحد شامل. ويتعلق المفهوم الأكثر ارتباطًا بالاستدامة، والذي دائمًا ما يشير إليها، بمحدودية كافة الموارد المعدنية: فماذا سيحدث عند نضوب النفط؟ ولقد تم طرح هذ السؤال الأزلي منذ وقت مبكر في تاريخ الإنتاج النفطي والصادرات المتعلقة بالمنطقة، إذ يشير إلى الحاجة إلى العثور على موارد بديلة من القيمة المضافة من أجل تعويض تلك التي تنجم عن الإنتاج النفطي، وبعبارة أخرى، إنه يهدف إلى تنوع النشاط الاقتصادي بوصفه الترياق الضروري للطبيعة غير المستدامة للصناعات الاستخراجية. وبالتالي، يُقاس التنوع، أو انعدامه، استنادًا إلى نسبة القيمة المضافة الكلية (بوصفها حصة من إجمالي الناتج المحلي) الناتجة عن قطاع النفط، غير أن ذلك يعد مؤشرًا بدائيًا للغاية، إذ يتأثر بصورة كبيرة بالتقلب في أسعار النفط، فعند ارتفاع أسعار النفط، يبدو التنويع متراجعًا بشدة بينما يبدو أن ثمة تقدم ملحوظ عند تراجع أسعار النفط-وهو ما يعتبر أمرًا غير منطقي بالتأكيد. ويتناول مقال جورج بيوتل مسألة معضلة قياس تنوع إجمالي الناتج المحلي بشكل موسع في مجلة منتدى الطاقة بأكسفورد، ولن أقوم بتكرار تحليله هنا، ويكفي القول إن الأمور تبدو مختلفة تمامًا عند اتخاذنا مؤشرات أكثر تعقيدًا، استنادًا إلى جداول المدخلات والمخرجات؛ حيث تبين أن التنوع، على الأقل ببعض البلدان الخليجية المصدرة للنفط، قد شهد تحسنًا ملحوظًا منذ بداية تطور الجهود في بداية السبعينيات.

ويرتكز نهج آخر على تنوع الصادرات، ويتمثل المنطق هنا في أنه، حتى في حال بقاء النفط متوفرًا وعدم نضوبه في المستقبل المنظور، ربما يهبط الطلب العالمي لأي سبب كان. وتعتبر الموازين التجارية لأبرز مصدري النفط في أغلب الأحيان إيجابية، لكن لا تعد الصادرات غير النفطية كافية لتحقيق التوازن مع الواردات، كما أنه من شأن تراجع كلي في الصادرات النفطية (والتي تعتبر فرضية مبالغ فيها) أن يعرض تلك الدول لحالات عجز تجارية هائلة. لكن حتى مع قبول هذه الفرضية المبالغ فيها، فمن شأن تحول الموازنة التجارية من الفائض إلى عجز هائل، أن يقترن بتقلبات تعويضية في عناصر أخرى من ميزان المدفوعات، ومع اقتصار التحليل على الحساب الجاري، فمن شأن هبوط كلي في الطلب على النفط أن يتبعه بكل تأكيد تراجع هائل في عدد العمال المغتربين، وهو ما سيؤدي بدوره إلى قطع المدفوعات الضخمة للتحويلات بصورة شديدة، إلى جانب جزء لا بأس به من الواردات السلعية. والمغزى هنا هو أن السوق يوفر قوة مضادة استجابةً لأي صدمة، ولذلك، لا يكون الناتج الصافي سيئًا بالدرجة التي يبدو عليها للوهلة الأولى.

ويصنف الجدول أدناه نتائج مؤشر التعقيد الاقتصادي لأبرز المصدرين الخليجيين لعامي ١٩٩٦ و٢٠١٦م، ويقيس مؤشر التعقيد

الاقتصادي، الذي ينشره مركز هارفارد للتنمية الدولية، تنوع الصادرات والتنافسية لحوالي ١٢٧ دولة حول العالم. ويضم الجدول العديد من الدول التي تم أخذها أساسًا للمقارنة، من أجل التأكيد على أن مدى الانطباعات السطحية يمكن أن يكون مضللاً.

تصنيف دول الخليج والدول المقارَنة التي حددها مؤشر التعقيد الاقتصادي

	٢٠١٦		١٩٩٦	
الدولة	التصنيف	قيمة مؤشر التعقيد الاقتصادي	التصنيف	قيمة مؤشر التعقيد الاقتصادي
الولايات المتحدة	١٠	١,٥٥	٧	١,٨٦٨
المكسيك	٢١	١,١١	٢٥	٠,٨١٧
كندا	٣٥	٠,٦٩٦	٢٣	٠,٨٩٨
النرويج	٣٩	٠,٦٣٨	٣٢	٠,٥٩٢
روسيا الاتحادية	٤٨	٠,٢٣٥	٣٨	٠,٤٢٠
الهند	٤٩	٠,١٩١	٥٦	٠,٠٠٧
المملكة العربية السعودية	٥١	٠,١٧١	٦٥	-٠,١٥٣
الإمارات العربية المتحدة	٥١	٠,١٦٢	٨٠	-٠,٤٧٦
نيوزيلندا	٥٤	٠,١٢٤	٤٢	٠,٣١٣
عمان	٧١	٠,٢٩٢	٨٢	-٠,٥١٠
الكويت	٧٣	٠,٣١٤	٨٩	-٠,٦٦٦
قطر	٧٦	-٠,٣٩٦	١٠٩	-٠,٩٥٥
أستراليا	٨٦	-٠,٥٩٢	٦٠	-٠,٠٢٦
إيران	٨٧	-٠,٦١١	١٠٦	-٠,٩١٥

المصدر: مركز التنمية الدولية، جامعة هارفارد، أطلس التعقيد الاقتصادي http://atlas.cid.harvard.edu

هناك العديد من النقاط المثيرة للاهتمام يمكن ملاحظتها في هذا الجدول، ففي البداية، لدى كل من مصدري النفط أو السلع مؤشر تعقيد اقتصادي منخفض نظرًا لاختصاصهم النسبي؛ ولذلك، تُصنف الولايات المتحدة في مركز أقل مما يتوقعه المرء بشأن واحدة من الاقتصادات التكنولوجية الرائدة في العالم، كما أنه من المحتمل أن تشهد تراجعًا إضافيًا خلال الأعوام القادمة، من جراء قيام دونالد ترامب بالدفع تجاه "هيمنة الطاقة" (DOI 2017). ومن اللافت للنظر تصنيف المكسيك باعتبارها أكثر تعقيدًا من كندا، كما أن الدولتين أكثر تعقيدًا من النرويج، والتي يُنظر إليها عادةً على أنها نموذج النجاح بامتياز من بين مصدري النفط. بينما بالكاد صُنفت كل من روسيا والهند على أنهم أكثر تعقيدًا من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وتؤدي الأخيرتين أفضل من نيوزيلندا، كما أن جميع دول مجلس التعاون الخليجي تؤدي أفضل من استراليا، بينما تؤدي إيران أسوًا بقليل. وبطبيعة الحال، فإننا غير قلقين بشأن عدم استدامة أي من الدول المقارَنة (باستثناء روسيا على الأرجح) – لذلك، ربما تكون الاقتصادات الخليجية غير مستدامة، بيد أن التعقيد الاقتصادي لا يبدو السبب وراء ذلك.

وبين عامي ١٩٩٦ و٢٠١٦م، حسنت كل الدول الخليجية، بما في ذلك إيران، من مركز مؤشر التعقيد الاقتصادي

لديهم، ومن جهة أخرى، تقهقرت جميع الدول المقارنة فيما عدا المكسيك؛ لذا، يعد التنوع جاريًا بالفعل، كما أن التعقيد الاقتصادي يشهد تزايدًا.

وتتمثل محدودية مؤشر التعقيد الاقتصادي في كونه معرضاً للتغيرات في أسعار النفط، وغير مستقر بصورة تامة بالنسبة لأبرز مصدري النفط، وعلى سبيل المثال: تصنيف المملكة العربية السعودية في المركز السادس والثلاثين عام ٢٠٠٤م، العام الذي شهد أسعار نفط منخفضة، وكذلك تصنيفها في المركز ١٠٤ عام ٢٠٠٨م، العام الذي شهد ذروة أسعار النفط. ومع ذلك، شهدت أسعار النفط انخفاضًا نسبيًا في كلا العامين مقارنة هنا بعامي (١٩٩٦ و٢٠٠٦م)، لذلك، من الواضح أن التحسن لا يعتبر ناجمًا عن التغيرات في أسعار النفط وحسب، علاوة على ذلك، تؤثر أسعار النفط على كل مصدري النفط؛ وبالتالي، فلا بد من أن يكون تحسن مجلس التعاون الخليجي واقعيًا مقارنة بمصدري النفط الآخرين، ومع ذلك، فلا شك من أن أسعار النفط المنخفضة تساعد على التنوع، بينما تعرقله أسعار النفط المرتفعة. وفي كل أوقات أسعار النفط المتصاعدة، ربما يحدث التنوع لكن سرعان ما يتم كبحه عبر تضخم القيمة المضافة في قطاع النفط. وعند تراجع الأسعار مرة أخرى، يصبح التنوع مرئيًا.

وثمة ملاحظات أخرى: أولاً، يستغرق التحول الهيكلي لأي اقتصاد ردحًا من الزمن، حيث ربما يصل الطلب العالمي على النفط إلى الذروة في ٢٠ عامًا (في مستوى أعلى من اليوم)، لكن ليس هناك توقعات صادقة بشأن فقد النفط لأهميته الاقتصادية بالنسبة إلى الخمسين عامًا القادمة على الأقل، وربما يغدو التنوع صعبًا بعد النجاحات الأولية (حيث من الصعب التنويع عندما تكون متنوعاً بالفعل من البداية)، لكن علينا بالتأكيد توقع مزيد من التحسن في تصنيف مصدري النفط في الخليج، ولا يزال يتعين على بعض مشاريع الاستثمار الضخمة التي تم التعهد بها خلال آخر ١٠ سنوات، التأثير الكامل على إحصاءات التصدير، نظرًا لفترة قيامهم الطويلة، وزيادة الإنتاج التدريجية.

ثانيًا، هناك اختلافات كبيرة بين مصدري النفط الخليجيين، إذ أن الفجوة عام ٢٠١٦م، بين كل من المملكة العربية السعودية (المصنفة في المركز ٥٠) وإيران (المصنفة في المركز ٨٧) أكبر من الفجوة بين كل من النرويج (المصنفة في المركز ٣٩) والمملكة العربية السعودية، ولا يتوفر لدينا مؤشر التعقيد الاقتصادي بالنسبة للعراق، لكن من المؤكد أنه سيكون أكثر سوءاً من مؤشر إيران. كما أن الفجوة بين الاقتصادات الخليجية ومصدري النفط في المناطق الأخرى من العالم ضخمة؛ إذ تحتل نيجيريا المركز ١٢٥ (خارج التصنيف المكون من ١٢٥ دولة)، وأذربيجان في المركز ١٢٠، وأنجولا في المركز ١١٦، ولا تؤدي جميع الدول بنفس القدر، حيث يمكن القول إن عددًا قليلاً نسبياً منهم هو من أحرز تقدمًا في التنوع.

ويتمثل استنتاجي في أن كل من إجمالي الناتج المحلي وتنوع الصادرات لا يعتبرا سببين وجيهين للخلوص إلى أن اقتصادات تصدير النفط الخليجية غير مستدامة، وبالطبع، فإن الاقتصاد العالمي يشهد تطورًا مستمرًا، كما أن كل من العرض، والطلب، ومعدلات التبادل التجاري الخاصة بالمنتجات الفردية تتغير باستمرار، وأن التكيف مهمة لا متناهية، بيد أن الاقتصادات الخليجية في حالة تنوع وتعتبر اليوم أكثر تقبلاً للتكيف والتنافسية مما كانت عليه منذ ثلاثة أو أربعة عقود. إن التنوع جارٍ ومن المرجح أن يستمر تدريجيًا على الرغم من تقليل الاعتماد المتباطئ على قطاع النفط، حتى في حال بقاء النفط سلعة تداول دولية نفيسة ومهمة.

لكن ثمة أسباب أخرى محتملة لعدم الاستدامة، والتي ربما تكون أكثر ارتباطًا بالتحولات خلال الأعوام القادمة، وبصرف النظر عن السجل غير المرضي للغاية حتى الآن، فلا أرى أنه من المرجح أن يأتي التحدي الرئيسي من الاستدامة البيئية، نظرًا لامتلاك الدول الخليجية متسعًا كبيرًا من الوقت من أجل الحد من الكربون في إنتاج النفط والغاز عبر حجز وعزل الكربون، وتقليل الاستهلاك النهائي عبر الفعالية المتطورة، وتطوير موارد طاقة بديلة نظيفة، سواء كانت عبارة عن مصادر طاقة متجددة أو موارد نووية. والأشد خطورة من ذلك هو البعدين الآخرين لعدم الاستدامة: الأول مالي (ويتمثل في الاعتماد الزائد على الإيرادات النفطية في تغطية الإنفاق الحكومي الجاري)، والثاني يتعلق بالعمل (ويتمثل في الاعتماد الزائد على العمالة الوافدة المتزامن مع -والمؤدي إلى- البطالة بين المواطنين، ولا سيما الشباب).

ويعتبر الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية أمرًا جليًا في جميع الدول، باستثناء ربما (أبو ظبي والكويت وقطر على

الاعتماد طويل الأجل على العمال المغتربين في الخليج يتسبب في تراجع الإنتاجية وتهميش المواطنين من التوظيف البناء.

ليس هناك توقعات صادقة بشأن فقد النفط لأهميته الاقتصادية بالنسبة إلى الخمسين عامًا القادمة على الأقل

الأرجح)، حيث يمكن لتلك الدول تخزين صناديق سيادية كبيرة بما يكفي، عن طريق خلق عائدات، والتي من الممكن أن تعوض عائدات الهيدروكربون في حال أو عند نضوب الأخير. ولقد تم تقديم مطالب بشأن تطوير موارد إيرادات غير نفطية من حين لآخر، لكن لم تتخذ الكثير من الإجراءات أو لم تتخذ من الأساس، ولقد تزايدت بعض الرسوم المتعلقة بالخدمات الحكومية، مؤثرة في الغالب على الزوار الأجانب أو المغتربين المقيمين، لكنها لم ترتقِ كثيرًا بوصفها نسبة من الإيرادات الكلية، كما لا تعتبر الضرائب على التجارة الدولية عالية على وجه التحديد، حيث أنها تتضارب مع نزعة العولمة بموجب منظمة التجارة الدولية. وهناك الضرائب المفروضة على دخل الشركات، لكنها غير نافذة بشكل جاد، بينما تم اقتراح الضرائب المفروضة على الدخل الشخصي والتي تقتصر على المغتربين، مع العواقب الواضحة المتمثلة في التعجيل بموجة من التهديدات بتقديم الاستقالات ما لم يتم الحفاظ على صافي الراتب. ولقد اقتصر شكل فرض الضرائب الذي تم تقديمه ببعض بلدان الخليج على ضريبة القيمة المضافة بمعدل منخفض للغاية، وتعتبر ضريبة القيمة المضافة، باعتبارها ضريبة استهلاك، أشد وطأة على الأشخاص الذين يتوجه دخلهم في الأغلب إلى الاستهلاك، وهم الأشخاص ذوي الدخل المنخفض.

وتعد مقاومة فرض الضرائب أمرًا طبيعيًا تمامًا، لكنها تكتسب أهمية متزايدة في سياق دول الخليج الريعية، ويتمثل جوهر ماهية الدولة الريعية في أن الإيرادات تكون منبثقة عن باقي دول العالم، ثم يُعاد توزيعها على السكان الوطنيين من خلال الإنفاق الحكومي، وتتم إعادة التوزيع على نحو غير متكافئ للغاية، لكن على الأغلب يستفيد كافة أصحاب الأجور من عملية إعادة التوزيع بصورة مباشرة أو غير مباشرة ولا يساهموا بالتالي في الإيرادات الحكومية. ولقد تصاعدت مشكلة إدخال نماذج جديدة من فرض الضرائب، نظرًا لكون إيرادات النفط، على الرغم من تقلباتها، متوفرة، إذًا لماذا يتعين على الحكومة التخلي عنها، مثلما فعلت النرويج بقيامها بفرض الضرائب على مواطنيها؟، إن تطوير فرض حديث للضرائب، يتطلب مجهودًا مستدامًا على مدى العديد من السنوات، وإذا كان من الممكن إيجاد مبرر له في الأوقات التي تنخفض فيها أسعار النفط، إلا أنه سرعان ما يتبخر بمجرد ارتفاع الأسعار مرة أخرى. والأهم من ذلك أن خلق نظام فرض ضرائب حديث يتم عرقلته نتيجة انعدام الشرعية الديمقراطية.

وطالما من غير الممكن تأسيس قدرة مالية بين عشية وضحاها، فربما يكون التأخير في تطوير هذه الأداة غير مستدام في الواقع، وتتعلق هذه المسألة بالاستدامة السياسية أكثر من الاستدامة الاقتصادية، بمعنى أن العائق يتمثل في الطبيعة الريعية للدولة وعدم استعداد هيكل السلطة للتطور نحو الشرعية الديمقراطية، ويُضاف إلى ذلك انعدام القاعدة الخاضعة للضرائب، نظرًا لكون معظم المواطنين موظفين لدى الحكومة، إلى جانب اعتماد القطاع الخاص المفرط على العمالة الوافدة الرخيصة، ويتناول مقال "إسحاق ديوان". إن الاعتماد طويل الأجل على حشود العمال المغتربين المتناوبين باستمرار يتسبب في تراجع الإنتاجية وتهميش المواطنين من التوظيف البناء.

لذلك، تتطلب الاستدامة أن يتم متابعة الهدف المتمثل في الحد من الاعتماد على الأجانب بشكل نهائي مع الإصرار عليه، والذي أضحى سياسة حكومية رسمية، وذلك في خطط التنمية المؤلفة من خمس سنوات متتالية، والتي تم وضعها على الأقل منذ أوائل الثمانينيات، ومن المتوقع أن يكون هناك معارضة من القطاع الخاص ويتعين التغلب عليها.

ويعتبر كل من تزايد الإنتاجية، وتقليل الاعتماد على العمالة الوافدة الرخيصة، وعرض فرص عمل جيدة الأجر للمواطنين، هي أبرز الخطوات التنموية التي يحتاج القطاع الخاص تقديمها، حيث لن يعتبر التنوع أمرًا إيجابيًا، إذا كان يعني أن العديد من الصناعات التي يتم تطويرها يمكنها الصمود فقط إذا تم ضمان حصول الأجانب المستمر على الأعمال منخفضة الأجر، حيث تعد فقط المشروعات التي يمكنها عرض التوظيف المحتمل للمواطنين هي المستدامة بحق، كما يتعين دفع الصناعات الحالية نحو إعادة الهيكلة من خلال رفع الأجور تدريجيًا للأجانب حتى تصل إلى مستوى يمكن للمواطن أن يجده مقبولاً لديه.

* مدير برنامج الماجستير في الطاقة الدولية بكلية باريس للشؤون الدولية

الاستدامة المالية ونصيب الفرد من المواد الهيدروكربونية في دول مجلس التعاون

عاملان لتعزيز الاستدامة المالية: ترسيخ الضريبة وخفض هيكل الأجور في الإنفاق

ما تزال اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي معتمدة على نحوٍ كبيرٍ على قطاع الهيدروكربون من حيث تكوين الناتج المحلي الإجمالي وبصفته مصدر لإيرادات الحكومة وقاعدةً للتصدير. وتعتبر دول مجلس التعاون الخليجي الأكثر مرونة حاليًا وأكثرها قدرةً على مجاراة البيئة التي تشهد انخفاض أسعار النفط، وهي تلك الدول التي تمتلك احتياطي كبير من الغاز والنفط بالنسبة لأعداد السكان فيها (دول غنية بالهيدروكربون بالنسبة لنصيب الفرد). وترتكز هذه الدول على أسس مالية قوية تتمثل في قلة الديون وارتفاع احتياطي النقد الأجنبي، وهذه الأسس تدعم استدامتها الاقتصادية بالرغم من أنها تتعامل بدرجة كبيرة مع قطاع الهيدروكربون. ولا يعني ذلك أن هذه الدول لا ينبغي أن تسعى لتنويع اقتصاداتها، ولكنه يوضح أن القوة المالية لهذه الدول تؤدي إلى ضغط أقل على الاقتصاد أثناء فترات انخفاض الأسعار وفترات الإصلاح. ومن ثمَّ، لا ترتبط الاستدامة المالية على الأغلب بدرجة التنويع الاقتصادي في هذه المرحلة. فالتنويع المالي كان وما زال ضعيفًا إلى حدٍ كبيرٍ في جميع أنحاء المنطقة، حيث ما زالت إيرادات الهيدروكربون هي المصدر الرئيسي للدخل. وامتلاك بعض الدول لكميات كبيرة نسبيًا من الإيرادات غير النفطية في الإيراد الإجمالي قد يكون مجرد انعكاس لضعف مخزون الهيدروكربون لديها، أكثر من كونه تنوع في قاعدة الإيرادات (خاصةً الضرائب) وضعف مستويات الدعم. فنحن نوضح أن التنويع المالي هو مجرد جانب واحد فقط من التنوع الاقتصادي الشامل.

مونيكا مالك وثيرومالاي ناجيش

إن توسيع نطاق القاعدة الاقتصادية سيدعم أيضًا زيادة الإيرادات غير النفطية (إلى جانب فرض الضرائب والرسوم الحكومية)، على الرغم من أن فترات التقشف المالي قد تشكِّل عائقًا أمام أهداف الحكومة لتطوير القطاعات غير النفطية. ولهذا يُعد وجود الاستدامة المالية لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي أمرًا بالغ الأهمية في وقتٍ شهدت فيه المنطقة نجاحًا محدودًا نسبيًا في توسيع قاعدتها الاقتصادية (تكوين الناتج المحلي الإجمالي) على نحوٍ أكبر بما يتجاوز مستويات ما قبل ٢٠١٤.

١. التنوع في مخزونات الهيدروكربون في دول مجلس التعاون الخليجي

يُعد حجم احتياطيات الهيدروكربون للفرد عاملاً هامًا للاستدامة المالية حاليًا أكثر من مجرد حجم احتياطيات الهيدروكربون نفسه أو إيرادات الهيدروكربون كنسبة من الإيراد الإجمالي. واعتمادًا على مخزونات الهيدروكربون للفرد، يمكن **تقسيم دول مجلس التعاون الخليجي بشكلٍ عام لقسمين:**

- دول أكثر ثراءً بالهيدروكربون بالنسبة للفرد: تمتلك هذه الدول احتياطيات كبيرة من النفط والغاز بالنسبة لأعداد سكانها. وهي تتضمن الكويت وقطر والإمارات (تتصدرها أبو ظبي).
- دول أقل ثراءً بالهيدروكربون بالنسبة للفرد: تمتلك هذه الدول احتياطيات أقل نسبيًا من النفط والغاز بالنسبة لأعداد سكانها. وهي تتضمن البحرين وعمان والسعودية. ومن ضمن هذه المجموعة، تقع عمان والبحرين عند مستويات أضعف نسبيًا.

إن معدل الهيدروكربون للفرد مهم خاصة في دول مجلس التعاون نظرًا للعلاقة بين الدولة والمواطنين، أي العقد الاجتماعي. وببسيط العبارة، يرجع عائد الهيدروكربون (وإدارة الدولة) في الأطر الاقتصادية لدول مجلس التعاون إلى الحكومة،

شكل 1 – مخزون الهيدروكربون في دول مجلس التعاون الخليجي حسب عدد السكان في كل دولة

برميل لكل فرد، اعتمادًا على الاحتياطي الكلي

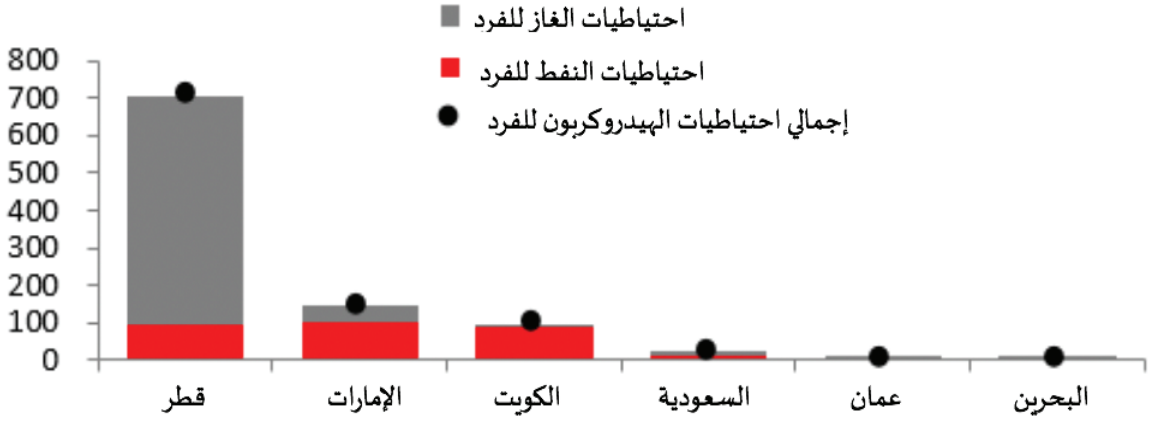

المصدر: تقديرات بنك أبو ظبي التجاري

شكل 2 – انعكاس مخزون الهيدروكربون في دول مجلس التعاون الخليجي للفرد على الحساب الجاري والأرصدة المالية

% من الناتج المحلي الإجمالي، 2017

المصدر: صندوق النقد الدولي، وكالات إحصائية إقليمية، تقديرات بنك أبو ظبي التجاري

ثم يُوزَّع ويُستخدم من أجل رفاهية السكان والبلد ككل، مما يعني أيضًا أن هناك إطار لدعم المواطن منذ ولادته حتى وفاته بطرق عديدة، بما في ذلك التعليم المجاني والرعاية الصحية، والمرافق ذات الأسعار المدعمة بقدر كبير، والأراضي، والتمويل الرخيص لبناء الأماكن السكنية. فضلاً عن ذلك، كان القطاع العام وما زال من أهم مصادر توظيف المواطنين، كما أن قاعدة الضرائب محدودة. ولذلك، عند حساب مخزون الهيدروكربون، نستخدم مواطني دول مجلس التعاون الخليجي؛ لأن هؤلاء هم السكان الذين تدعمهم الحكومة بموجب العقد الاجتماعي. أما السكان الأجانب فيميلون إلى التأقلم مع الدورات والمتطلبات الاقتصادية. وثمة بوادر لحدوث تغير في هذا العقد الاجتماعي، خاصةً مع انخفاض سعر النفط وارتفاع أعداد السكان المحليين. وقد شهدت المنطقة بالتأكيد انخفاضًا في الدعم، وفرض الرسوم وبعض الضرائب منذ ٢٠١٥م، وفي الوقت نفسه، يعني النمو السكاني الكبير أن الجيل الأصغر سنًا من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي قد لا يكون قادرًا تمامًا على الاعتماد على الدولة في توفير الوظائف. ولكن يبقى العقد الاجتماعي قائمًا إلى حد كبير بالرغم من هذه التغيرات التدريجية.

لقد نتج عن طبيعة اقتصاد تلك الدول وأثر العقد الاجتماعي أن الدول التي تمتلك ثروة أكبر من النفط والغاز يقل إنفاقها بشكل عام من دخل الهيدروكربون الخاص بها لدعم سكانها. ويعني ذلك أيضًا أن هذه الدول أصبحت تمتلك فوائض مالية كبيرة وتراكمات في احتياطي النقد الأجنبي طوال فترات ارتفاع أسعار النفط. كما أنها شهدت إلى حدٍ كبير عجز أقل واحتاجت لتعديلات مالية أقل لإحداث توازن في ميزانيتها.

أ- مخزون الهيدروكربون من خلال مؤشرات مالية واقتصادية مختلفة

ينعكس مخزون الهيدروكربون لدى دول مجلس التعاون الخليجي في عدد من المؤشرات المالية والاقتصادية، بما في ذلك ما يلي:

شكل ٣: مجلس التعاون الخليجي: أسعار النفط المعادلة للموازنة المالية Fiscal budget breakeven oil price

	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
البحرين	٧٦	٨١	٩٩	١١٢	١١٦	١١٩	١١٦	١١٨	١٠٧	١٠٣
عمان	٦٥	٦٦	٧١	٨١	٨٣	٩٦	١٠٣	٩٦	٨٩	٨٤
السعودية	٥٧	٦٥	٦٧	٧٨	٧٩	٩٢	١٠٦	٩٥	٩٦	٧٨
الإمارات	٤٤	٦٦	٧٠	٧٤	٧٧	٧٦	٨٣	٦٥	٦٠	٦٥
قطر	٢٩	٢٧	٣٣	٣٨	٤٣	٥٠	٥٤	٥٠	٥٣	٥٧
الكويت	٣٤	٢٩	٤٥	٤٣	٤٩	٥٢	٥٦	٤٩	٤٧	٥١

المصدر: معهد المالية الدولية (IIF)

● **سعر النفط المعادل للموازنة** Budget breakeven (BBE) oil price: وهو سعر النفط المطلوب لكي تتوازن أي موازنة مالية، ولقد هبطت أسعار النفط المعادلة للموازنة لمجلس التعاون الخليجي منذ الذروة بين عامي ٢٠١٤-٢٠١٧م؛ نظرًا لتقليل حكومات مجلس التعاون الخليجي من الإنفاق وإدخالهم للإصلاحات المالية. ولدى الدول الأكثر ثراءً بالهيدروكربون بالنسبة لنصيب الفرد أسعار نفط معادلة للموازنة أقل، إلى جانب سعر نفط معادل خارجي منخفض. ويوضح ذلك مرة أخرى بأن الكثير من الموارد الهيدروكربونية يتم إنفاقها على مواطني البلد.

● **الدين المستحق إلى إجمالي الناتج المحلي:** لدى الدول الأقل ثراء بالهيدروكربون بالنسبة لنصيب الفرد مستويات دين حكومية أعلى بشكل عام بالتناسب مع إجمالي الناتج المحلي، ولقد تسببت كل من حالات العجز المالي في كل من البحرين وعمان، في متطلبات تمويل أكبر، ودين حكومي أكثر تسارعًا. ويتسبب هذا الصعود في رصيد الدين في المزيد من الإنفاق الحكومي الذي يتم تخصيصه لمدفوعات الفائدة وخدمة الدين، ولقد تنبأت كابيتال إيكونومكس، وهي هيأة استشارية بحثية اقتصادية، مؤخرًا بإمكانية وصول مدفوعات الفائدة للبحرين إلى ما يعادل ١٥-٢٠٪ من إجمالي الإنفاق بحلول ٢٠٢٠م، ومع ذلك، لا تزال مدفوعات الفائدة تمثل نسبة ضئيلة من الإنفاق الكلي بالنسبة لمعظم دول مجلس التعاون الخليجي.

● **موقف احتياطي التداول الأجنبي:** تمكنت الدول الأقل ثراء بالهيدروكربون بالنسبة للفرد من إنشاء احتياطي تداول أجنبي

ملحوظ، مما يعكس الفوائض المالية الهائلة لديهم خلال أوقات أسعار النفط المرتفعة. وعلاوة على ذلك، فلقد كان هناك ضغط أقل لسحب هذه الاحتياطيات من أجل تغطية أوجه العجز المالي. ويوفر الدخل من تلك الاحتياطيات، والذي تستثمره في الأغلب صناديق الثروات السيادية، مصدر دخل إضافي (استثمار)، فهو بطريقة أخرى يشكل صورة من صور التنوع، كما يمكن الاستعانة به في دعم مقاومة التقلبات الاقتصادية خلال أوقات انخفاض أسعار النفط. وتماشيًا مع نسبة الهيدروكربونات، فإن نصيب الفرد من احتياطات التداول الأجنبي يرتفع في الدول الأكثر ثراء بالهيدروكربون بالنسبة للفرد، عن نظيره في الدول الأقل ثراء بالهيدروكربون بالنسبة للفرد.

- **التصنيفات السيادية:** تنعكس كذلك كل من أوضاع احتياطي التداول الأجنبي ومستويات الدين الحكومي في التصنيفات السيادية لدول مجلس التعاون الخليجي، إذ لدى الدول الأكثر ثراء بالهيدروكربون بالنسبة لنصيب الفرد تصنيفات أعلى بشكل كبير، مدعومةً باحتياطيات التداول الأجنبي الهائلة ومستويات الدين المنخفضة. ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم من التعديل الحاد في سعر النفط، فلم تشهد كل من أبو ظبي والكويت أي تخفيض في درجات التصنيف عبر أي من أبرز هيآت التصنيف الثلاث منذ ٢٠١٤، وعلاوة على ذلك، تظل تصنيفاتهما من بين التصنيفات الأقوى دوليًا، وتتجسد التصنيفات في تكلفة الاقتراض وعلاوة المخاطرة، مع كون الدول الأقل ثراء بالهيدروكربون بالنسبة لنصيب الفرد، أكثر عرضة للتغيرات في الاتجاهات، بما يشمل الصعيد العالمي والاعتماد على تدفقات رؤوس الأموال.
- **نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي والبطالة:** تجسيدًا لحقيقة أن الموارد القليلة نسبيًا يتعين الاستفادة منها في دعم المواطنين، تتجه الدول الأقل ثراء بالهيدروكربون بالنسبة لنصيب الفرد للحصول على نصيب أعلى للفرد من إجمالي الناتج المحلي، بالإضافة إلى قوة الإنفاق. كما أنه من المرجح أن تتراجع مستويات البطالة للمواطنين، على الرغم من كون البيانات الإقليمية ضعيفة في هذا الصدد. كما تتجه الدول الأكثر ثراء بالهيدروكربون بالنسبة لنصيب الفرد لأن يكون لديها نسبة أكبر من الوافدين لمراعاة عدد سكانها القليل نسبيًا بالنسبة لحجم الاقتصاد.

بطبيعة الحال هناك أوجه تباين داخل مجلس التعاون الخليجي استنادًا إلى السياسات الحكومية والفعالية، فخلال أوقات ارتفاع أسعار النفط، شهدت الكويت فوائض مالية كبيرة بشكل ملحوظ باعتبارها نسبة من إجمالي الناتج المحلي (٢٠٠٥-٢٠٠٨)، نظرًا لإحراز الحكومة تقدمًا محدودًا نسبيًا بخططها الاستثمارية؛ ويعزى ذلك جزئيًا إلى العلاقة الصعبة بين الحكومة والبرلمان. وفي الوقت نفسه نجد أن الدين الحكومي قد ارتفع في قطر بنهاية ١٩٩٠م، ليصل إلى ٧٤,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ١٩٩٩م، نظرًا للاقتراض بهدف تطوير صناعة الغاز. ومع ذلك، تسبب الارتفاع في عائدات الغاز في تراجع حاد في الدين الحكومي بنسبة ٨,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠٧م، إلى جانب ارتفاع احتياطيات التداول الأجنبي. وبشكل عام، استخدمت دول مجلس التعاون الخليجي العائدات القوية من النفط بين عامي ٢٠٠٢-٢٠١٤م، من أجل تقليل مستويات الدين وإنشاء احتياطيات تداول أجنبية؛ ولهذا، فلقد دخلوا دورة سعر النفط المنخفض بمركز مالي أفضل مما كان في السنوات السابقة.

٢. زخم الإصلاح المالي

منذ نهاية ٢٠١٤م، اكتسبت وتيرة الإصلاح المالي في مجلس التعاون الخليجي زخمًا ملحوظًا، ويتسم ذلك بأهمية خاصة نظرًا للآتي: ١- عدد السكان الشباب الهائل ومعدلات نمو السكان من المواطنين السريعة، و٢- التحديات الهيكلية متوسطة إلى طويلة الأجل التي تواجه سعر النفط، والتي تشمل التكنولوجيا الحديثة (الطَفْل ومصادر الطاقة المتجددة).

باتت الإصلاحات المالية أكثر اتساعًا من تلك التي شوهدت في حالات هبوط سعر النفط السابقة، مما يفيد بأن تلك المناطق التي كانت تعتبر حساسة في السابق تعد الآن منفتحة على التغير والإصلاح. فعلى سبيل المثال: تم تقليل الإعانات المالية، وهو ما لم يحدث بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٠م، عندما كان الضبط المالي الرئيسي يتم عبر تقليص الإنفاق، ومثل إدخال ضريبة القيمة المضافة في كل من السعودية والإمارات في الأول من يناير لعام ٢٠١٨م، وهو ما يعد تطورًا ملحوظًا بالنسبة لمجلس التعاون الخليجي، حيث شكل ذلك خطوة مبدئية حيوية في تطوير الإيرادات الضريبية في المنطقة التي كان لديها قاعدة ضريبية هشة. ومع ذلك، فلقد استقرت الوتيرة الكلية للإصلاح المالي بطريقة ملحوظة منذ ٢٠١٧م، وهو ما يبرز جزئيًا الإصلاح الهش وصعوبة استدامة برنامج إصلاح متعدد السنوات. كما تسبب الضعف في الزخم

تطبيق ضريبة القيمة المضافة في السعودية والإمارات منذ يناير ٢٠١٨ خطوة حيوية في تطوير الإيرادات الضريبية في المنطقة

الاقتصادي نتيجة التعديلات المالية في تقييد قدرة الاقتصاد على استيعاب تدابير جديدة، ومن الجدير بالذكر أن الارتفاع في سعر النفط كان أحد العوامل الحاسمة التي دعمت الوتيرة الأكثر تدرجًا للضبط المالي في ٢٠١٧م، وعلى وجه الخصوص في النصف الثاني من ٢٠١٧م.

أ. التعديل الهائل الذي تقوده الدولة

لقد كان هناك درجات متفاوتة من التباين في وتيرة الإصلاح عبر دول مجلس التعاون الخليجي منذ ٢٠١٤م، حيث كانت كل من الإمارات، ثم السعودية، هما الأكثر نشاطًا في إدخال الإصلاحات المالية ويعكس ذلك أهمية العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأخرى في تحديد قدرة الحكومات الإقليمية على المضي قدمًا مع الإصلاحات المالية. ومع ذلك، نؤمن بأن نسبة الهيدروكربون تلعب دورًا قويًا، بما في ذلك أوجه التباين في متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بين السكان من المواطنين عبر المنطقة، وكذلك مقدرتهم على استيعاب التعديلات المالية، ولا سيما على أساس تراكمي.

ولقد ركزت الإمارات في البداية على الكثير من التعديلات المالية والتقليص في الإنفاق، فلقد جاءت وتيرة إصلاح الإعانات المالية في أبو ظبي وتوسيع وزيادة الرسوم الحكومية، بشكل ثابت وتدريجي منذ أوائل عام ٢٠١٥م. ولقد كان هناك مرحلتين أساسيتين من إصلاحات الإعانات المالية: ١- في نهاية ٢٠١٥ ويناير ٢٠١٦، و٢- في يناير ٢٠١٨م، وكان لحركة زيادة الأسعار بعدد من المجالات في آن واحد أثرًا قويًا على السكان في فترات معينة، وذلك مقارنةً بنهج أكثر تدرجًا، ومع ذلك، فلقد تضاءل أثر الجولة الثانية من إصلاحات الإعانات المالية على المواطنين السعوديين وإدخال ضريبة القيمة المضافة، بعد ذلك بفترة وجيزة، مع إدخال مجموعة من البدلات لموظفي القطاع العام، فضلاً عن ان التراجع في المزايا التي يقدمها القطاع العام في السعودية كان فقط لفترة قصيرة ثم سرعان ما تم التراجع عنه.

ولقد شهدت دول مجلس التعاون الأربع الأخرى حركة إصلاح اقتصادي مستقرة، حيث لم يكن هناك أية إصلاحات رئيسية في قطر منذ ٢٠١٧م، وفي أعقاب النزاع الإقليمي، انصب تركيز الحكومة على تحقيق الاستقرار ودعم الاقتصاد. وفي الكويت، كانت هناك معارضة شعبية كبيرة للإصلاح المالي بقيادة مجلس الأمة، والذي يعتبر أكثر سلطة تشريعية مستقلة في الكويت، كما تشكل عائقًا أمام الحكومة في إحراز تقدم فيما يخص إصلاحاتها المالية. وفي البحرين، ما يزال دعم مجلس التعاون الخليجي الواسع، حيويًا لبرنامج الاستثمار؛ نتيجة الإصلاحات المالية المحدودة.

وتحتل الإمارات، من وجهة نظرنا، بما تمتلك من نصيب الفرد من حصة الهيدروكربون المرتفعة، إلى جانب حركة الإصلاح المالي الكبيرة، المركز المالي الأقوى بين دول مجلس التعاون الخليجي. وعلاوة على ذلك، فإنها تستفيد من طبيعة اقتصاد دبي الأكثر تنوعًا، والذي على الرغم من ذلك لم يكن بمنأى عن الهبوط في سعر النفط، نظرًا للتراجع في الطلب الإقليمي.

كما اتخذت كذلك عوامل أخرى أهمية في حركة الإصلاح المالي وقدرة الحكومات على إنفاذ الإصلاحات، ومع ذلك، فما زالت هناك بعض المؤشرات التي تفيد بكون حصص الهيدروكربون لا تزال أحد تلك العوامل، ولا سيما في القدرة على خفض الإنفاق الحكومي، إضافة إلى تمكن كل من الإمارات، وقطر، والكويت، من قطع الإنفاق الحكومي بنسبة أكبر من السعودية، وعمان، والبحرين. وتتجه الدول الأقل ثراء بالهيدروكربونات للفرد إلى المزيد من الإنفاق على الأجور والرواتب باعتبارهما نسبة كلية من الإنفاق، على الرغم من تكاليف خدمة الدين الآخذة في الارتفاع كذلك مع مستويات الدين المرتفعة. إضافة إلى ذلك، ونظرًا إلى نصيب الفرد المرتفع من إجمالي الناتج المحلي في الدول الأكثر ثراء بالهيدروكربونات بالنسبة لنصيب الفرد، فمن الممكن لسكانهم أن يستوعبوا الإصلاحات المالية بسهولة أكبر على الرغم من كونها بالطبع مهمة للقطاعات الأخرى، والتي تشمل تغييرًا في العقد الاجتماعي. كما يوفر السكان المغتربون الأوسع نطاقًا بالنسبة إلى السكان المحليين في الدول الأكثر ثراء بالهيدروكربونات بالنسبة للفرد، إصلاحات مالية أكبر. وعلى الجانب الآخر، يعد مواطنو الدول الأقل ثراء بالهيدروكربون بالنسبة لنصيب الفرد، هم الأكثر تضررًا من جراء إصلاحات الإعانات المالية، مما سيؤدي في بعض الحالات إلى انتكاسات كبيرة، فضلاً عن اتجاه الحاجة إلى الإصلاح إلى أن تكون أكبر بهذه الدول.

وبالنظر إلى المستقبل، فمن وجهة نظرنا ثمة عاملين أساسيين في تعزيز الاستدامة المالية: ١-ترسيخ القاعدة الضريبية، و٢- خفض هيكل الأجور في الإنفاق الحكومي. فإصلاحات الإعانة المالية تعد أمرًا ضروريًا في بعض الدول، وستكتسب عدد من العوامل أهمية في تطوير القاعدة الضريبية، وتشمل هذه العوامل: الحد من دور القطاع العام، وتحسين مناخ الأعمال التجارية، وإطار لدعم نمو القطاع الخاص. فضلاً عن أهمية تطوير القطاع الخاص خلق فرص العمل للشباب.

* بنك أبو ظبي التجاري

تمثيل النساء في البرلمانات الخليجية (٢٢,٥٪) و(٢٠٪) في الإمارات والسعودي

التنمية المستدامة في الخليج: توطين الوظائف وتقليل الاعتماد على النفط واقتصاد المعرفة

قامت دول مجلس التعاون وانطلاقًا من استراتيجية التنمية الشاملة ٢٠٠٠-٢٠٢٥ بوضع الخطط التنموية الهادفة لتحقيق الأهداف الواردة في هذه الاستراتيجية، وكان حصاد ذلك أن جميع دول مجلس التعاون تصنف اليوم ضمن مجموعة الدول التي تتمتع بتنمية بشرية مرتفعة جدًا وفقًا لدليل التنمية البشرية لعام ٢٠١٨م. وبالرغم من الإنجازات المتحققة والتي ترجمت في تحقيق أغلب الغايات الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية (٢٠٠٠-٢٠١٥م)، غير أن دول المجلس تواجه بعض التحديات لاسيما فيما يتعلق بانعكاسات ظاهرة التغير المناخي، والتركيبة السكانية التي قادت إلى ظاهرة الاغتراب الاجتماعي، علاوة على تحديات تحقيق التنويع الاقتصادي. سوف نستعرض في هذا المقال ما حققته دول المجلس من إنجازات في التنمية المستدامة، وبيان أهم التحديات التي تواجه تحقيق هذه الإنجازات، واقتراح السبل الكفيلة للتصدي لهذه التحديات في ظل المتغيرات والتحولات الدولية.

د نوزاد عبد الرحمن الهيتي

أولاً منطلقات التنمية المستدامة في دول مجلس التعاون:

١-الرؤى المستقبلية:

وضعت كافة دول مجلس التعاون رؤى مستقبلية تستهدف تحقيق التنمية المستدامة، فرؤية السعودية ٢٠٣٠ تعتمد على ثلاثة محاور هي: المجتمع الحيوي (تعزيز القيم الإسلامية والهوية الوطنية، تمكين حياة عامرة وصحية) والاقتصاد المزدهر (تنمية وتنويع الاقتصاد، زيادة معدلات التوظيف) والوطن الطموح (تعزيز فاعلية الحكومة، وتمكين المسؤولية الاجتماعية)، أما رؤية البحرين ٢٠٣٠ فترتكز على ثلاثة مبادئ أساسية هي الاستدامة والعدالة والتنافسية. بينما رؤية الكويت ٢٠٣٥ تؤكد على تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار، يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي، وتشجع فيه روح المنافسة وترفع كفاءة الإنتاج، وترسخ القيم وتحافظ على الهوية الاجتماعية وتحقق التنمية البشرية والتنمية المتوازنة، وتوفر بنية أساسية ملائمة وتشريعات متطورة وبيئة أعمال مشجعة".

كما أكدت رؤية قطر ٢٠٣٠ على تحويل قطر بحلول عام ٢٠٣٠ إلى دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة وتأمين استمرار العيش الكريم لشعبها جيلاً بعد جيل. واعتمدت رؤية عمان ٢٠٤٠ على ثلاثة محاور رئيسية هي: "الإنسان والمجتمع" و "الاقتصاد والتنمية" و" الحوكمة والأداء المؤسسي". كما أكدت رؤية الإمارات ٢٠٢١ على الأولويات الوطنية التالية: اقتصاد تنافسي معرفي مبني على الابتكار، بيئة مستدامة وبنية تحتية متكاملة، نظام صحي بمعايير عالمية، نظام تعليم رفيع المستوى، مجتمع آمن وقضاء عادل، مجتمع متلاحم يحافظ على هويته.

٢- استراتيجية التنمية الشاملة البعيدة المدى لدول مجلس التعاون (٢٠٠٠-٢٠٢٥).

إن تحقيق الغاية المحورية لاستراتيجية التنمية التكاملية لدول المجلس إنما يتم في إطار المفهوم الشامل للتنمية المستدامة، ومن ثم فإن الهدف الاستراتيجي الأول يتمثل في: ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة التي تقوم عليه الجهود التكاملية خلال الأمد الزمني لتحقيق هذه الاستراتيجية. حيث يؤكد هذا المفهوم على أن التنمية هي عملية متواصلة عبر الأجيال وأنها نتاج تفاعل البشر مع الموارد المتاحة والممكنة والظروف والمعطيات السائدة بما يؤدي إلى الارتقاء المستمر بالمجتمع وكفاءته في استخدام الموارد البشرية والمادية والتقنية. ويتطلب ذلك تبني المسارات التالية:

- الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة والاعتماد بصورة مستمرة على الأسس الملائمة لتخصيص الموارد المادية والإنسانية.

- الاستفادة القصوى من الإمكانات التقنية وتكييف استخدامها لاحتياجات النمو المتواصل والارتقاء بالقدرات الإنسانية.
- الحافظ على البيئة.
- تعميق الفهم بالوظائف الحديثة للدولة التي تكفل التنمية المستدامة وتحقق السياسات التي تضمن الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وكفاءة الأداء الإنمائي.
- اشراك كافة مؤسسات المجتمع في الجهود التنموية والتعامل الجاد مع خيارات المجتمع وأولوياته.
- الارتقاء بالقدرات المؤسسية للدولة وإيجاد البيئة الجيدة للسياسات العامة الاقتصادية والاجتماعية.
- إيجاد البرامج الوقائية لحماية بعض الفئات الاجتماعية كبرامج التأمين ضد البطالة وبرامج الرعاية الاجتماعية.
- تأكيد العلاقات المتبادلة بين العمل المنتج ومجالات التنمية البشرية.
- مشاركة القوى العاملة في الأنشطة الاقتصادية المنتجة وضمان حقوقها والتأهيل المستمر لأعدادها الداخلة إلى سوق العمل.
- تفعيل قوة السوق وصيانة أساسيات الاقتصاد الحر.

٣-الخطط والاستراتيجيات الوطنية للتنمية:

قامت دول المجلس انطلاقًا من رؤاها الوطنية، ومواكبة للتطورات في المواثيق التنموية الدولية كإعلان الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠٠٠، فقد قامت أغلب دول مجلس التعاون بوضع خططها التنموية الهادفة إلى تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة.

جدول (١) الخطط والاستراتيجيات التنموية في دول مجلس التعاون

الدولة	الخطط / الاستراتيجية التنموية	الفترة الزمنية للخطة
السعودية	خطة التنمية السابعة خطة التنمية الثامنة خطة التنمية التاسعة خطة التنمية العاشرة	(٢٠٠٠-٢٠٠٤) (٢٠٠٥-٢٠٠٩) (٢٠١٠-٢٠١٤) (٢٠١٥-٢٠١٩)
عُمان	خطة التنمية الخمسية السادسة خطة التنمية الخمسية السابعة خطة التنمية الخمسية الثامنة خطة التنمية الخمسية التاسعة	(٢٠٠١-٢٠٠٥) (٢٠٠٦-٢٠١٠) (٢٠١١-٢٠١٥) (٢٠١٦-٢٠٢٠)
الكويت	الخطة الإنمائية الخمسية الخطة الإنمائية الخمسية الخطة الإنمائية الخمسية الخطة الإنمائية الخمسية	٢٠٠٠/٢٠٠١ -٢٠٠٤/٢٠٠٥ ٢٠٠٥/٢٠٠٦ -٢٠٠٩/٢٠١٠ ٢٠١٠/٢٠١١-٢٠١٤/٢٠١٥ ٢٠١٥/٢٠١٦-٢٠١٩/٢٠٢٠
قطر	استراتيجية التنمية الأولى استراتيجية التنمية الثانية	٢٠١١-٢٠١٦ - ٢٠١٨-٢٠٢٢
الإمارات	استراتيجية حكومة الإمارات	٢٠١٤-٢٠١٦- ٢٠١٧-٢٠١٩

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مواقع وزارات وأجهزة التخطيط والتنمية بدول مجلس التعاون

ثانيًا- تقييم أداء دول مجلس التعاون في تحقيق التنمية المستدامة:

قطعت دول مجلس التعاون شوطًا كبيرًا خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨) لتحقيق تطلعات شعوبها نحو حياة أفضل وتنمية بشرية مرتفعة ونمو اقتصادي مستدام وبيئة تقل فيها المخاطر على صحة وحياة الإنسان، ويمكن تقييم الأداء التنموي لدول المجلس وفق المؤشرات التالية التي تغطي الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية:

١) دليل التنمية البشرية:

يقيس دليل التنمية البشرية الذي يصدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، متوسط الإنجاز في ثلاثة أبعاد للتنمية البشرية هي: الحياة المديدة والصحية، والمعرفة

دليل التنمية البشرية للأمم المتحدة: دول مجلس التعاون حققت الغايات المرسومة في تحقيق رفاهية أفضل لمواطنيها خلال (٢٠٠٠-٢٠١٧)

والمستوى المعيشي اللائق، والمؤشرات المكونة للدليل هي: العمر المتوقع عند الولادة والعمر المتوقع لسنوات الدراسة ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي.

يشير المشهد التنموي في دول مجلس التعاون خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٧) إلى أنها استطاعت أن تحقق الغايات المرسومة في تحقيق رفاهية أفضل لمواطنيها، ويظهر ذلك جليًا في مجال الصحة، حيث ارتفعت متوسطات الأعمار ما بين (٧٨,٣) سنة كحد أقصى و (٧٤,٣) سنة في السعودية كحد أدنى وفي مجال التعليم، حيث ارتفع العمر المتوقع لسنوات الدراسة ما بين (١٦,٩) سنة في السعودية كحد أعلى و(١٣,٤) سنة في قطر كحد أدنى. وفي مستويات المعيشة المعبر عنها بنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، الذي ارتفع هو الآخر ويتراوح ما بين (١١٦,٤) ألف دولار في قطر كحد أقصى و (٣٦,٣) ألف دولار في عُمان كحد أدنى لعام ٢٠١٧.

جدول (٢) دول مجلس التعاون في مؤشر التنمية البشرية لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٧

الدولة	٢٠٠٠			٢٠١٧		
	الترتيب	قيمة الدليل	التصنيف	الترتيب	قيمة الدليل	التصنيف
الإمارات	٤٦	٠,٨١٢	تنمية بشرية مرتفعة	٣٤	٠,٨٦٣	تنمية بشرية مرتفعة جدًا
قطر	٥١	٠,٨٠٣	تنمية بشرية مرتفعة	٣٧	٠,٨٥٦	تنمية بشرية مرتفعة جدًا
السعودية	٧١	٠,٧٥٩	تنمية بشرية متوسطة	٣٩	٠,٨٥٣	تنمية بشرية مرتفعة جدًا
البحرين	٣٩	٠,٧٨٤	تنمية بشرية متوسطة	٤٣	٠,٨٤٦	تنمية بشرية مرتفعة جدًا
عمان	٧٨	٠,٧٥١	تنمية بشرية متوسطة	٤٧	٠,٨٢١	تنمية بشرية مرتفعة جدًا
الكويت	٤٢	٠,٨٠٤	تنمية بشرية مرتفعة	٥٦	٠,٨٠٣	تنمية بشرية مرتفعة جدًا

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعامي ٢٠٠٢ و ٢٠١٨

يلاحظ بأن جميع دول مجلس التعاون تصنف اليوم ضمن مجموعة الدول التي تتمتع بتنمية بشرية مرتفعة جدًا، وهي تحتل مواقع متقدمة في ترتيب الدول في تقرير التنمية البشرية ٢٠١٨.

٢- مؤشر الأداء البيئي:

ويُعد مؤشر الأداء البيئي الذي يصدر عن مركز القانون والسياسات البيئية بجامعة ييل من أهم المؤشرات المعتمدة لتقييم أداء التنمية البيئية المستدامة من خلال (٩) قطاعات هي: التأثيرات البيئية، جودة الهواء، المياه والصرف الصحي، الموارد المائية، الزراعة، الغابات، مصائد الأسماك، التنوع الحيوي والموئل، وتغير المناخ والطاقة.

وتجدر الإشارة إلى تحسن مواقع جميع دول مجلس التعاون في مؤشر الأداء البيئي ما بين عامي ٢٠١٠و٢٠١٨، وارتفعت قيمة المؤشر بنسبة (٤٤,٧٪) في الإمارات وبنسبة (٣٩,٨٪) في قطر وفي البحرين بنسبة (٣١,٣٪) وبنسبة (٢١,٩٪) في الكويت، وبنسبة (١١,٨٪) في عمان وبنسبة (٣,٩٪) في السعودية.

جدول (٣) ترتيب دول مجلس التعاون بحسب مؤشر الأداء البيئي (٢٠٠٨- ٢٠١٨)

الدولة	٢٠٠٨		٢٠١٨	
	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر
قطر	١٢٢	٤٨,٥	٣٢	٦٧,٨٠
الكويت	١١٣	٥١,١	٦١	٦٢,٢٨
الإمارات	١٥٢	٤٠,٧	٧٧	٥٨,٩٠
السعودية	٩٩	٥٥,٣	٨٦	٥٧,٤٧
البحرين	١٤٥	٤٢,٠	٩٦	٥٥,١٥
عمان	١٣١	٤٥,٩	١١٦	٥١,٣٢

Source: Yale Center for Environment Law & Policy, Yale University, Environmental Performance index 2010, 2018

ثالثًا- التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في دول مجلس التعاون:

يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجلس التعاون مواجهة التحديات التي تؤثر على النمو الاقتصادي المستدام وتفعيل سياسات التنويع الاقتصادي وإصلاح الخلل في الهيكل السكاني وفي أسواق العمل، علاوة على التقليل من الاضرار الناجمة عن التغير المناخي، وفيما يلي بيان بأهم التحديات:

١) تحديات التنويع الاقتصادي:

بالرغم من أن جميع الرؤى المستقبلية التي وضعتها دول مجلس التعاون قد أكدت على أهمية وضع برامج لتنويع الاقتصاد بهدف الانتقال بالاقتصادات الخليجية من اقتصادات أحادية المورد إلى اقتصادات ترتكز على التنوع، بيد أن مؤشرات التنويع الاقتصادي تشير إلى استمرار قطاع الهيدروكربون في الهيمنة على الناتج المحلي الإجمالي، وعلى هيكل الصادرات.

أ) مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي:

يُعد قطاع النفط القطاع الأكثر فعالية في تحريك اقتصادات الخليج وفي معدلات النمو الاقتصادي، حيث مازال هذا القطاع يشكل قرابة النصف من الناتج المحلي لبعض دول مجلس التعاون الكويت وقطر والسعودية بالرغم من مرور نحو عقد من الزمن.

جدول (٤) مساهمة قطاع النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون ٢٠٠٠ و ٢٠١٨

الدولة	٢٠٠٠	٢٠١٨	نسبة الزيادة أو الانخفاض
الإمارات	٣٣,٦	٢٥,٩	٧,٧-
البحرين	٤٣,٦	١٨,٣	٢٥,٣-
السعودية	٤١,٤٨	٤٣,٢٢	١,٧٤+
عمان	٤٩,٢	٣٦,٩	١٢,٣-
قطر	٦٠,٤	٤٨,١	١٢,٣-
الكويت	٤٨,٢	٤٧,٠	١,٢-

المصدر: من احتساب الباحث بالاعتماد على المواقع الإلكترونية لأجهزة التخطيط والإحصاء

ب) صادرات النفط كنسبة من إجمالي الصادرات:

بالرغم من الجهود التي بذلتها دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨) لتنويع قاعدة صادراتها والتخلص من هيمنة النفط والغاز، غير أننا نلاحظ بأن حصة صادرات النفط والغاز من الصادرات الإجمالية لدول مجلس التعاون مازالت تشكل أكثر من ثلثي صادرات دول المجلس باستثناء الإمارات والبحرين.

جدول (٥) النسبة المئوية لصادرات النفط والغاز إلى مجموع الصادرات في دول مجلس التعاون ٢٠٠٠-٢٠١٧

الدولة	٢٠٠٠	٢٠١٧	نسبة الزيادة أو الانخفاض
الإمارات	٥٥,٣	٥١,٦	٣,٧-
البحرين	٧٥,٧	٣٢,٠	٤٣,٧-
السعودية	٩١,٦	٧٧,٤	١٤,٢-
عمان	٨٣,٦	٧٢,٤	١١,٢-
قطر	٩٣,٣	٨٥,٧	٧,٦-
الكويت	٩٣,٦	٩٠,٥	٣,١-

Source: GOIC, Gulf Statistical Profile .Various Issues

٢) تحدي الخلل في التركيبة السكانية وفي سوق العمل:

يتمثل الخلل في التركيبة السكانية في دول مجلس التعاون في تقلص حجم السكان المواطنين بالنسبة للوافدين، وكذلك اضطراب نسبة النوع في المجتمعات الخليجية، وأيضًا في ميزان القوى العاملة، وفيما يلي توضيح لذلك.

أ- الخلل في حجم السكان: يقصد به تقلص حجم السكان المواطنين بالنسبة لحجم السكان الوافدين، حيث تشير أحدث الإحصاءات إلى أن عدد السكان غير المواطنين في دول المجلس مجتمعة قد تخطى النصف (٥٢٪)، وتخطت النسبة (٨٨٪) في كل من قطر والإمارات، وتجاوزت الثلثين في الكويت.

جدول (٦) نسبة السكان غير المواطنين في مجلس التعاون لعام ٢٠١٨

الدول	نسبة المواطنون٪	نسبة غير المواطنين ٪
الإمارات	١١,٥	٨٨,٥
البحرين	٤٥,٠	٥٥,٠
السعودية	٦٢,٣	٣٧,٧
عُمان	٥٤,٩	٤٥,١
الكويت	٣١,٠	٦٩,٠
قطر	١٢,٠	٨٨,٠
المجموع	٤٨,٠	٥٢,٠

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات أجهزة التخطيط والإحصاء بدول مجلس التعاون

وغني عن البيان، فإن الفرق بين نسبة المواطنين والوافدين بات يشكل نحو (٨٨,٥٪) و(٨٨,٠٪) (٦٩٪) في الإمارات وقطر والكويت على التوالي، وهذا يعني أن سكان هذه الدول باتوا يمثلون أقلية في بلدانهم.

ب-الخلل في القوى العاملة: تشكل ظروف العمل التي تعانيها القوى العاملة في القطاع الخاص في دول مجلس التعاون تحديًا أخر أمام دول المنطقة، حيث يمثل الأجانب ما بين (٥٦و٩٤٪) من إجمالي القوى العاملة في دول المجلس، لكنها بلغت نحو (٨٨,٢٪) من معدل العمالة في القطاع الخاص على مستوى المنطقة عمومًا في عام ٢٠١٠م.

ويلقي هيمنة العمالة الأجنبية على أسواق العمل في دول مجلس التعاون على انخفاض حجم العمالة المواطنة بصورة كبيرة في ظل سيطرتها على (٧٠٪) من إجمالي القوى العاملة الخليجية، المسألة التي انعكست على معدلات البطالة في دول مجلس التعاون لاسيما بين المواطنين.

جدول (٧) نسبة العمالة الأجنبية من إجمالي العمالة في دول مجلس التعاون

الدول	١٩٩٩	٢٠٠٨	٢٠١٨
الإمارات	٩٠,٤	٨٥,٠	٩٠,٠
البحرين	٦٣,٢	٦٧,٧	٦٠,٠
السعودية	٥٥,٨	٥٠,٦	٧٥,٢
عُمان	٦١,٧	٧٤,٦	٧٠,٠
الكويت	٨٢,٠	٨٣,٢	٨١,٩
قطر	٨٧,١	٩٤,٣	٩٤,٠
الإجمالي	٦٤,١	٦٦,٩	٧٠,٠

المصدر، مسوح القوى العاملة بدول مجلس التعاون

رابعًا- ضعف المشاركة السياسية للمرأة الخليجية:

لا تزال نسبة مشاركة المرأة الخليجية في الحياة السياسية محدودة بالرغم من أن التشريعات والدساتير قد أعطت لها الحقوق كاملة سواء في المشاركة والترشح للانتخابات، وكذلك أكدت على حقها في تولي المناصب الرفيعة بالأجهزة الحكومية.

١- نسبة النساء في البرلمانات الوطنية:

شهدت العشرية الثانية من القرن (٢١) دخول المرأة الخليجية ولأول مرة في البرلمانات الوطنية في دول مجلس التعاون، وتفاوت دول مجلس التعاون في نسب التمثيل البرلماني للنساء، ففي الوقت التي وصلت النسبة إلى (٢٢,٥٪) و(٢٠٪) في كل من الإمارات والسعودية على التوالي، نجدها تبلغ (١٠٪) في قطر و(٨٪) في البحرين و(٤٪) في الكويت، ولم تتخط (١,٣٪) في عُمان.

جدول (٨) المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الدولة	٢٠٠٠		٢٠١٨	
	عدد المقاعد	النسبة من الإجمالي	عدد المقاعد	النسبة من الإجمالي
الإمارات	٠	٠	٩	٢٢,٥٪
البحرين	٠	٠	٤	٨٪
الكويت	٠	٠	٢	٤٪
السعودية	٠	٠	٣٠	٢٠٪
عمان	٠	٠	١	١,٢٪
قطر	٠	٠	٤	١٠٪

https://data.albankaldawli.org/indicator/sg.gen.parl.zs

ولا تزال جميع نسب التمثيل البرلماني للنساء في برلمانات دول مجلس التعاون دون المتوسط العالمي (٢٤,٣٪) لعام ٢٠١٨م. ويمكن القول بأن ارتفاع نسبة تمثيل المرأة في المجلس الاتحادي بدولة الإمارات ومجلس الشورى جاء بموجب قرارات حكومية.

أ- نسبة النساء في مجالس الوزراء: مازالت نسبة النساء اللواتي يتبوأن مناصب وزارية منخفضة جدًا باستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة التي يشكل النساء فيها حوالي (٢٧٪) من إجمالي عدد الوزراء في التشكيل الوزاري لعام ٢٠١٨م. بينما يقتصر تمثيل النساء في مجلس الوزراء في قطر والبحرين على حقيبة واحدة، حيث تتولى سيدة وزارة الصحة في كلا البلدين.

وصفوة القول، فإن انخفاض مستوى المشاركة السياسية للمرأة في دول مجلس التعاون هو نتيجة لمنظومة القيم والأعراف الثقافية، علاوة على افتقار عدد كبير من النساء الخليجيات للخبرات والمهارات اللازمة في القيادة وتنظيم الحملات الانتخابية.

جدول (٩) عدد النساء الوزيرات في دول مجلس التعاون لعام ٢٠١٨

الدولة	العدد الإجمالي للوزراء	عدد النساء الوزيرات	النسبة من الإجمالي
الإمارات	٢٩	٨	٪٢٧,٦
البحرين	١٨	١	٪٥,٥
السعودية	٢٨	٠	٪٠
عمان	٢٩	٢	٪٦,٩
الكويت	١٨	٢	٪١١,١
قطر	١٨	١	٪٥,٥

المصدر: تم احتساب النسبة من الباحث بالاعتماد على المواقع الإلكترونية لمجالس الوزراء في دول مجلس التعاون.

ثالثًا- تحديات التغير المناخي:

سجل إجمالي انبعاثات الكربون من الوقود الأحفوري ارتفاعًا كبيرًا مع زيادة الانبعاث بسبب التوسع الصناعي السريع، وكانت حصة الفرد من الانبعاثات غريبة نوعًا ما وتعكس ليس الإنتاج المتزايد فقط، وإنما أيضًا التغيرات في إعداد السكان مع استخدام عمالة وافدة لتلبية احتياجات التوسع في العمل.

جدول (١٠) إجمالي انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون وحصة الفرد منه "ألف طن متري لكل سنة"

الدولة	٢٠٠٥				٢٠١٤			
	انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون		حصة الفرد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون		انبعاث ثاني أكسيد الكربون		حصة الفرد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون	
	الكمية	الترتيب عالميًا	الكمية	الترتيب عالميًا	الكمية	الترتيب عالميًا	الكمية	الترتيب عالميًا
السعودية	١٠٤,٠٦٣	١٥	٤,٤	١٤	١٥٩,٢٥٨	٨	١٩,٥	٧
الإمارات	٣٨,٠٦٠	٣٢	٩,٠	٣	١٢٧,٨٠٢	١٠	٢٣,٣	٥
الكويت	٢٣,٦١٨	٤٢	٩,٤	٢	٣٤,٥٩١	٣٨	٢٥,٤	٣
قطر	١٢,٥٩٨	٦٠	١٢,١	١	٩٨,٠٠١	١٣	٤٥,٤	١
عمان	١١,٢٨٥	٦٦	٤,٤	١٣	٤٥,٠٠١	٣٣	١٥,٤	١٣
البحرين	٥,٨٠٧	٧٩	٧,٨	٤	٢٨,٣٧٥	٤٠	٢٣,٤	٤

https://data.albankaldawli.org/indicator/en.atm.co2e.pc
https://data.albankaldawli.org/indicator/EN.ATM.CO2E.GF.KT

وتجدر الإشارة إلى أن حصة دول مجلس التعاون من إجمالي انبعاث ثاني أكسيد الكربون على المستوى العالمي بلغت (٧,٤٪)، وهذا يعكس تزايد استخدام الوقود الأحفوري، وأن النمو الصناعي يتقدم بخطى متسارعة، ما يتطلب اتخاذ ما يلزم لتخفيف نسبة انبعاث ثاني أكسيد الكربون، فمن المتوقع أن تزداد مساهمة دول مجلس التعاون في هذا الانبعاث خلال العشرية الثالثة.

وختاماً نقول بأن عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة بدول مجلس التعاون تتطلب من هذه الدول تسريع خطى توطين الوظائف لاسيما في القطاع الخاص، واتخاذ خطوات ملموسة باتجاه التقليل من الاعتماد على النفط من خلال التوجه نحو اقتصاد المعرفة، وكذلك فتح المجال أكبر للمرأة للمشاركة في العملية السياسية من خلال تأهيلها بدورات لرفع مستوى قدرتها القيادية، علاوة على التحول نحو اقتصاد قليل الكربون من خلال تحسين كفاءة أنظمة الطاقة، وإحداث تغييرات هيكلية فيها.

* أستاذ زائر بجامعة الأنبار-العراق

أدوار غير تقليدية لتفاعل ثقافي عالمي قائمة على جهود منظمة لرفع القدرة

دور المؤسسات الثقافية الخليجية في التنمية الاقتصادية: الواقع والمأمول

تعاني معظم المنطقة العربية بشكل عام من غياب دور المؤسسات الثقافية والمثقفين في التنمية الاقتصادية والمجتمعية، ومعظم المؤسسات الثقافية ما زالت هشة وضعيفة، ولا توجد مواقف مشهودة للمؤسسات الثقافية يمكن أن نعتبرها مساهمة في التنمية باستثناء بعض المؤسسات التي يمكن أن نشير لإسهاماتها في مجال التنمية الاقتصادية والمجتمعية في بلادها، فالأنشطة الثقافية اسم القوة الناعمة، وتُنعَت الدول التي حققت نجاحًا كبيرًا في مجال الأنشطة الثقافية بأنها دول حضارية متقدمة، بل الحضارة نفسها تعرف بأنها مجموعة الأنشطة الثقافية التي تنتشر في مجتمع ما وتشكل وتبلور هويته. وبالتالي فإن دمج التحليل الثقافي والتغير الثقافي في مزيج عوامل تصميم السياسات والمشروعات قد يؤدي إلى تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية.

د. محمود عزت عبد الحافظ

ويمكننا أن ننطلق بتجاوز الأدوار التقليدية للمؤسسات الثقافية في المجتمع (مثل: إحياء التراث، تشجيع الحركة الفنية، التعريف بالحركة الثقافية والتراث والقيم، النشر والترجمة والندوات والمحاضرات والمؤتمرات والمهرجانات والمعارض ...الخ)، والبحث في الأدوار غير التقليدية والتي يمكن من خلالها تحقيق تنمية اقتصادية شاملة وتسليط الضوء على أبرز تلك المشروعات في الخليج العربي والتي حققت تغييرًا ملموسًا فيما يخص التنمية الاقتصادية والمجتمعية.

فالمجتمعات وبالأخص العربية عنيدة في المحافظة على بناها التقليدية. غير أن تجارب التغيير يعتمد التغيير الثقافي على المثقفين المتنورين لتأطير مجتمعهم بمؤسسات ثقافية تغرس في الرأي العام فكرة التقدم والعقلانية.

ولا شك أن التوجه إلى الاهتمام بدور الثقافة، كعامل أساسي يؤثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي بشكل عام وفي منطقة الخليج العربي بشكل خاص، هو توجه صحيح وجدير بالتشجيع.

دور المؤسسة الثقافية في التنمية الاقتصادية:

وهنا نتطرق لمفهوم "ثقافة التنمية" فهي التفاعل المتبادل بين الثقافة والتنمية، وأن العلاقة وثيقة بين الثقافة السائدة في مجتمع ما وبين مستوى نموه وتقدمه الاقتصادي والاجتماعي. وبعبارة أخرى تتضمن ثقافة التنمية في مضمونها الأعمق القيم والممارسات التي تسود لدى الجماعة، والتي ينعكس أثرها على عملية التنمية دفعًا أو تعويقًا. ولما كانت كل ثقافة تمتلك أنماطًا مستقاة من القيم (التي تعكس معايير السلوك) لذلك يمكن القول بأن هناك أنماط ثقافية تدفع إلى التنمية والتطور، وأنماط أخرى تبعث على الجمود وإعاقة التطور.

فالمفهوم الشامل للتنمية يعني القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية، رفع مستوى المعيشة، الارتقاء بنوعية الحياة، زيادة قدرة المجتمع على الاحتفاظ بذاته ومصالحه وقيمة الجوهرية، من خلال بناء القدرات الذاتية اقتصاديًا وسياسيًا وثقافيًا بما يسهم في استمرارية أو استدامة التطور والنمو. وتحقيق الرقي الحضاري من خلال التوعية، والإشارة التنموية بهذا المعنى حق أصيل من حقوق الإنسان.

فمايكل بورتر وهو أحد المنظرين في هذا التخصص يرى أنه بدلاً من التركيز على أن هناك خصائص ثقافية معينة لازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، هو يرى بأن "الثقافة الاقتصادية العالمية" هي التي ستدفع كل مجتمع نحو الإنتاجية والقيم التي تفضي إلى ثقافة عالمية يطبعها كثير من التجانس. ويعرف الثقافة الاقتصادية بأنها "المعتقدات، والاتجاهات والقيم التي

دمج التحليل الثقافي والتغير الثقافي في مزيج عوامل تصميم السياسات والمشروعات قد يؤدي إلى تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية

تؤثر على ماله علاقة بالأنشطة الاقتصادية للأفراد، والمنظمات، والمؤسسات الأخرى". وفي رأيه أن الحقبة الأخيرة توضح أن في إمكان الأمم تعديل ثقافتها الاقتصادية وبسرعة في ظل الظروف المناسبة. وأن من الخطر اليوم، وفي ظل اقتصاد عالمي تتوفر فيه إمكانيات الوصول إلى المعرفة والتقنية المتقدمة، الاعتماد الكامل على التفسيرات الشاملة للرخاء الاقتصادي مثل الجغرافيا والمناخ أو القيم الدينية. ونظرًا للتطور الهائل في مجال تدفق المعلومات والانترنت فلقد زادت الإمكانيات أمام المواطنين في العالم كله للتعرف على أنماط السلوك الناجح في أماكن أخرى. وعليه فقد زاد التقارب في الرأي في العالم حول ما يجب القيام به لتحقيق الرخاء الاقتصادي.

ولكن التحرك العملي في طريق التغيير الثقافي لا يخلو من العقبات، فموضوع الثقافة يثير العديد من الإشكاليات والتي قد تدفع البعض إلى محاولة تلاشيه، فقضية الثقافة، مثلاً، يمكن أن تثير حساسيات قبلية وعرقية وشخصية بإثارة أن بعض الثقافات أكثر تفوقًا من غيرها.

وعليه فإنه من الضروري أن يتم دمج التغيير الثقافي في إطار التنظير، والتخطيط، والبرمجة لتحقيق التنمية الاقتصادية، وضرورة استيعاب مبادرات التغيير الثقافي الخارجية بما يتماشى مع الثقافة المحلية.

كما أن التنمية الاجتماعية تكمن في إيصال القيم والرقي إلى الأجيال القادمة والحالية من خلال التوعية لكافة شرائح المجتمع، وأيضًا فتح أفق الإبداع لدى الشباب ومناقشة أفكارهم التي تعاصر المجتمعات المتقدمة وتطوير مواهب ومهارات الشباب وفتح قنوات الاتصال بينهم وبين بعض المسؤولين وجعلهم يشعرون بأن لديهم دور هام في المجتمع وعدم تهميش أي فئة من فئات المجتمع ذلك يعمل على الحراك الاجتماعي.

الأدوار غير التقليدية للمؤسسات الثقافية:

لقد مكّنت العائدات النفطية الثقافة الخليجية بأن تمتلك مؤسسات ثقافية حديثة ومتطورة ومتعددة سواء على المستوى التعليمي أو على المستوى البحثي أو على المستوى الصحفي أو حتى على مستوى النشر.

ولقد سمح لتحسن مستوى المعيشة وانتشار الصحافة الحديثة والتفاعل مع الثقافات العربية والأجنبية الأخرى وتطور تكنولوجيا المعلومات وشبكة الانترنت على ارتفاع المستوى الثقافي لدى المواطنين في منطقة الخليج العربي وظهور إبداعات ثقافية في جميع المجالات. وإذ نرى أن ذلك التطور الثقافي يجب أن يكون له دور في خلق قاعدة اقتصادية حديثة، فعلى الرغم من جميع الإمكانات التي توفرت للثقافة الخليجية المعاصرة وامتلاكها لبنية حديثة ومؤسسات قادرة، إلا أن مازالت تحتاج إلى وضع قوالب جديدة وأفكار غير تقليدية، فالمؤسسة الثقافية داخل الدولة الواحدة غير محدودة النطاق في ظل العولمة، فتطورت أدوار المؤسسات الثقافية داخل الدولة وأصبحت غير تقليدية خصوصًا بعد ما ازدادت قيمة المجتمع المدني في الآونة الأخيرة.

فالتجديد والعمل غير التقليدي لا يعني التغريب وإلغاء الثقافة العربية والإسلامية، ولكنه لا يعني الجمود ورفض التطور أيضًا، فالمطلوب هو أدوار غير تقليدية ناتجة عن تفاعل ثقافي عالمي وقائمة على جهود منظمة ومبرمجة لرفع القدرة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، فعلى سبيل المثال وليس الحصر:

- تأهيل الشباب للالتحاق بسوق العمل من خلال دورات الحرف أو نماذج المحاكاة التي تقام بها تدريبات لعدة مجالات سواء محاكاة مؤسسات داخلية أو خارجية.
- التبادل الشبابي والذي تقوم به مؤسسات ثقافية والذي يسهم في خلق فرص معرفة جديدة وعلاقات دبلوماسية غير مباشرة بين الدول من خلال المؤسسات الثقافية.
- محاربة التطرف والفكر العنيف وتجديد الخطاب الديني عبر المؤسسات الثقافية.
- خلق آليات وبرامج ومشروعات لمعالجة القضايا الشائكة في المجتمع.
- تمكين المرأة في عدة مجالات ومحاربة الأمراض المجتمعية مثل التحرش والإدمان وغيرها.
- تبني بعض المبادرات والتي تهدف إلى ترجمة تطبيقات عملية هدفها تسريع النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية.
- اتخاذ خطوات عملية لتشجيع التغيير الثقافي في المدارس والمساجد والكنائس وأماكن العمل.
- تدشين برامج بحثية شاملة لتغطية الجوانب النظرية والتطبيقية وذلك بهدف دمج تغيير القيم والمواقف في مجالات سياسات التنمية، والتخطيط، والبرمجة.

* نائب مدير المشروعات الخاصة ـ مكتبة الإسكندرية ـ مدرس العلوم السياسية بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا ـ مصر

يرتفع الطلب على الطاقة عام ٢٠٤٠ بـ ٣٠٪ لمواكبة النمو وزيادة السكان إلى ٩ مليارات

تأثير ثلاثي الأبعاد للطاقة على التنمية: الاقتصاد ـ المجتمع ـ البيئة

تلعب الطاقات المتجددة أدوارًا مهمة في تحقيق التنمية المستدامة رغم أن الأبحاث الخاصة بها انطلقت صدفة منذ ثلاثينيات القرن الماضي فإنها لازالت تثير نقاش الكثيرين، خصوصًا بعد أزمة الطاقة خلال سبعينيات القرن الماضي والتي انعكست على الحياة الاقتصادية والاجتماعية لأغلب المجتمعات، فمشكلة النفط لسنة ١٩٧٣م، أسهمت في توجيه الدول الصناعية نحو التفكير في بعض البدائل لتحقيق الاستقلالية والأمن الاقتصاديين وقد نجحت في هذا الصدد العديد من الدول كالصين، الدانمارك، إيسلندا وألمانيا. قامت الولايات المتحدة الأمريكية بسن أول قانون لسياسة الحفاظ على الطاقة لسنة ١٩٧٥م، لتسهيل الحصول على طاقة نظيفة تواجه فيها مختلف التحديات البيئية (التغيرات المناخية) والاقتصادية (من خلال توفير فرص للشغل)، فضلاً عن وجود فوائد صحية يستفيد منها الناس خصوصًا وأن ٦ ملايين شخص يلقون حتفهم سنويا نتيجة التلوث الهوائي في بعض الأماكن المغلقة والمفتوحة بسبب حرق الوقود الأحفوري. وفي هذا الصدد أسهمت البلدان المتقدمة في حرق هذا الوقود الذي تأثرت به المنطقة الجنوبية من الكرة الأرضية، وبذلك تكون هذه الدول التي قامت بتلويث بيئة الدول النامية ملزمة بتعويض الدول المتضررة عبر تسديد "ديونها المناخية" وفق تعبير بيا رنادا الكاتبة الفليبينية.

د. محمد لكريني

تستهدف مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة الخاصة بالطاقة المستدامة للجميع SE4ALL تحقيق التنمية، حيث حددت هذه المبادرة ثلاثة أهداف يُنتظر تحقيقها سنة ٢٠٣٠م، والمرتبطة: بحصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة، مضاعفة المعدل العالمي لتحسين كفاءة استخدام الطاقة ثم مضاعفة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي، وقد تعهدت الدول النامية بالالتزام بتوفير حصول الجميع على الطاقة والتحول إلى الطاقة المتجددة والحد من تبني الوقود الأحفوري. تبنت ١٥ دولة سنة ٢٠٠٥م، سياسات داعمة للطاقة المتجددة قبل أن تصبح ٩٥ دولة فيما بعد أي أن الزيادة تضاعفت بحوالي ست مرات.

أضحى لمنظمة الأمم المتحدة لأول مرة هدف إنمائي ذو صلة بالطاقة حيث حظي بالإجماع من قبل المجتمع الدولي خلال شهر سبتمبر من سنة ٢٠١٥م، والذي يقضي بـ"حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة"، رغم أن هذا الهدف الأممي يلاقي في طريقه العديد من الصعوبات لتنزيله.

الطاقات المتجددة والتغيرات المناخية

تتداخل العديد من العوامل التي تسهم في تلويث النظام البيئي العالمي من قبيل النمو الديمغرافي، الأنشطة البشرية التي تَستغل مختلف الموارد النباتية والحيوانية والطاقية، التطور الصناعي والتكنولوجي والاقتصادي، النزاعات والحروب، التوسع العمراني ثم انبعاث الغازات الدفيئة من المعامل والمصانع (ثاني أوكسيد الكربون، الميثان، وأوكسيد النيتروس..)، الأمر الذي دفع بالمجتمع الدولي إلى إبداء بعض المحاولات الهادفة إلى التقليص من حجم التلوث الحاصل سواء في الماء أو الهواء أو التربة في مختلف الدول، وتبقى مساهمة ومسؤولية الدول في هذا الشأن متفاوتة ما بين دول الشمال ودول الجنوب، بل الأكثر من ذلك أكدت العديد من التقارير على:" أن استمرار الزيادة في انبعاثات الغازات الدفيئة سيؤدي إلى مزيد من الاحترار والتغيرات في جميع مكونات النظام المناخي"، لذلك تظهر أهمية الطاقات المتجددة في الظرفية الراهنة لمزاوجتها بين تحقيق التنمية ومواجهة التغيرات المناخية.

حددت ٢٠ دولة عربية أهدافًا استراتيجية للطاقة المتجددة

واعتمدت ٩ دول حوافز لتطوير استخدام تقنيات الطاقة المتجددة

إن معظم الصناعات الثقيلة في الظرفية الحالية ترتكز على الطاقة البترولية، خصوصًا وأن جل القطاعات الاقتصادية (الصناعة، النقل، الزراعة، والتعدين) يطول استمرارها بوجود النفط، غير أن المؤشرات البيئية والاقتصادية أكدت على تقادم هذا المصدر المهم على مستويين، المستوى الأول تم التأكيد فيه على عدم البقاء أي أن نهايته محدودة وقريبة، أما المستوى الثاني مرتبط بتلويثه للبيئة عند حرقه بسبب استخدامه المفرط في جميع المجالات والقطاعات.

تساهم الدول الكبرى بشكل كبير في تلويث البيئة، ويتجلى هذا التلوث في تقلبات مناخية كثيرة (الفيضانات، الأعاصير، ذوبان الجليد، الجفاف، حرارة مفرطة، انخفاض التساقطات، ارتفاع مستويات البحار..)، كما تظهر آثاره أيضًا من خلال الأضرار التي تلحق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.. بالبلدان النامية نتيجة عدم التزام الدول الصناعية بتنفيذ الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالمجال البيئي.

حذّر العلماء من أن ارتفاع درجات حرارة الأرض خمس درجات إضافية بإمكانها أن تجعل الكوكب خاليًا من غاز الأوكسجين الضروري لاستمرار الحياة، رغم أن بعض الدول كفرنسا اكتشف علماؤها بعض الطرق والوسائل لتخزين نسبة غاز الكربون في الأرض حفاظًا على البيئة والمناخ، غير أن ذلك يبقى غير كافٍ في ظل التزايد المهول للمخاطر المترتبة عن هذا المجال.

نصت المادة ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة على أنه: "للأمين العام أن ينبه مجلس الأمن إلى أية مسألة يرى أنها قد تهدد حفظ السلم والأمن الدولي"، مما يحيل إلى ضرورة تحرّك الأمين العام الأممي وإثارة انتباه مجلس الأمن حتى في القضايا التي تندرج ضمن المجال البيئي، لذا يتعين وضع تفسير واسع لمفهوم حفظ السلم والأمن الدوليين ليشمل المخاطر الناجمة عن النزاعات البيئية والمس بالموارد الطبيعية ومختلف التهديدات البيئية الأخرى.

تفرض الظرفية الراهنة تبني سياسات اقتصادية واجتماعية منزوعة الكربون من أجل الحفاظ على المنظومة البيئية العالمية وجعل التكنولوجيا المتقدمة في خدمة اقتصاد يراعي هذه المنظومة البيئية، بعدما ظهرت في الآونة الأخيرة بعض المخاطر الدولية الجديدة (إيبولا، زيكا، إنفلونزا الأبقار والخنازير..)، لذلك فالانخراط الفعلي لكل الدول في إطار المسؤولية المشتركة التي سبق وأن أكدتها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغيرات المناخية وبروتوكول كيوتو الملحق بها، وتفعيل مبدأ التضامن وتبني خيار الطاقات المتجددة هو ما سيقلص من حدة مختلف المخاطر.

نص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في المادة ١٢ على أن:" الدول الأطراف تقر بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه، ويتم تأمين ممارسة هذا الحق عن طريق تدابير يتعين على الدول اتخاذها من بينها تحسين البيئة الصحية والصناعية"، يتضح من خلال ما سبق اقتناع الدول الأطراف بالاتفاقية بأهمية الحفاظ على الصحة الجسمية والعقلية عبر توفير الأجواء للعيش في بيئة سليمة خالية ولو بشكل نسبي من التلوث الذي أضحت خطورته تهدد الإنسانية جمعاء بشكل أكبر في الظرفية الراهنة.

تكنولوجيا الطاقات المتجددة والتنمية المستدامة

حددت حوالي ٢٠ دولة عربية أهدافًا استراتيجية في مجال الطاقة المتجددة و١٢ دولة عربية أيضًا في مجال كفاءة الطاقة، بينما اعتمدت ٩ دول تقريبًا نُظُم محددة للحوافز المشجعة لتطوير ونشر استخدام تقنيات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، فضلاً عن إصدار مجموعة من القوانين والتشريعات الخاصة بالطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، لكن بالرغم من ذلك فلازال انخراط الدول العربية في هذا المجال لا يرقى إلى المستوى المطلوب مع اختلاف انفتاحها وإمكانياتها.

تتماشى مصادر الطاقة المتجددة وبخاصة الطاقة الشمسية الضوئية مع بعض المناطق غير المؤهلة للسكن في دول مجلس التعاون الخليجي أكثر من أوروبا، بل الأكثر من ذلك فنصيب الفرد من استهلاك الكهرباء في دول مجلس التعاون الخليجي بما في ذلك التدفئة وتكييف الهواء وتحلية المياه من بين أعلى المعدلات في العالم، إلا أنه بالرغم من ذلك فلا زالت مصادر الطاقة مهمشة في هذه الدول، حيث ولّدت دول هذا المجلس مجتمعة خلال سنة ٢٠١٦ م، طاقة كهروضوئية أقل من ٠,٤٤ تيراواط ساعي مقارنة بسلوفاكيا بحجمها الصغير (٠,٥٣ تيرواط ساعي) التي تضم عُشر سكان بلدان مجلس التعاون الخليجي.

تعتبر الطاقات المتجددة السبيل الذي تلجأ إليه الدول كاستراتيجية بديلة تبعدهم عن التبعية المطلقة للبترول، خصوصًا وأن تكنولوجيات الطاقة المتجددة تنافس الأنظمة الوقودية التقليدية لمواجهة تحديات المستقبل وتوفير القدر الكافي من الكهرباء في المناطق النائية بالشكل الذي لا يُلوّث البيئة.

توجد ثلاث طرق أساسية تؤثر من خلالها الطاقة في التنمية المستدامة:

أولاً الطاقة باعتبارها مصدرًا للمشكلات البيئية، **ثانيًا** الطاقة بوصفها محركًا رئيسيًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، **وأخيرًا** الطاقة باعتبارها آلية لتلبية الحاجيات الضرورية للإنسان بحيث أن هذه السبل الثلاثة تشكل مثلثا للتنمية المستدامة (الاقتصاد، المجتمع والبيئة)، فمن بين القضايا الاجتماعية ذات الصلة بالطاقات المتجددة نجد السخان الشمسي وعمليات تدوير المخلفات الزراعية وتحويلها إلى سماد عضوي، فكل هذه القضايا تسهم في الحد من مشكلة البطالة والفقر مع الحفاظ على الموارد المالية والمادية من الضياع.

ترتبط التنمية الاقتصادية ارتباطًا وثيقًا بالخدمات الطاقية إذ لا يمكن القيام بعمليات التصنيع بدونها، فعند انقطاع هذه الخدمات يترتب عنه حدوث خسائر مالية واقتصادية واجتماعية. يتأثر الغلاف الجوي من التلوث بسبب استخدام الطاقة (الوقود الأحفوري) في مجالات متعددة اقتصادية واجتماعية وبخاصة على مستوى قطاعي الصناعة والنقل، وبذلك فالطاقة آلية لتحقيق التنمية المستدامة في شقيها الاقتصادي والاجتماعي، وفي نفس الوقت أداة تعيق التنمية المستدامة على المستوى البيئي، مما يفرض معه التوجه نحو الطاقات المتجددة والتخلص تدريجيًا من الطاقات التقليدية التي لا تراعي الحفاظ على البيئة.

عرف الإنتاج والاستهلاك العالمي من الفحم تطورًا ملحوظًا حيث انتقل الإنتاج من ١٨٥٣,٥ مليون طن مكافئ

ولّدت دول التعاون مجتمعة عام ٢٠١٦ طاقة كهروضوئية أقل من ٠,٤٤ تيراواط مقارنة بسلوفاكيا ٠,٥٣ تيراواط التي تضم عُشر سكان الخليج

نفطي سنة ١٩٨١م، إلى ٣٩٥٥,٥ مليون طن مكافئ نفطي سنة ٢٠١١م، وفي هذا الصدد أنتجت الصين التي تأتي في الصدارة ما يناهز ٤٩,٥٪، تليها الولايات المتحدة الأمريكية ب ١٤,١٪ من الإنتاج العالمي، ثم أستراليا والهند بحوالي ٦٪ لكل منهما خلال سنة ٢٠١١.

مستقبل تكنولوجيا الطاقات المتجددة في العالم

إن مستقبل الطاقة عالميًا يقر بوجود اتجاهات قوية تتسم بالديمومة لإدخال تغييرات جوهرية على النظام الطاقي العالمي، حيث ركزت هذه الاتجاهات على إدخال تطبيقات الطاقة المتجددة باعتبارها البديل الأنسب لمواجهة التغيرات المناخية والتلوث البيئي، ولتحقيق الأهداف الإنمائية أيضًا. تتصل خطط التنمية اتصالاً وثيقًا بالطاقة، حيث تشكل هذه الأخيرة خصوصًا المتجددة منها الخيار الأمثل في ظل التطور السريع للتكنولوجيا وانخفاض تكاليفها، الأمر الذي جعل مصادر هذه الطاقة أكثر جاذبية في الأسواق العالمية، وفي مقابل ذلك فأكبر عقبة تواجه تطوير الطاقة المتجددة في العديد من البلدان هو السياسات العامة المنظّمة لأسواق الكهرباء والتدفئة ووقود النقل.

رغم أن الطاقات المتجددة لم تتسع رقعتها العالمية ولا زال إنتاج الطاقة الشمسية والريحية والوقود الحيوي يلبي أقل من ٢٪ من الطلب الإجمالي على الطاقة، إلا أنها على المدى البعيد ستصير أكثر تنافسية من حيث مساهمتها في الإنتاج، بل الأكثر من ذلك ففي ظل التطور التكنولوجي يمكنها أن تحل هذه الطاقات المتجددة محل المصادر الأخرى للطاقة على المدى الطويل.

أشارت التوقعات الخاصة بتقرير الطاقة الدولية الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة كسيناريو رئيسي بأنه بحلول سنة ٢٠٤٠ سيبقى الطلب على الكهرباء من هذه المركبات أقل من ٤٪ من إجمالي الطلب على وقود النقل، فكلما استمر الإبداع والابتكار بقدر ما سيصبح استخدام المركبات الكهربائية أكثر جاذبية في دول الخليج في ظل المخاوف والمخاطر البيئية في المجتمعات ذات الدخل المرتفع ليس في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، بل أيضًا في دول مجلس التعاون الخليجي.

إن التنسيق بين مختلف الفاعلين في المجتمع الدولي رهين بوضع سياسات لرفع هذا التحدي الذي يؤثر على البيئة، فقد سبق لاستراتيجية الطاقة لسنة ٢٠٠١م، أن أكدت على أن تنفيذ برنامج حصول الجميع على الطاقة لا زال غير مكتمل وبخاصة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء من جهة، ثم من جهة ثانية يبقى فقر الطاقة في علاقته بانعدام الحصول على الكهرباء أو الأشكال الحديثة من الوقود لأغراض الطهي والتدفئة من أكبر التحديات التي يعانيها العالم النامي الذي تندرج ضمنه الدول العربية بطبيعة الحال. قَدّر برنامج الأمم المتحدة للبيئة عدد الأشخاص الذين لا تصلهم الكهرباء إلى ما يقرب ١,٦ مليار شخص، بينما أزيد من مليار شخص لا زالوا يعتمدون على الوقود التقليدي كالخشب والفحم لغرض التدفئة.

إن توقعات مستقبل الطاقة العالمية حتى سنة ٢٠٤٠م، تشمل سيناريو السياسات الجديدة المرتبط بوصف السياسات الحالية، متوقعين أن يسهم ذلك في توفير المعطيات لصانعي القرار لتحسين النتيجة المتوقعة، أما سيناريو التنمية المستدامة الذي تم إدخاله إلى ٢٠١٧ م – WEO يهدف إلى تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المتعلقة بمواجهة التغير المناخي مع إتاحة الطاقة الحديثة للجميع بحلول سنة ٢٠٣٠م، للتقليل من تلوث الهواء، أما السيناريو ذو الصلة بالسياسات الجديدة فإن التطور الحالي في تحقيق الأهداف الأممية يبلغ أقل من المتوقع، فاحتياجات العالم للطاقة ترتفع بشكل بطيء لكنها سترتفع بحلول سنة ٢٠٤٠م، بنسبة ٣٠ ٪، حيث ينبني هذا التوقع على مؤشرات أساسية مرتبطة بنمو الاقتصاد العالمي بمعدل ٣,٤٪ في السنة وزيادة عدد سكان العالم من ٧,٤ مليار نسمة إلى أزيد من ٩ مليارات نسمة سنة ٢٠٤٠.

١,٦ مليار شخص لا تصلهم الكهرباء وأكثر من مليـاري شـخص يعتمـدون عـلى الوقود التقليدي الخشب والفحم

خاتمة:

تعتبر الدول النامية أقل المناطق تلويثًا للعالم لكن في مقابل ذلك فهي الأكثر تضررًا نتيجة للصناعات المتطورة والمتقدمة للدول الكبرى التي لا تراعي الإضرار بمصالح الدول القريبة منها أو بما سيؤثر على التغيرات المناخية بشكل عام بعد خرقها للاتفاقيات الدولية وعدم الالتزام بها، لذا فتوجه الدول النامية وانفتاحها على المشاريع النظيفة ومنها الطاقات المتجددة يعد من أبرز البدائل الكفيلة بحماية بيئتها وتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وفق ما يتماشى مع إمكانيات دول المنطقة العربية، رغم التكلفة الاستثمارية الكبيرة للطاقات المتجددة وطول فترة استرجاع تكاليف مشاريعها.

* أكاديمي وباحث في العلاقات الدولية-المملكة المغربية

الاستسلام المقيت والمميت في الشرق الأوسط...؟!

١٧ عائقًا أمام تطبيع العلاقات العربية - الإسرائيلية

يدور الحديث في بعض أرجاء العالم العربي عن مطالبة قلة معزولة في الشعوب العربية بـ: "ضرورة التطبيع مع الكيان الصهيوني الغاصب"، بحجة واهية، مضمونها أن" لا مبرر للمقاطعة العربية، وأن التطبيع سيعني غمر العرب بخيرات لا حدود لها، يتكرم بها الصهاينة" ...؟! ومن المؤسف أن يعتقد بعض العرب أن إسرائيل ليست "عدوًا"، رغم كل ما تقوله وتفعله تجاههم، ويتحمسون لعلاقات معها. هذه المشاعر الشاذة جعلت حتى غلاة الصهاينة "يستغربون" هذا الحب العربي المفاجئ، رغم أن إسرائيل تقف وراءه وتشجعه، بكل إمكاناتها. فمن أهم ما تهدف إليه إسرائيل هو كسر الرفض العربي لعدوانها الصارخ، وأطماعها الخطيرة في الأرض العربية، وخطتها الجهنمية لتدمير العروبة والإسلام. وربما لم تتوقع إسرائيل أن يظهر أعراب، يدعون لتطبيع العلاقات مع إسرائيل، رغم أن إسرائيل تزداد كل يوم عداءً وإيذاءً للأمة العربية والإسلامية.

د. صدقه يحيى فاضل

هل التطبيع سينهي هذا العداء، أم سيمكن إسرائيل أكثر من رقاب أعدائها العرب، ويكون " مكافأة" لها على عدوانها وعربدتها وطغيانها ؟! إن شئنا الموضوعية، والواقعية، واتكأنا على البراغماتية، لا بد أن نقول إنه من: المحزن، والمؤسف، والمخزي، أن "تستسلم" الأمة العربية والإسلامية لهذا العدو التافه، حتى مع إصراره على عدم القبول بمتطلبات السلام. رفض غالبية الشعوب العربية للكيان الصهيوني، كما هو الآن، هو خط الدفاع الأخير ضد هذا العدو الأكبر المتربص بهذه الأمة. ولن يتزحزح هذا الرفض، كما يبدو. فما زالت هذه الأمة بخير.

ويبدو أن المتصهينين العرب تنطبق عليهم إحدى الصفات الأربع الشهيرة، ألا وهي: إما مستفيد من إسرائيل، بشكل أو آخر، أو فاسد المشاعر والأحاسيس الإنسانية، أو جاهل بطبيعة وحقيقة وتاريخ الكيان الصهيوني، أو منافق يتملق لأنصار إسرائيل، وداعمي عدوانها، وخاصة أمريكا، باعتبار أن "الطريق إلى قلب أمريكا يمر عبر إسرائيل". أما الإنسان العربي السوي، فإنه لا يمكن أن يقبل بإسرائيل، كما هي عليه الآن. فهذا القبول لا يعني سوى عمى البصيرة، وسوء التقدير. ولعل من المستحسن أن نذكر -مرة أخرى- بأن قبول إسرائيل، بسياساتها الحالية كما هي عليه الآن، وعدم الضغط لإرغامها على إيفاء "متطلبات" السلام، الذي يحقق الحد الأدنى من الحقوق المشروعة للفلسطينيين، يعتبر "خيانة" للذات، ولكل الأمة. وهو يعني: تطبيعًا مجانيًا غبيًا ومقيتًا. وهذا التطبيع المذل والمهين وغير المبرر له تداعيات ونتائج سلبية مروعة، ومرعبة بالنسبة للعرب، نلخص أهمها فيما يلي:

١- خذلان الشعب الفلسطيني، وعدم إنصافه، وتكريس الظلم الفادح الذي أنزل به. وبالتالي، المساهمة في تفاقم هذه المأساة العربية والإنسانية الكبرى.

٢- إن صلة يهود "السفرديم"، وهم يهود الشرق، بفلسطين، لا تبرر إطلاقًا اغتصابهم لفلسطين. أما صلة اليهود "الاشكناز"، وهم يهود الغرب، بالمنطقة فتكاد أن تكون معدومة، ناهيك أن تكون لهم صلة تذكر بأرض فلسطين. وما جاء في بعض الكتب السماوية عن هذه الصلة إنما خص به يهود ذلك الزمان فقط. وليتنا نرجع إلى بعض مؤلفات المؤرخين الموضوعيين، لنعي هذه الحقائق جيدًا، ولا نركن للروايات الصهيونية في هذا الشأن. ومن أبرز من وضح هذه الحقائق المرحوم الدكتور عبد الوهاب محمد المسيري (١٩٣٨ - ٢٠٠٨م). وهو مفكر وعالم اجتماع سياسي مرموق، ويعتبر واحد من أبرز المؤرخين العالميين المتخصصين في دراسة الحركة الصهيونية العالمية. وهو مؤلف "موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية"، هي إحدى أكبر الأعمال الموسوعية العربية في القرن

العشرين. كما صدرت له عشرات المقالات والأبحاث عن إسرائيل والحركة الصهيونية، تميزت بالموضوعية وبكونها مراجع علمية عالمية رصينة. وتحظر حكومة إسرائيل تداول مؤلفاته وأبحاثه.

٣- قيام الدولة الفلسطينية المستقلة يوقف الأحلام الصهيونية المسعورة، ويقف حجر عثرة في طريق السياسات التوسعية الإسرائيلية. فالسبيل الوحيد لاكتفاء شر إسرائيل هذه هو زوالها (المحتمل) أو احتوائها داخل حدود ١٩٦٧م.

٤- إن الحركة الصهيونية لا تستهدف فلسطين وحسب، بل كل العرب والمسلمين. فهي تسعى لإقامة "إسرائيل الكبرى" (من النيل للفرات) على أشلاء الوطن العربي...؟! وهل تمتلك إسرائيل هذه الترسانة الضخمة من الأسلحة التقليدية والاستراتيجية لمواجهة الفلسطينيين ؟!

٥- هذا الكيان السرطاني يعتبر (أو يجب أن يعتبر) ألد أعداء الأمة العربية والإسلامية. ولا يوجد في العالم من هو أشد عداوة للعروبة من إسرائيل. فكيف يأمن العرب جانبها، وتفتح لها الأبواب العربية على مصراعيها ؟!

٦- إن معظم ما يجري بالمنطقة العربية من اضطرابات وقلاقل، بل وجرائم، تسهم إسرائيل -وموسادها- في حصوله. وأمسى هذا الكيان يستمتع بمآسي العرب، ويسعى، على مدار الساعة، لزيادة جراحهم.

٧- على الرغم مما يشاع ويقال عن "التقدم" التقني والصناعي الهائل الذي تتمتع به إسرائيل الآن، إلا أن معظم ما يقال هو محض هراء. فهذه الدويلة العنصرية ما زالت تعيش على الهبات والإعانات الأمريكية الضخمة. صحيح، هناك شيئًا من التقدم العلمي المتميز. ولكن أغلب ما يمكن أن نرجوه من إسرائيل يمكن الحصول عليه من دول أخرى، وربما بتكلفة أقل، وشروط أفضل.

٨- إن إسرائيل هي التي ترفض السلام، بصيغته المجمع عليها عالميًا، ولا تقبل بـ "التعايش" السلمي. فهي تريد أن تكون القوة الآمرة الناهية في المنطقة، بعد العمل على تجزئة وتمزيق ما حولها من كيانات عربية.

٩- لمدينة القدس رمزية مقدسة خاصة لدى العرب والمسلمين، كونها أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين. وإسرائيل تضرب هذه الرمزية بعرض الحائط، وتصر على اعتبار القدس "العاصمة الأبدية" لها. كيف يفرط العرب والمسلمون بالقدس؟!

١٠- يجب على الدول العربية عدم التعلل بما فعله الفلسطينيون والمصريون والأردنيون بإقامة علاقات مع إسرائيل. هؤلاء اضطروا اضطرارًا بحكم كونهم في المواجهة المباشرة مع العدو الصهيوني، لإقامة علاقات (باردة جدًا) مع هذا الكيان. والجميع يعرف ما يعانونه جراء هذه العلاقات المحدودة والفاترة مع الصهاينة الذين يتعاملون معهم باستعلاء. ولا حاجة للدول العربية الواقعة خارج جبهة المواجهة لمثل هذه العلاقات التي تضرها أكثر مما تنفعها، إضافة لإضرارها بالقضية الأم. وهناك عشرات الاتفاقيات والتعهدات العربية التي تحظر إقامة أي دولة عربية علاقة مع إسرائيل.

١١- إن هناك تعاطف دولي وعالمي متزايد داخل الأمم المتحدة، ولدى دول أوروبا وآسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، مع القضية الفلسطينية، ودعوة قوية لدعمها حتى الحل النهائي. ولا يليق بالعرب أن يطبعوا علاقاتهم بإسرائيل، ويسهموا في تصفية هذه القضية، في الوقت الذي يتعاطف فيه غير العرب مع الشعب الفلسطيني.

١٢- إن تمزق الصف الفلسطيني حالة مؤقتة، عملت إسرائيل وأنصارها، على تفاقمها واستمرارها. ويتوقع أن تحقق الحد الأدنى من الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني سيوحد -تلقائيًا- الجبهة الفلسطينية.

١٣- من الصعب نسيان، أو تجاهل الجرائم المروعة التي ترتكبها إسرائيل ضد الفلسطينيين والعرب، والتي تتمثل في مجازر، يقتل فيها المئات من المدنيين، وتهدم البيوت على رؤوس أصحابها، وتملأ المعتقلات بالفلسطينيين، رجالاً ونساءً وأطفالاً... ويجوع ويقهر مئات الآلاف، في غزة وغيرها. وهي الدولة الوحيدة -تقريبًا- التي تضرب بعرض الحائط كل القوانين والأعراف والقرارات الدولية الداعية لوقف عدوانها الذي يندى له جبين الإنسانية الحقة.

١٤- إن أكثر ما يؤلم الكيان الصهيوني هو المقاطعة العربية، ورفض التعامل الاقتصادي والاجتماعي معه. وهي ورقة ضغط كبرى بيد العرب ويجب ألا تلقى هدرًا، ودون حصول العرب على الحد الأدنى من الحقوق المشروعة للفلسطينيين. ومن الغباء أن تهدر هذه الورقة، ومجانًا.

١٥- إن من ضمن العدوان الصهيوني الشامل على الأمة العربية هو قيام إسرائيل، من حين لآخر، بـ "خلق" أعداء للأمة العربية، وتضخيم خطرهم... في محاولة لصرف الأنظار عن عدوانها، وما تبيته للأمة من بغضاء وكيد وتآمر. ونجزم بأن المستجير من العرب بإسرائيل هو كالمستجير من الرمضاء بالنار.

١٦- إن ما يسمى بـ "ديمقراطية إسرائيل" عبارة عن ديمقراطية عنصرية، تسيد اليهود المتنفذين، وتقصي غيرهم، حتى وإن كانوا يهودًا. وهذه "الديمقراطية " لا تعترف بأي حقوق للفلسطينيين.

١٧- إن هزيمة العرب فيما جرى من معارك مع إسرائيل يجب ألا تعني نهاية حرب البقاء الحضارية بين الجانبين. وتكفي هزيمة إسرائيل في معركة واحدة فاصلة لإنهاء طغيانها.

وبناء على ما ذكر، فإن من يستسلم ويقدم على وضع يده في يد إسرائيل بالحالة التي هي عليها الآن، فإنما "يخون" نفسه، ووطنه ومجتمعه وأمته، وغالبًا ما يبوء بخسران في الدنيا، وخزي في الآخرة. "عجبًا من خيانة الذات".

* عضو مجلس الشورى السعودي سابقًا - أستاذ العلوم السياسية بجامعة الملك عبد العزيز - جدة

مهددات الأمن العربي: عسكرة التفاعلات السياسية للقوى الدولية والصاعدة

"توافق الضرورة" بين الدول العربية يعيد تكييف الملفات الإقليمية واستقرار الأمن

تحتل منطقة الشرق الأوسط صدارة أقاليم العالم في كثافة الصراعات المسلحة في العالم والتي بدورها تسهم في تهديد أمن المنطقة، إذ ينطوي الإقليم ومحيطه الجغرافي على ٨ من بين أكثر من ١٠ صراعات حادة على مستوى العالم، موجودة في: سوريا، والعراق، واليمن، والسودان، وتركيا، وأفغانستان، وفي محيطه الإفريقي في جنوب السودان، والصومال. وتحيط بهذه البؤر الصراعية دوائر مضطربة تضم صراعات أخرى، مثل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وصراعات متوسطة الحدة، كالصراع الأهلي في ليبيا، والتوترات دون مستوى الصراع في مناطق متفرقة من الإقليم كما يحدث في الجزائر حاليًا.

د. إيمان زهران

الشواهد العامة ترسخ لفرضية أمنية مفادها أن أزمات الدول الوطنية وتدويلها وإعادة إنتاجها ما بين أطراف الإقليم والقوى الدولية والصاعدة الطامحة للتمدد والنفوذ وكسب دور متقدم ومؤثر بملفات الإقليم للاستفادة منها لخدمة أجنداتها السياسية والاقتصادية والطائفية، تكاد تعصف بأمن الإقليم وتجريده من ثقله ومراكز قوته نحو سيناريوهات عديدة منها: الاضطراب، الأقلمة، التهميش للقوميات، التحلل الذاتي، إعادة إنتاج نمط الكولونالية الجديدة على النسق الغربي الموجه للقطاع الإقليمي العربي.

انطلاقًا من تلك الفرضية، تسعى تلك الدراسة لبيان مهددات الأمن الإقليمي، والذي يمكن تصنيفه لما يقرب من "٧" تهديدات مختلفة وفقًا لمستجدات الوضع الإقليمي وتباين أجندات فواعله خلافًا للتهديدات الأمنية الجديدة والمتعلقة بالنسق العام لخريطة التفاعلات السياسية الدولية وإنعكاسها على الإقليم، وذلك وفقًا للمنظور التحليلي للإجتهادات النظرية لـ "مركب الأمن الإقليمي - Regional security Complex".

ماهية "مركب الأمن الإقليمي - Regional Security Complex":

يُعد باري بوازن أول من استخدم مصطلح المجمع الأمني أو المركب الأمني "security Complex" وذلك لتسهيل التحليل الأمني على مستوى الإقليم، واعتبار المستوى الإقليمي كوحدة تحليل أساسية، تنطلق من خلالها القضايا الأمنية، فالدول تحدد علاقاتها الأمنية من منطلقات إقليمية وليس عالمية، مع بقاء تعاملها مع القضايا العالمية طبعًا، أو الأطراف الخارجية الفاعلية ومختلف القوى المؤثرة على المركب الأمني.

- **المركب الأمني:** مجموعة من الدول ترتبط اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها البعض، بحيث لا يمكن النظر إلى أوضاعها الأمنية الوطنية بمنأى عن بعضها، وانطلاقًا من الإطار النظري "للمركب الأمن الإقليمي" يأتي الإسقاط العملي على خريطة الإقليم، خاصة وأنه مع نهاية الحرب الباردة تبلورت استقلالية "الديناميكيات الأمنية" لا سيما على المستوى الإقليمي، إذ أنتجت ثلاثة تأثيرات أساسية على مفهوم الأمن الإقليمي، **تتلخص في:**

١. التغير في طبيعة الأجندة الأمنية إذ أصبحت تتضمن قضايا وفواعل غير عسكرية.

٢. رفع غطاء القوى العظمى على بعض الأقاليم.

٣. التغير في طبيعة وكثافة اختراق القوة العالمية لمركبات الأمن الإقليمي، في دول العالم الثالث، كما برزت أيضًا بعد الحرب الباردة في فكرة النظام الدولي قسم إلى عالمين: منطقة سلام "zone of peace"، ومنطقة نزاع "zone of conflict".

** ماهية الأمن الإقليمي:

انطلاقًا من المكيانزم الخاص بـ "مركب الأمن الإقليمي" فيمكن تعريف "الأمن الإقليمي"، بأنه إتخاذ خطوات متدرجة

تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف، لتصل إلى سياسة دفاعية موحدة، كما أنها موحدة في تقديرها لمصادر التهديد وطرق مواجهتها، ومنهم من يرى في الأمن الإقليمي على أنه تأمين لمجموعة من الدول داخليًا، بدفعها للتهديدات الخارجية عبر تدابير محددة بين مجموعة من الدول في إطار إقليمي واحد، ويتم من خلال توافق إرادات أساسها المصالح الذاتية لكل دولة، والمصالح المشتركة للمجموعة.

**** مهددات الأمن الإقليمي:**

في ظل تنوع أجيال المهددات الأمنية والتى تم تصنيفها ما بين "مهددات ناعمة - مهددات صلبة - مهددات ذكية" أصبح من الصعب تعريف هوية التهديد والمسؤلين عن إحداثه رغم وضوح أثره، مثال: الاحتباس الحراري وتأثيره على الأمن المائي.

أتى تعريف باري بوزان ليشكل تصنيفًا متوازيًا لقطاعات التهديدات الأمنية للأقاليم، حيث:

١. تهديدات تستهدف القطاع العسكري: وهي تلك التهديدات التي تستهدف القدرات العسكرية للدولة وضرب الوحدة الترابية لها.

٢. تهديدات تستهدف القطاع السياسي: ويأخذ ذلك النوع من التهديدات الأمنية بُعدين الأول داخلي ويتعلق بالأوضاع الداخلية في الدول، بينما البُعد الخارجي فيتمثل في مدى تأثير تفاعلات النظام الدولى على الدولة كوحدة أساسية.

٣. تهديدات تستهدف الطابع المجتمعي: وتتمثل تلك التهديدات في استهداف التكامل الثقافي والاجتماعي للدولة الواحدة والإقليم. إى إستهداف الهوية والنسق القيمي للإقليم .

٤. تهديدات تستهدف القطاع البيئي: ترتبط تلك التهديدات بالنشاط الإنساني ومخرجاته المتعلقة بتدهور النظام الإيكولوجى.

**** مستويات التهديد للأمن الإقليمي العربى:**

وفقًا للتصنيف الذي أوضحه باري بوزان لمهددات الأمن الإقليمي، وإسقاطًا على واقعنا العرب في ظل تنامي منحنى التفاعلات السياسية وتشعب إنعكاسات سياسات القوى الدولية والصاعدة بالإقليم، نجد أن هناك سبعة تهديدات رئيسة تواجه الإقليم العربي، ناتجة عن التحولات التي شهدتها المنطقة منذ أحداث الربيع العربى وما تلاها حتى وقتنا هذا، وهي:

١- هشاشة الدولة المركزية:

حيث تواجه بعض الدول في الإقليم العربي إشكالية استدامة نموذج الدولة المركزية التي ظلت المرتكز الخاص لأي ترتيب مؤسسي للأمن الإقليمي العربي، حيث باتت هذه الدول بعد أحداث ما يسمى بثورات الربيع العربي تشهد أشكالا مختلفة من الهشاشة مثل: "الدول الضعيفة، والدول المقسمة، والدول الفيدرالية/ الكونفدرالية" وذلك مثل ما أوضحه براين سميث Brian Smith في كتابه "فهم سياسة العالم الثالث"، ويصاحب هذه الهشاشة ضعف مماثل في الجيوش الوطنية لهذه الدول، مما يؤثر على قدرة هذه الدول على مواجهة التحديات والتهديدات التي تتعرض لها، وبالتالي يصعب عليها المساهمة في أية ترتيبات للأمن الجماعي في مواجهة أي تهديدات خارجية خاصة في ظل بروز العديد من الفاعلين العنيفين من غير الدول الذين أنهوا احتكار بعض الحكومات المركزية بالسيطرة على إقليم الدولة.

٢- تشعب خرائط التطرف والإرهاب:

تأسيسًا على ما آلت إليه هشاشة الدولة المركزية في بعض دول المنطقة العربية، بالإضافة إلى التحولات التي شهدتها المنطقة العربية خلال السنوات الماضية، فقد أصبح التهديد الرئيسي للأمن القومي العربي هو التطرف والإرهاب، حيث تشير التقارير الدولية الخاصة بالإرهاب إلى أن كل الدول العربية أصبحت تواجه الإرهاب بصرف النظر عن مستوى الحداثة والتطور السياسي والاقتصادي لديها. كما أنه بالرغم من عدم وجود تقارير لقياس انتشار التطرف وخرائط الإستقطاب، إلا أن تقارير التنمية الإنسانية في تحليلها لتوجهات شباب بالمنطقة العربية، تشير إلى ميولهم نحو أفكار ضالة، أومنهم من يتبني توجهات إيجابية نحو داعش، وهو ما يمكن إرجاعه لعدد من الأسباب – بخلاف الأسباب الدينية أو السيكولوجية **وذلك من خلال:**

- ضعف وهشاشة أنظمة التعليم في كثير من الدول العربية.
- محدودية الفرص الاقتصادية وضعف نظم الرفاهة.
- ضرب أسس السلم الاجتماعي وتأجيج التضارب المجتمعي.
- انعدام الثقة في الغرب وتنامى أزمات الثقة العربية بالأجندات العربية تجاه الإقليم.

٣- تنامى تداعيات الأقلمة / التهميش:

يُعد الإقليم العربى من أكثر المناطق في العالم تعددًا من حيث الإثنيات والأقليات الموجودة فيه، فضلاً عن تعثر عمليات

دول الخليج الأكثر تأثيرًا في المنطقة بعد ثورات الربيع العربي
للوفرة المالية ولاستقرارها ولدورها في صناعة القرار الإقليمي والعالمي

التحديث والعصرنة في بعض الدول العربية وعدم القدرة أحيانًا على الاستجابة لمطالب القطاعات المختلفة ما يؤدي إلى ضعف الولاء للدولة بوصفها الإطار الجامع لكل الفئات والتكوينات الاجتماعية. أصبح هناك مغالاة من جانب البعض والمناداة بالأقلمة مقابل المركزية؛ والذي من شأنه أن يدعم أزمات الداخل للمنطقة العربية؛ فنجد أن إشكالية التهميش دائمًا ما تكون مصاحبة للدعوات النافذة نحو الأقلمة بإجتزاء إقليم عن المركز.

لذا، فتكتسب قضية "الأقليات" أهمية عند تحديد خريطة التهديدات التي يتعرض لها الأمن الإقليمي العربي حاليًا لسببين: الأول استهداف التنظيمات الإرهابية للأقليات خاصة تنظيم داعش في العراق، بينما الثاني فيتمثل في تجدد النزعات الانفصالية لدى الأقليات مثلما حدث للأقليات المتمركزة في كل من العراق وسوريا ولبنان.

٤- تزايد أهمية الوطنية مقابل الأبعاد الإقليمية للأمن:

صاحب انطلاق موجة الثورات العربية نهاية ٢٠١٠م، تغييرات في هياكل السلطة وفي القوى الرئيسية المسيطرة عليها خاصة في كل من مصر وتونس، الأمر الذي أثر على طبيعة الدولة وشكلها. وصاحب هذه التغيرات اتساع "عملية الأمننة- securitization" والتي تم من خلالها توسيع نطاق القضايا التي تعد أمنية والتي يتعين إدارتها باستخدام الأدوات الأمنية.

٥- تحول مراكز الثقل في الإقليم:

ضعف دور الدول العربية التقليدية بعد أحداث ثورات الربيع العربي حيث تأثر دور دول مثل مصر وسوريا، واختلفت خريطة القوى المؤثرة، فأصبحت دول الخليج هي الأكثر تأثيرًا في المنطقة، ليس لأسباب الوفرة المالية فقط، ولكن أيضًا لحالة الاستقرار التي تعيشها، ولقدرتها على تكوين شبكات على المستوى الدولي أصبحت الأكثر تأثيرًا في عملية اتخاذ القرار على مستوى النظام الإقليمي والعالمي من أي شبكات أخرى في إقليم الشرق الأوسط، وكذلك لدى دول الخليج القدرة على استخدام كافة الوسائل الدبلوماسية القادرة على تحقيق مصالحها بالدرجة الأولى.

ومن ثم، فنستطيع تحديد ثلاثة أبعاد تشكل خصائص الدول ذات الثقل بالإقليم ،حيث:

- **البعد الأول:** يتعلق بالدول التي أصبحت المركز الذي يُصنع فيه القرار السياسي خاصة في مجال قضايا الأمنية securitization، ما يتعلق بقضايا التغيير السياسي ومواجهة الدور الإيراني بالإقليم.
- **البعد الثاني:** يتعلق بالدول التي أصبحت مصدرًا لتمويل العمليات التنموية في معظم دول الشرق الأوسط.
- **البعد الثالث:** يتعلق بالدول التي لا تزال مصدرًا مهما لل "الشرعية الإقليمية"، خاصة فيما يتعلق بالحرب ضد التنظيمات الإرهابية، وفي مقدمتهم داعش.

٦- تراجع دور جامعة الدول العربية في تسوية الصراعات بالإقليم:

ثمة علاقة طردية بين التهديدات السابقة وبين تزايد المشكلات التي تواجه مؤسسات التكامل العربي، خاصة جامعة الدول العربية فيما يتعلق بعمليات تسوية الصراعات التي تمر بها بعض الدول العربية خاصة سوريا وليبيا واليمن والعراق، الأمر الذي وفر مساحات أكبر للقوى غير العربية للتدخل في هذه الصراعات.

ينطوي الإقليم العربي ومحيطه على ٨ من بين أكثر من ١٠ صراعات حادة على مستوى العالم

الجدير بالذكر، أن تراجع دور الجامعة العربية يستند بالأساس إلى ضعف النظام الإقليمي العربي في ظل غياب الاتفاق والتضامن بين الدول العربية وكثرة الخلافات السياسية، والذي يتضح من خلال:

١. تخلخل التوافق العربي على مستوى مجلس جامعة الدول العربية والذي يتضح من خلال مناقشة القضايا والتصويت على القرارات التي تصدر عنه دون تنفيذها.

٢. هشاشة وضعف الاقتصاد العربي، وفشل الاتفاقيات الخاصة بالوحدة الاقتصادية وتكاملها.

٣. محدودية المجال الدفاعي والعسكري الذي يعتبر أبرز عائق للأمن القومي العربي، وذلك من خلال ضعف الإمكانيات العسكرية ومحدودية الصناعات الحربية للدول العربية، رغم تعاظم نفقاتها في هذا المجال.

٤. عدم ثبات العلاقات العربية – العربية منذ نشأة الجامعة، فالأطروحات والمشاريع السياسية العربية من أجل الوحدة، تفشل جميعها نتيجة للخلافات البينية بالإقليم العربي.

٧- تعثر تشكيل قوات عربية للتدخل السريع:

فمع تصاعد التهديدات التي تواجهها الدول العربية، خاصة فيما يتعلق بتنامي تهديد الإرهاب بعد إعلان تنظيم داعش تمركز دولته في أراضي العراق وسوريا، تجددت المناقشات حول أكثر من صيغة لإقامة قوات عربية للتدخل السريع على نحو يضمن وجود تنسيق عسكري بين الدول العربية التي تواجه تهديدًا من هذا التنظيم من أجل مكافحته من خلال عمل عسكري.

إضافة لتحولات المنطقة العربية خلال السنوات الماضية أصبح التهديد الرئيسي للأمن القومي العربي هو التطرف والإرهاب

جدلية العلاقة بين أجندات "القوى الدولية والصاعدة" وتحدي استقرار "الأمن الإقليمي العربي":

تأسيسا على مستويات التهديد للأمن الإقليمي العربى السالف ذكرها، نجد أن القوى الإقليمية "الصاعدة" بالإضافة للقوى التقليدية الدولية قد وجدت من تداعيات الربيع العربي فرصة كبيرة للدخول إلى الإقليم واختراقه. فانهيار وتضعضع أنظمة مركزية كالنظام العراقي والليبي والسوري واليمني، سمح لمختلف القوى بالدخول على المعادلات المحلية لهذه الدول وفقًا لأجنداتهم الخاصة لتعمق بذلك من تحديات الأمن الإقليمى **على النحو التالى:**

١- تحديات القوى الإقليمية:

تنقسم بدورها إلى متغيرات تابعة لفواعل الإقليم ذات التأثير كتركيا وإيران؛ وآخرى تابعة للفواعل العابرة للقومية كحالة تنظيم داعش، **وذلك من خلال:**

- **فواعل إقليمية:** منها تركيا التي تمثل جغرافيتها الجناح الشمالي للشرق الأوسط، بتماس حدودها مع سوريا والعراق والحدود الشمالية الغربية مع إيران، مما يخولها التأثير في جوارها العربي الجيوسياسي. وبما يعزز قدراتها الاستراتيجية كفاعل إقليمى، وذلك بالنظر لرغبتها فى التحكم بالملفات العربية والتى أولها مشكلة المياه والحدود بالقضية العراقية والملف السوري، وكذلك التداخل برسم مستقبل العلاقات مع إسرائيل، فضلاً عن ترويج حزب العدالة والتنمية لنموذج الإسلام السياسي بدعم تيارات الإخوان بمختلف دول الإقليم، استنادًا لخطتها الاستراتيجية نحو "العثمانية الجديدة".

بالمقابل، نجد الجناح الشيعي بالشرق الأوسط والمتمثل في إيران وأزرعها ببسط نفوذ السيطرة وفقًا لمخططها المتمثل فى الوثيقة السياسية المُعلنه "إيران ٢٠٢٥" وما يستدعى ذلك من إستقطاب دول بالمنطقة لتمرير خطهها التوسعية؛ بما يشكل تحديًا مماثلا أمام الجامعة العربية في ظل الانقسام العربي-العربي.

- **فواعل عابرة للقومية إقليميًا:** فمؤخرًا؛ أصبحت خريطة الفاعلين من غير الدول في المنطقة تتسم بالتعقيد، نتيجة لتنوع أنماط الفاعلين النشطين فيها. فمن حيث مستوى نشاط الفاعلين، يمكن التمييز بين الفاعلين من غير الدول المحليين، أي الذين ينحصر نشاطهم في دولة واحدة فقط، مثل الأحزاب السياسية، والمحاكم الإسلامية، والفاعلين العابرين للحدود، والذين يتعدى نشاطهم حدود دولة واحدة، مثل حزب الله، وتنظيم القاعدة، والشركات المتعددة الجنسيات.

تأسيسًا على ذلك، نجد مصطلح "الاختراق الموازى" قد بدأ يظهر جليًا بتعدد أجيال الفواعل العابرة للقومية وصولاً لحالة التنظيمات الإسلامية كالقاعدة ومؤخرًا تنظيم داعش. ويختلف من حيث المضمون العام والذى يرسخ لهدف أوحد كما طرحه كريستوفر هيل كجدال عام بالحصول على إقليم أو قطعة أرض، حيث تسعى لإقامة دولة جديدة أو إحلال نظام سياسي. وبالتالى فالفاعل هنا لدية تنظيم سياسي وعسكري واقتصادي وقومي. ومتى حقق هدفة قد ينسحب من القائمة. ومن أجل تحقيق ذلك الهدف قد يجذب تحالفات مختلفة، تلك التحالفات بدورها قد تشكل تحديًا سياسيًا أمام أمن الإقليم.

٢- تحديات القوى الدولية:

تتمثل بدورها في إعادة تموضع فواعل النسق الدولي بخريطة الشرق الأوسط، وذلك باختطاف أدوار دول الإقليم بتسوية أزماته، وطرح مبادرات وخطط شاملة لإنهاء الصراعات؛ وذلك مثل مباحثات (جنيف ٦،٥،٤،٣،٢،١)، فضلاً عما خلفه مؤتمر الأستانة عن هيمنة الفاعل الروسى نحو إنهاء الصراع السوري وضمان توافق أطراف الصراع حول صياغة المناطق الآمنة. بما يهمش من دور الدول العربية وجامعتهم وينتقص من ثقل مركزها بتدخل أطراف دولية صراع "عربي - عربي".

الخاتمة

انطلاقًا من الإلزامية العربية لمواجهة "مهددات الأمن الإقليمي"، فعلى الدول العربية كافة العمل وفقًا لسياسات "توافق الضرورة"، وذلك من خلال إعادة تكييف التغير فى الملفات الإقليمية (الأمنية والسياسية والاقتصادية) وما يقابلها من تباين في الاستراتيجيات الدولية، وفقًا لعدد من الخطوات بما يخدم إستقرار أمنها الإقليمي العربي، وفي مقدمتها التوافق المؤسسي والقانوني على "توحيد الصف العربي" نحو إعادة صياغة منظومة العلاقات الإقليمية والدولية على النحو الذى يخفف من مستوى التوتر والتدخل من جانب الفواعل الدولية الكبرى، وتقويض وعزل طموحات تلك القوى الصاعدة بالمنطقة، وذلك بالتوافق العربي نحو ضحد المهددات السبع السالف ذكرها واستعادة الاستقرار الأمني بالإقليم.

* دكتوراه في العلاقات الدولية والأمن الإقليمي - عضو لجنة العلوم السياسية بالمجلس الأعلى للثقافة - القاهرة

خمسة أسباب وراء الانسحاب العسكري الأمريكي من الشرق الأوسط

الدور الأمريكي في أمن المنطقة بين استراتيجية واشنطن ومسؤولية الشركاء

في أعقاب سحب بريطانيا قواتها العسكرية من منطقة الخليج العربي في سبعينيات القرن المنصرم كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي الضامن لأمن منطقة الخليج العربي. وقد تعزز هذا الدور خلال فترة الحرب الباردة مع إعلان الرئيس الأمريكي جيمي كارتر (١٩٧٧-١٩٨١م) في خطاب حالة الاتحاد في الثالث والعشرين من يناير عام ١٩٨٠م، أن أي محاولة من القوى الخارجية للسيطرة على منطقة الخليج ستمثل تهديدا للمصلحة الأمريكية، والذي يستدعي التدخل بقوة لحماية المصلحة الأمريكية، وبالتالي حماية الدول الخليجية من أي تدخل خارجي. وبعد نجاح عاصفة الصحراء وحرب تحرير دولة الكويت من الغزو العراقي (١٩٩٠-١٩٩١م) تعزز دور الولايات المتحدة في أمن منطقة الخليج العربي، والذي خدم المصالح المشتركة للحليفين (الأمريكي والخليجي)، واستفادت الولايات المتحدة من مبيعات السلاح الضخمة إلى دول المنطقة.

عمرو عبد العاطي

وخلال الفترة التي أعقبت حرب الخليج الثانية استمرت الشراكة الأمريكية - الخليجية في أقوى صورها؛ حتى جاءت إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما (٢٠٠٩-٢٠١٦م) بسياسة تقوم على تقليل الانخراط الأمريكي في أزمات المنطقة التي تهدد استقرارها وأمنها وفي القلب منها الأمن الخليجي، خاصة بعد حربين مكلفتين اقتصاديًا وسياسيًا وعسكريًا وبشريًا خاضتها القوات الأمريكية في أفغانستان (٢٠٠١م) والعراق (٢٠٠٣م)، وسحب القوات الأمريكية من المنطقة. وهي السياسة نفسها التي تنتهجها إدارة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب"، التي تتبنى سياسة تقوم على تقليل الانخراط الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، ولا سيما بعد إعلانه عن ضرورة أن يدفع حلفاؤها تكلفة الدفاع عن المنطقة، وقراره في ديسمبر الماضي (٢٠١٨م) بسحب القوات الأمريكية من سوريا، والتي تقدر بحوالي ألفي جندي، وتقليل عدد القوات الأمريكية التي تصل إلى أربع عشر ألف جندي في أفغانستان إلى نصف. وهو الأمر الذي أزعج حلفاء الولايات المتحدة داخل منطقة الشرق الأوسط وخارجها؛ لأنه ينذر ببدء تخلي واشنطن عن التزاماتها التقليدية بالحفاظ على أمن واستقرار المنطقة، وكذلك غضب العديد من مسؤولي الإدارة الأمريكية، وفي مقدمتهم وزير الدفاع الأمريكي السابق، جيمس ماتيس، الذي كان أبرز مسؤولي الإدارة الملتزمين بالحفاظ على التحالفات والقيادة العالمية الأمريكية.

وعلى الرغم من اتفاق سياسات الرئيسين الأمريكيين باراك أوباما ودونالد ترامب تجاه الشرق الأوسط على ضرورة تقليل الولايات المتحدة التزاماتها الأمنية بالمنطقة التي تراجعت أهميتها للمصالح والأمن القومي الأمريكي، إلا أنهما يتبنيان استراتيجيتين مختلفتين لأمن منطقة الخليج العربي التي تجاور خطوط الصراعات العرقية والطائفية في المنطقة.

أسباب الانسحاب الأمريكي من منطقة الشرق الأوسط:

مع اختلافات توجهات السياسة الخارجية لإدارة الرئيس "دونالد ترامب" تجاه منطقة الشرق الأوسط عن سياسة الرئيس السابق "باراك أوباما"، إلا أنهما يتفقان على حاجة الولايات المتحدة إلى الاستمرار في تقليل التزاماتها الأمنية الكبيرة في منطقة الشرق الأوسط، في وقت تتراجع فيه مصالحها في المنقطة، وبما يتماشى مع رؤية الأمريكيين الرافضين للالتزامات العسكرية الشاملة وغير الحاسمة على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية لتحقيق إنجازات في الشرق الأوسط بمفردها، وخلال آخر ثلاث انتخابات رئاسية أيد الأمريكيون المرشح الذي وعد بسياسة خارجية أقل تدخلا.

ويدعو الرئيس "ترامب" إلى انسحاب القوات الأمريكية من منطقة الشرق الأوسط؛ لأن هذا الانخراط يضر بالمصالح الأمريكية الاقتصادية، ويصرف انتباه الولايات المتحدة عن قضايا وأولويات عالمية، والتعامل مع التحديات في مناطق أخرى من العالم أكثر أهمية وتهدد أرواح الجنود الأمريكيين، وللاستفادة من فرص دولية متاحة تعيد للولايات المتحدة مكانتها بعد سنوات من التراجع. ويري "ترامب" أن التدخل الأمريكي في أزمات المنطقة المشتعلة يعرض حياة الجنود الأمريكيين للخطر، وأن هذا التدخل لا يخدم المصالح الوطنية الأمريكية المباشرة. وتتمثل أهم الأسباب التي تدفع الإدارة الأمريكية إلى تقليل الانخراط في منطقة الشرق الأوسط، فيما يلي:

أولاً- تحول موازين القوى الدولية من الغرب، ممثلا في الولايات المتحدة والدول الأوروبية، إلى الشرق، ممثلا في الصين وروسيا، بما يهدد التفرد والهيمنة الأمريكية على النظام الدولي منذ انهيار الاتحاد السوفيتي السابق مع بداية تسعينيات القرن المنصرم، حيث تنظر استراتيجيتي الأمن القومي لعام ٢٠١٧ والدفاع الوطني لعام ٢٠١٨ أن موسكو وبكين قوتين تعديليتين في النظام الدولي، لرغبتهما في تشكيل آخر يتلاءم مع نموذجهما الاستبدادي، وتستخدمان حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي لصالحهما، ولذا يمثلان التحدي الرئيسي أمام ازدهار الولايات المتحدة وأمنها، ما دفع الإدارة الأمريكية إلى تقليل الانخراط الأمريكي في الشرق الأوسط في وقت تخفض فيه وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) من القدرات العسكرية الأمريكية في المنطقة من أجل إعادة توجيه الموارد إلى التهديدات المتزايدة التي تشكلها تلك القوتين.

ثانيًا- نجاح الجهود الأمريكية في محاربة تنظيم "داعش" الإرهابي، وعدم قدرته على استعادة نفوذه مجددًا. وقد كان هذا المبرر الذي طرحه الرئيس "ترامب" لسحب القوات الأمريكية من سوريا، ولا سيما بعد فقدان التنظيم سيطرته على الأراضي التي كانت تحت سلطته في سوريا والعراق في السابق. فضلا عن أنه فقد الآلاف من مقاتليه، وتراجعت قدرته على تجنيد مزيد من المقاتلين. ومن جانب آخر، لا يزال مقاتلو التنظيم يواجهون الآلاف من القوات الشرق أوسطية المصممة على القضاء عليه. بالإضافة إلى أن سوريا وإيران وإسرائيل وتركيا وروسيا لهم مصلحة مشتركة في منع عودة ظهور التنظيم من جديد. ولهذا فإن استمرار الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة لن يغير ذلك.

ثالثًا: تغير تهديدات المصالح الأمريكية من تهديدات مباشرة إلى تهديدات أمنية جديدة، تتمثل في الإرهاب والفوضى العابر للحدود، ما يتطلب تغيير البيئة التي تسمح بنموها، ولن يتم ذلك من دون الاستثمار في بناء الدولة بمستوى يتجاوز بكثير ما قد تسمح به اعتبارات السياسة الخارجية الأمريكية. ولهذا لا أمل -وفقًا لكثير من التحليلات الأمريكية- في فعل الولايات المتحدة الكثير لمواجهة العنف أو عدم الاستقرار في الشرق الأوسط.

رابعًا: تراجع أهمية نفط منطقة الشرق الأوسط، فعلى الرغم من أهميته، إلا أن تنويع أسواق الطاقة العالمية، ووفرة المعروض من النفط، بجانب الطفرة الأمريكية في إنتاج النفط الصخري أدي لإضعاف مورد النفط كمحرك للسياسة الأمريكية تجاه المنطقة، ما سيجعل في التحليل الأخير دول المنطقة أقل أهمية في أسواق الطاقة العالمية، وأقل قدرة على التحكم في الأسعار، وتراجع اهتمام الولايات المتحدة بحماية تدفقات النفط من المنطقة. ويتوقع التقرير الأخير لوكالة الطاقة الدولية أن الولايات المتحدة تقود نمو إمدادات النفط العالمية خلال السنوات الخمس القادمة بفضل التقدم لصناعة النفط الصخري، إذ ستضيف أربعة ملايين برميل يوميًا إلى إنتاج البلاد المزدهر بالفعل، وأن صادراتها النفطية ستتفوق على روسيا وتقترب من المملكة العربية السعودية بحلول ٢٠٢٤م، مما يسهم في تنويع الإمدادات العالمية.

خامسًا: التفوق العسكري الإسرائيلي. تغيب التهديدات الأمنية الجدية لأمن إسرائيل في ظل التفوق النوعي الإسرائيلي، وهو الأمر الذي يجعلها قادرة على التصدي لأي تهديد، حيث يري الرئيس "ترامب" أن تل أبيب تتلقى ما يكفي من المساعدات الدفاعية الأمريكية للدفاع عن نفسها.

استراتيجية "الموازنة من الخارج" والأمن الخليجي:

في ظل عدم رغبة واشنطن للهيمنة على منطقة الشرق الأوسط، وتقليل انخراطها في قضاياها، ونقل مهمة حماية استقرار المنطقة، وخوفًا من أن يؤدي الانسحاب إلى إيجاد فراغ تسعى قوي معادية لها لملئه، فإن إدارة الرئيس "باراك أوباما" سعت إلى إقامة نظام لتوازن القوى بالشرق الأوسط، وخاصة بمنطقة الخليج العربي، يساعد واشنطن على تخفيض وجودها بالمنطقة، وفي الوقت ذاته الحفاظ على استقرارها.

يقوم هذا التوازن على استراتيجية "الموازنة من الخارج"، والتي تعني وجود قوتين إقليميتين رئيسيتين هما إيران من جهة

يرى "ترامب" أن التدخل الأمريكي في أزمات المنطقة يعرض حياة الجنود الأمريكيين للخطر وأن هذا التدخل لا يخدم المصالح الأمريكية

تنويع مصادر الطاقة ووفرة المعروض من النفط والطفرة الأمريكية في إنتاج النفط الصخري أدى إلى فتور الاهتمام الأمريكي به كمحرك للسياسة

والدول الخليجية (وقد يضاف لها مصر وتركيا) توازن بعضها البعض مع استمرار الانخراط الأمريكي الدبلوماسي في المنطقة، ومساعدة القوى الأضعف إذا استدعى الأمر، ورفض التدخل العسكري المباشر في أزمات المنطقة، وفي المقابل الاعتماد على القوة البحرية والجوية للتدخل في الصراعات الطارئة. وألا يكون هناك تدخل عسكري بري إلا في حالة سعي قوة إقليمية لتهديد توازن القوى القائم، وسعيها للهيمنة على القوى الأخرى. وهي استراتيجية استخدمتها الولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة.

وفي تطبيق لتلك الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط مع تعدد الأزمات في المنطقة سعت الولايات المتحدة للتوصل إلى الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة (٥+١) في ١٤ يوليو ٢٠١٥م، والذي أنهى أزمة البرنامج النووي الإيراني وعزز من النفوذ الإقليمي لطهران في منطقة الخليج العربي، والاستمرار في تحسين العلاقات مع طهران؛ لأنه ليس من المصلحة الأمريكية تخلي طهران عن الاتفاق النووي وبدء السعي لامتلاك قنبلة نووية، ولكن في حال سعي إيران إلى السيطرة على منطقة الخليج العربي، فإن الولايات المتحدة عليها تقديم الدعم للدول الخليجية لعودة التوازن مرة أخرى في المنطقة.

وفي الوقت ذاته قامت الإدارة الأمريكية على حث الدول الخليجية على تطوير قدراتها العسكرية، وتقديم الدعم العسكري لها؛ لموازنة القوة الإيرانية، وتقليل الاعتماد على التدخل العسكري المباشر لتوفير الحماية للدول الخليجية. ولهذا، فقد دعا الرئيس الأمريكي "أوباما" إلى أن تتقاسم السعودية وإيران النفوذ في منطقة الخليج العربي.

ومع تزايد هواجس الدول الخليجية من الاتفاق النووي الإيراني لاحتمالات أن يؤدي هذا الاتفاق إلى تزايد النفوذ الإيراني واستخدام المواد المالية التي ستحصل عليها بعد رفع العقوبات عنها في دعم التنظيمات المسلحة الموالية لها والتي تعمل على تهديد أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط وفي القلب منها الدول الخليجية، أعلن الرئيس الأمريكي في أعقاب التوقيع على الاتفاق النووي أن كافة الخيارات مطروحة ضد إيران بما فيها العمل العسكري لمنع إيران من امتلاك سلاح نووي، وأن العمل العسكري سيكون في حالة (١) مهاجمة إيران أو الشروع في تهديد حلفاء الولايات المتحدة بالمنطقة، (٢) التهديدات الإيرانية لإمدادات النفط، أو ناقلاته بالخليج العربي. وفي تطبيق للاستراتيجية "الموازنة من الخارج" في منطقة الخليج العربي قدمت الولايات المتحدة مساعدات لوجستية ومخابراتية للمملكة العربية السعودية في عملياتها ضد الحوثيين في اليمن.

نقل مهمة الأمن للحلفاء الشرق أوسطيين:

في اتجاه مغاير للاستراتيجية "الموازنة من الخارج" التي تبنتها إدارة الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" للحفاظ على الأمن العربي وفي القلب منه الخليجي، تبنى الرئيس "دونالد ترامب" مع معارضته للتقارب الأمريكي خلال الإدارة السابقة مع إيران، وانسحابه الأحادي من الاتفاق النووي الإيراني في مايو ٢٠١٨م، وتركيز السياسة الأمريكية على الدور الإيراني المزعزع للاستقرار في المنطقة، والدعم العسكري والمالي للميليشيات الشيعية في عديد من الدول العربية، استراتيجية تقوم على نقل مهمة الأمن إلى شركاء وحلفاء الولايات المتحدة في المنطقة. وهو ما أكدت عليه استراتيجية الأمن القومي للإدارة الأمريكية الصادرة في ديسمبر ٢٠١٧م، حيث أشارت إلى أهمية استمرار حلفاء واشنطن على تقاسم أعباء الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة، والعمل بشكل مستقل عن المساعدة الأمريكية.

وتقوم سياسة الإدارة لتحقيق الأمن الخليجي والعربي في ظل نقل مهمته إلى القوى الإقليمية الحليفة للولايات المتحدة بمنطقة الشرق الأوسط على خمسة محاور رئيسية:

أولاً: استمرار الوجود العسكري في المنطقة: على الرغم من حديث الرئيس الأمريكي على سحب القوات العسكرية الأمريكية من سوريا والعراق، إلا أنه لم يتحدث عن سحب القوات الأمريكية المتواجدة في منطقة الخليج العربي، أو القواعد العسكرية هناك، حيث ستستمر الولايات المتحدة في الحفاظ على الوجود العسكري الأمريكي الضروري في المنطقة لحماية حلفائها من الهجمات الإرهابية والحفاظ على توازن القوى الذي يحقق المصالح الأمريكية، والذي يحافظ على أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط.

ثانيًا: زيادة توفير السلاح الأمريكية لدول المنطقة من إطار الالتزام الأمريكي باكتساب حلفائها القدرات اللازمة، وتحسين استعداداتهم، وزيادة حجم قواتهم تماشيًا مع سياساتها لتقسيم الأعباء مع الحلفاء والشركاء الشرق أوسطيين. ففي أعقاب زيارة الرئيس "ترامب" للمملكة العربية السعودية في مايو ٢٠١٧م، تعهدت الولايات المتحدة بتقديم حزمة من المعدات والخدمات الدفاعية تدعم الأمن طويل الأجل للمملكة ومنطقة الخليج

في مواجهة النفوذ الإيراني الخبيث، والتهديدات الإيرانية ذات الصلة، وتصل قيمتها ١١٠ مليارات دولار.

هدفت مبيعات الأسلحة الأمريكية لدول المنطقة على مدار العقود الثلاثة الماضية إلى دعم القدرات الدفاعية لحلفاء الولايات المتحدة وشركائها الشرق أوسطيين، وتعزيز الأمن الإقليمي، وضمان التوافقية بين الجيش الأمريكي والشركاء، وتوفير وظائف ذات رواتب عالية للعمال الأمريكيين.

ثالثًا: مساعدة الحفاء على شراء منظومات الدفاع الصاروخي، والقدرات الأخرى التي تعزز من قدراتهم على مواجهة تهديدات الصواريخ، لا سيما مع تزايد قدرات إيران على إنتاج الصواريخ الباليستية، وامتلاك الميلشيات المسلحة التي تدعمها طهران صواريخ يهدد مداها أمن دول الخليج العربي.

فبعد جهود مكثفة بذلتها حكومة الرئيس "ترامب" ستشتري المملكة العربية السعودية نظامًا للدفاع الصاروخي من صنع شركة لوكهيد مارتن الأمريكية بقيمة ١٥ مليار دولار. وسيدعم هذا النظام أمن السعودية ومنطقة الخليج في المدى البعيد في مواجهة تهديد الصواريخ الباليستية المتنامي من جانب النظام الإيراني والجماعات المتطرفة المدعومة من طهران. ومن الجدير بالذكر أن الكونجرس قد وافق في عام ٢٠١٧م، على صفقة بيع نظام ثاد للدفاع الصاروخي للمملكة.

رابعًا: العمل مع الحلفاء في المنطقة على مواجهة النفوذ الإيراني الذي يهدد الأمن الإقليمي. وفي هذا الشأن أشار وزير الخارجية الأمريكية "مايك بومبيو" خلال كلمته بالجامعة الأمريكية بالقاهرة في ١٠ يناير ٢٠١٩م، إلى جهود الدول العربية في إحباط الجهود الإيرانية للتهرب من العقوبات الأمريكية التي فرضت في أعقاب الانسحاب الأمريكي الأحادي من الاتفاق النووي، والعمل على وقف الأنشطة البحرية الإيرانية غير المشروعة بالمنطقة. وأشار إلى تقديم الولايات المتحدة المساعدات لشركائها في اليمن لأخذ زمام المبادرة في منع التوسع الإيراني الذي سيكون كارثيًا على التجارة العالمية والأمن الإقليمي.

وعلى الرغم من جهود الكونجرس الأمريكي بمجلسيه لوقف الدعم الأمريكي للتحالف العربي الذي تقوده المملكة العربية السعودية لمواجهة الحركة الحوثية المدعومة من قبل إيران التي انقلبت على الحكومة الشرعية، لا تزال إدارة الرئيس "ترامب" تستمر في تقديم الدعم لجهود التحالف السعودي-الإماراتي لمنع تحول اليمن إلى ساحة نفوذ حقيقية لطهران.

وفي إطار المواجهة الأمريكية للنفوذ الإيراني الذي يهدد الأمن القومي العربي عامة والخليجي على وجه الخصوص بدأت الولايات المتحدة في فرض عقوبات على وكلاء طهران في منطقة الشرق الأوسط، والذين يمنحونها قوة للتأثير على أمن واستقرار المنطقة، ففرضت الولايات المتحدة حملة من العقوبات عليها وعلى قادتها وفي مقدمتهم حزب الله اللبناني وزعيمه حسن نصر الله.

خامسًا: التحالف الاستراتيجي الشرق أوسطي. وقد تم الإعلان عنه لأول مرة خلال زيارة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" إلى المملكة العربية السعودية في مايو ٢٠١٧م، حيث وصف إعلان الرياض التحالف بأنه يساهم في "السلام والأمن في المنطقة والعالم". ولهذا، تعمل الولايات المتحدة على تشكيل هذا التحالف الذي يضم الدول الخليجية الست بجانب مصر والأردن بهدف مواجهة التهديدات الأكثر خطورة في المنطقة وتعزيز التعاون في المجالات الأمنية والعسكرية التي تهدد أمن واستقرار الدول الخليجية، والمنطقة في صورتها الكلية أيضًا.

وقد تم تصميم التحالف في البداية لبناء قدرات دول الخليج العربي لمواجهة السياسات الإيرانية التي تهدد الأمن الخليجي دون تدخل الولايات المتحدة أو التدخل الروسي أو الصيني. ولكن في الآونة الأخيرة يحاول مسؤولو وزارة الخارجية الأمريكية إعادة تشكيله بحيث يعكس أهداف استراتيجية أكبر، بحيث يركز بجانب مواجهة النفوذ الإيراني المزعزع للاستقرار في المنقطة على مواجهة التهديدات الالكترونية والهجمات على البنية التحتية وتنسيق إدارة الصراع من سوريا إلى اليمن، بجانب مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحة الإرهاب.

خلاصة القول، في ظل استمرار تبني الولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات القادمة نهج الاستدارة نحو آسيا في مقابل تقليل الانخراط الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط ونقل عبء استقرار وحماية أمن المنطقة إلى ذاتها، والاعتماد على صيغ جديدة لتوازن القوى في المنطقة؛ بحيث لا تسيطر قوى عليها تهدد المصالح الأمريكية والدولية، فإن على الدول الخليجية الاعتماد على الذات في حماية أمنها، حيث لم يعد أمامها من خيار غير ذلك، ولا سيما مع انخراط قوى إقليمية ودولية ذات مصالح متعارضة مع المصالح الخليجية في صراعات وأزمات المنطقة لخدمة مصالحها الآنية بما يضر في التحليل الأخير بالأمن الخليجي، وهو ما يفرض على دول المنطقة البحث عن بدائل عربية تحفظ أمن المنطقة، وتحررها من رهن استقرارها وأمنها بالتدخل العسكري الأمريكي المباشر أو بصيغ أمنية دولية أو أمريكية لا تأخذ متطلبات الأمن القومي العربي وفي القلب منه الخليجي في الاعتبار بالقدر الكافي.

* باحث متخصص في الشؤون الأمريكية - محرر بمجلة السياسة الدولية - مؤسسة الأهرام - مصر

الفاعلية الأوروبية مرتبطة ببلورة استراتيجية لإعادة بناء الدولة

الاتحاد الأوروبي غير فاعل في سوريا باستثناء المساعدات الإنسانية

يناقش هذا المقال الدور الأوروبي في الملف السوري، مستعرضًا توجهاته وسياسات الدعم ومستوياته، وتبيان مدى تجاوز فاعليته لمستويات الاستجابة للظروف الإنسانية ووصوله إلى تأثيرات سياسية واضحة تؤهلها في لعب دور مهم من منطلق قرب الجغرافية وطبيعة العلاقات التاريخية مع سوريا ناهيك عن اعتبارها نقطة ارتكاز جيوسياسية في معادلات تشكل النظام السياسي والأمني الإقليمي، مفندًا بأسباب إعاقة التواجد الأوروبي بفاعلية في سورية طيلة سنوات الصراع، وكيفية إمكان تفعيل الدور الأوروبي في سورية.

معن طلّاع

العلاقات الأوروبية-السورية قبل ٢٠١١م

قبل أحداث الثورة السورية في عام ٢٠١١م؛ احتفظت سوريا بعلاقات "الحد المقبول" مع دول أوروبا، فنظمت العلاقة منذ عام ١٩٧٧م، وفقًا لاتفاقية تعاون مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية تغطي بشكل أساسي المسائل التجارية، وتم إعادة صياغة هذه العلاقة منذ استلام بشار الأسد السلطة في عام ٢٠٠٠م، بحكم الصعود المتنامي لقوة الاتحاد الأوروبي في النظام الدولي والذي تم إبان انحسار الدور الروسي في عهد "يلتسين"، وفقدان سوريا للكثير من ميزات علاقاتها الخارجية مع شرقي أوروبا التي دخلت بمجملها ضمن إطار التفاوض للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي؛ ولعل البعد الرئيسي في مبررات إعادة صياغة العلاقة مع الاتحاد الأوروبي مرتبط بضرورة "استجلاب" قبول غربي" للنظام السوري الذي أراد تسويق أنه "حداثي وليبرالي" للتغافل عن الخروقات والارتكاسات التي تتعرض لها البنية السياسية في سوريا التي أفرزت توريثًا في نظام جمهوري.

وبهذا السياق أتى توقيع ملحق الاستثمار والشراكة الأوروبي-المتوسطية التابعة لبنك الاستثمار الأوروبي في عام ٢٠٠٢م، والبدء بسياسة الجوار الأوروبي في عام ٢٠٠٣، وانعقاد الاجتماع الأول للجمعية البرلمانية الأوروبية المتوسطية عام ٢٠٠٤م، واختتام مفاوضات اتفاقية الشراكة الأوروبية السورية، حيث تم التوقيع عليها بصيغتها الأولى عام ٢٠٠٦م، لكن الحدث السياسي بعد اغتيال الحريري وتداعياته المتلاحقة ساهم سلبًا في مسار المفاوضات إذ اعتبر الاتحاد الأوروبي أن الأوضاع السياسية غير مواتية لتوقيعه على الاتفاقية.

وفي عام ٢٠٠٨م، أعيد النقاش حول العلاقات الثنائية وحضر بشار الأسد مؤتمر "إطلاق الاتحاد من أجل المتوسط"؛ وتم إعادة التوقيع على اتفاقية الشراكة الأوروبية السورية في كانون الأول ٢٠٠٨م، وقيام مجلس الشؤون العامة للاتحاد الأوروبي بفتح الطريق أمام اتفاقية الشراكة الأوروبية السورية في ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٩؛ إلا أن رد النظام على مبادرة المجلس الأوروبي للتوقيع بطلب بعض الوقت لبحث الاتفاقية بصورة إضافية بحكم ما تمليه تلك الاتفاقية من إصلاحات اقتصادية وتنموية وإدارية؛ لقد كان الاتحاد الأوروبي شريكًا تجاريًا مهمًا في سوريا، ففي عام ٢٠٠٨م، استوردت سوريا ما قيمته ٣,٦ مليون يورو من الاتحاد الأوروبي؛ واستورد الاتحاد الأوروبي ما قيمته ٣,٧ مليار يورو من سوريا، وتركزت هذه الواردات في النفط الخام (٨٦,٦٪) إلى جانب بعض المنتجات المصنعة والزراعية، بالإضافة إلى أن مصرف الاستثمار الأوروبي أمّن ما يزيد عن ١,٤ مليار يورو من القروض منذ عام ٢٠٠٠م، حتى ٢٠١١م؛ كما يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر المانحين لسوريا، حيث وفر ما يزيد على ٢١٠ مليون يورو سنويًا في شكل منح وقروض. وخصص ١٢٩ مليون يورو للأعوام ٢٠١١ و٢٠١٢ و٢٠١٣م؛ والتي توقفت بحكم الموقف السياسي الذي اتخذته الدول الأوروبية حيال سياسات النظام ومنهجية العنف والقمع الممارس من قبله في عام ٢٠١١م، حيث أخذ مسار العلاقات منحًا مغايرًا.

اقتصر دور الاتحاد الأوروبي بعد الثورة على "أزمة اللاجئين" و"الإرهاب" لإبطال أي حراك إرهابي يستهدف دوله

عمومًا يمكن تفسير هذا التعثر بعدة أسباب أهمها مؤشرات التدهور التنموي والحقوقي والإداري المتزايدة وازدياد معدلات الفساد والفقر وغياب الشفافية؛ ناهيك عن عدم تغيير منظومة التفكير السياسي للنظام السوري في إدارة علاقاته الدولية ولا سيما مع فرنسا إذ تأزمت العلاقات بعد قضية اغتيال رفيق الحريري.

"استراتيجية" الاتحاد الأوروبي حيال سوريا بعد ٢٠١١

شكلت الثورة السورية وتداعياتها نقطة تحول بارزة في العلاقات السورية-الأوروبية والتي تدهورت بشكل مباشر منذ عام ٢٠١١م، فألمانيا كانت من أوائل الداعين إلى فرض العقوبات على دمشق، حيث اقترحت فرض عقوبات على النظام في أبريل ٢٠١١م، انخرطت بها فرنسا وباقي الدول الأوروبية؛ كما برزت مواقف أوروبية تؤيّد الحراك الشعبي وتدعم قوى الثورة والمعارضة السورية، حيث جرى تصعيد لهجة الخطاب من قبل كبار القادة والمسؤولين الأوروبيين تجاه الأسد ونظامه، وشاركت العديد من الدول الأوروبية في مؤتمرات "أصدقاء الشعب السوري"، كما عملت كلّ من بريطانيا وفرنسا، وهما من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، لاستصدار قرارات من المجلس تدين النظام، لكن "الفيتو" الروسي حال مرارًا دون تمريرها.

وبعد تدحرج الصراع في سوريا إلى مستويات مركبة؛ حيث أضحى الصراع ضد الإرهاب مدخلاً رئيسيًا لتعاطي الدول الأوروبية باتت سياسات الاتحاد الأوروبي ومعظم دوله سياسات دفاعية كتلك المرتبطة بقضية تدفق اللاجئين ومتطلبات التنسيق والدعم لدول الجوار للحد من هذا التدفق؛ أو المتعلقة برفع درجة التأهب الأمني داخل حدودها السياسية لإبطال أي حراك إرهابي يستهدف بناها الداخلية؛ أو المتصلة بالمشاركة في الطلعات الجوية المحدودة ضمن عمليات التحالف الدولي ضد داعش؛ إذ اقتصر هذا التعاطي على عنوانين أساسيين هما "أزمة اللاجئين" و"الإرهاب"؛ هذا الاقتصار لم يلغِ حضور أوروبا المؤثّر في الجوانب الاقتصادية والمالية والدعم الإنساني والإغاثي والتنموي، أكان ذلك في صورة العقوبات الأوروبية التي تطال منذ سنوات مئات الشخصيات من مسؤولي النظام ورجال الأعمال المقرّبين منه فضلاً عن عشرات الهيآت والشركات التجارية

والمالية والاقتصادية، أو في الشقّ الإنساني والإغاثي حيث تمّ إنفاق مليارات اليوروهات كمعونات إنسانية للاجئين السوريين في دول الجوار وكذلك للنازحين داخليًا (وطبعًا لا تدخل هذه المبالغ في حساب النفقات التي خُصّصت للاجئين السوريين في الدول الأوروبية)، عدا عن تقديم المساعدات المالية والدعم لبعض هيآت المعارضة ولعدد من الهيآت الحقوقية ومنظمات المجتمع المدني السورية في إطار مؤتمر "بروكسيل حول دعم مستقبل سورية" الذي **يؤكد على ثلاثة أهداف:**

- إعادة تأكيد دعم الاتحاد الأوروبي والدعم الدولي لحلّ سياسيّ للصراع في سوريا، وذلك بتمتين الدعم العالمي للجهود الرّامية إلى التوصّل إلى حلّ سياسي في إطار المحادثات السورية-السورية برعاية الأمم المتحدة في جنيف.
- تعزيز الدعم وتحسين الشروط لإتاحة استجابة دولية مبدئية للاحتياجات الإنسانية الناجمة عن الصراع.
- الحفاظ على دور دولي فاعل في تسليم المساعدات إلى الشعب السوري داخل سورية وفي بلدان الجوار.

وفي محاولة لعودة الزخم السياسي في سياساته حيال سوريا؛ أوضح بيان الاتحاد الأوروبي في مؤتمر بروكسيل عام ٢٠١٧م، أهداف الاتحاد الاستراتيجية في سوريا والتي **تتركز في ستة مجالات أساسية:**

١- إنهاء "الحرب" من خلال انتقال سياسي حقيقي ينسجم وقرار مجلس الأمن الأممي ٢٢٥٤.

٢- ترويج انتقال هادف وشامل في سوريا ينسجم وقرار مجلس الأمن الأممي ٢٢٥٤ وبيان جنيف، من خلال دعم تقوية المعارضة السياسية.

٣- إنقاذ الأرواح من خلال تلبية الاحتياجات الإنسانية لأكثر السوريين تضررًا وضعفًا، في كامل أنحاء سورية، على نحو فعال وناجع ومبدئي وفي الوقت المناسب.

٤- ترويج الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية التعبير بتقوية منظمات المجتمع المدني السوري.

٥- ترويج المحاسبة على جرائم الحرب بغية تسهيل عملية المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية.

٦- دعم متطلبات صمود الشعب السوري والمجتمع السوري.

إلا أن أثر هذه الأهداف لا تزال محصورة ببعدين ، دعم المعارضة السورية؛ وبشكل أوضح في البعد الإنساني، ففي مجال المساعدة الإنسانية، منحت المفوضية الأوروبية حتى عام ٢٠١٧م، حوالي ٠٣٧،١ مليار يورو للحالات الطارئة الخاصة بإنقاذ الأرواح والتغذية والماء والمرافق الصحية والنظافة الصحية والملاجئ لفائدة الملايين من السوريين سواء داخل سوريا أو في البلدان المجاورة لها. أما في ما يتعلق بالمساعدات الأخرى (غير المساعدات الإنسانية)، فقد عبأت المفوضية ٦،١ مليار يورو، تم توزيعها كما يلي: (٩٦١ مليون يورو عن طريق الآلية الأوروبية للجوار، ٣٨١ مليون منها عبر الصندوق الإئتماني الإقليمي لمواجهة الأزمة السورية وذلك للاستجابة لحاجيات السوريين في سوريا ولبنان والأردن على المدى المتوسط وتشمل مجالات التربية والعيش اليومي والصحة والخدمات الأساسية؛١٨٠ مليون يورو من خلال المساعدة الماكروالمالية للأردن لإعانة هذا البلد على إدارة تدفقات المهاجرين السوريين؛ ١٨٠ مليون يورو من خلال آلية الاستقراروالسلام لفائدة برامج الإعانة في المناطق السورية التي تسيطر عليها المعارضة ودعم جهود الوساطة والتحضير للعدالة الإنتقالية وتدابير التخفيف من التوترات بين اللاجئين والمجتمعات المُضيفة في المنطقة وكذلك دعم إتلاف المخزونات السورية من المواد الكيماوية والوقاية من التهديد الكيماوي؛ ٢٤٩ مليون يورو لتركيا من خلال آلية المساعدة لمرحلة ما قبل الانضمام ، منها ١٧٣ مليون يورو عن طريق الصندوق الإئتماني للاتحاد الأوروبي؛ ٢٦ مليون يورو من خلال الآلية الأوروبية من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ ٢٦ مليون يورو من خلال آلية تطوير التعاون ومنها ١٠ مليون يورو عن طريق الصندوق الإئتماني للاتحاد الأوروبي.

وفي سياق تعزيز القطيعة الأوروبية لنظام الأسد؛ أصدر الاتحاد الأوروبي حزمتين من القرارات؛ الأولى مرتبطة باستمرار سياسة العقوبات والأخرى متعلقة بشروط الاتحاد لإعادة الإعمار في سورية باعتبارها الممول الرئيسي المحتمل لتلك العملية بحكم الملاءة المالية التي تتسم بها دول الاتحاد؛ وفيما يتعلق بسياسة العقوبات قرر الاتحاد الأوروبي في يناير عام ٢٠١٩م، فرض عقوبات اقتصادية جديدة طالت رجال أعمال وكيانات سورية على صلة بالنظام السوري حيث وسع الاتحاد قائمة العقوبات ضد النظام السوري، بإضافة أسماء جديدة تعود لـ ١١ رجل أعمال سوريًا وخمسة كيانات تعمل بالاستثمار في مجال العقارات "الفاخرة" ومشاريع أخرى مدعومة من قبل النظام السوري، وبالمقابل يستفيد النظام منها. وبذلك، بلغ عدد الشخصيات السورية المشمولة بالعقوبات الأوروبية ٢٧٠ شخصًا، بالإضافة إلى ٧٢ كيانًا على صلة بالنظام السوري؛

أصدر الاتحاد الأوروبي حزمتين من القرارات الأولى مرتبطة بالعقوبات والأخرى متعلقة بشروط لإعادة الإعمار

الأمر الذي رد عليه النظام بإيقاف منحه تأشيرات متعددة الدخول للدبلوماسيين الأوروبيين الذين يقومون بمتابعة المساعدات الإنسانية للسوريين انطلاقًا من بيروت.

وفيما يرتبط بإعادة الأعمار وفي خطوة مغايرة للضغوط الروسية التي تحاول إقناع الاتحاد بالإنخراط بعملية إعادة الإعمار وما له من أثر في تسهيل عودة اللاجئين (الضغط عبر ملف اللاجئين)؛ اتخذ الاتحاد الأوروبي في أيلول ٢٠١٨م، قرارًا بالإجماع يوضح أنه لن يشارك في عملية إعادة الإعمار في سوريا إلا إذا كانت هناك عملية سياسية وفق القرارات الدولية وبإشراف الأمم المتحدة.

وفي ذات السياق المؤكد على انتهاج الاتحاد الأوروبي لذات السياسة؛ أعلن الاتحاد أنه سيعقد مؤتمرًا حول مستقبل سورية في الفترة بين ١٢ إلى ١٤ مارس المقبل في بروكسل وسيركز هذا المؤتمر حول كيفية الاستفادة منه على صعيد المساعدات الإنسانية، ودعم التحول السياسي في سوريا ودور الأمم المتحدة في هذا الاتجاه.

الاتجاهات المستقبلية لدور الاتحاد الأوروبي في سوريا

تنحصر الاتجاهات العامة للأدوار المستقبلية للاتحاد الأوروبي في سورية ضمن ثلاثة مستويات تشكل في إطارها العام استمرار لذات المحددات السياسية والإنسانية؛ ويمكن تبيانها في الآتي:

المستوى الأول: التناغم سياسيًا مع محددات السياسة الأمريكية حيال سورية: وذلك عبر مظلة المجموعة الدولية المصغرة حول سورية (أمريكا وألمانيا وبريطانيا وفرنسا والأردن ومصر والسعودية) والتي أكدت في آخر اجتماعاتها في ٦ فبراير ٢٠١٩ في واشنطن على "وجود حاجة ملحة للدبلوماسية، وإرادة سياسية دولية لإنهاء النزاع السوري ورفع معاناة الشعب السوري" وأنه لا حل عسكري في سوريا ولا بديل عن الحل السياسي وفقًا لقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤، ومواصلة دعمهم لجهود المبعوث الأممي الخاص إلى سورية غير بيدرسون. وعدم التطبيع مع الأسد في حال عدم إدخال تغيير سياسي كبير في سورية، إلا أن الخشية في هذا المستوى هو تبدل السياسة الأمريكية الذي أضحى سمتها الرئيسية في الملف السوري؛ وهذا ما قد يتعزز في حال أضحى الانسحاب الأمريكي العسكري المزمع انسحابًا سياسيًا.

المستوى الثاني: تعزيز سياسات الدفاع والصد كمواجهة للقلق الأوروبي المتزايد من عودة فاعلية داعش؛ إذ تؤكد معظم التقارير بأن تنظيم داعش لم يهزم في سوريا ولا يزال الجماعة الإرهابية الأخطر لكنّه لا يزال يتعرّض لضغط عسكري شديد فيما تبقى له من أراض في معقله في شرق البلاد؛ وأن التنظيم أظهر تصميمًا على المقاومة وقدرة على شن هجمات مضادة"، وهو استنتاج يناقض تمامًا ما أعلنه الرئيس الأمريكي ترامب بشأن القضاء التام عليه.

ووفقًا للمركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والإستخبارات فقد شهد مؤشر الإرهاب لعام ٢٠١٨م،انخفاضًا واضحًا في العمليات الإرهابية التي شهدها العالم، في أعقاب خسارة داعش لمعاقله في سوريا والعراق، لكنه وحسب المراقبين المعنيين في الجماعات المتطرفة ومكافحة الإرهاب، فإن المساحة التي تنتشر عليها الجماعات المتطرفة أصبحت أوسع، لتمتد إلى جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا وغرب إفريقيا، وتمحورت

العمليات الإرهابية في أوروبا خلال عام ٢٠١٨م، بالطعن والدهس أحيانًا، وربما يعود ذلك إلى الجهود التي بذلتها دول أوروبا باتخاذ خطط وسياسات في مكافحة الإرهاب أكثر حزمًا من السابق، مكنتها من انتزاع عنصر المبادرة من الجماعات المتطرفة. لكن رغم ذلك ما زالت الانتقادات توجه إلى أوروبا، بعدم اعتمادها سياسات وبرامج تطبيقية واضحة النتائج في محاربة التطرف من الداخل أمام تنامي أيدلوجيات التطرف.

وفيما يتعلق بالمشهد في سوريا فمازال تنظيم داعش ينحصر في أماكن محدودة تتركز في جيب شرق الفرات، ويرى المركز أن "إدلب" ستمثل الملاذ الأخير للجماعات المتطرفة الأخرى من غير تنظيم داعش، على رأسها "هيأة تحرير الشام" جبهة النصرة سابقًا. ويكمن التحدي في إدلب، بسبب تقاطع مصالح الأطراف السياسية الإقليمية والدولية هناك، أبرزها تركيا وروسيا والولايات المتحدة إلى جانب إيران. ويمثل المقاتلون الأجانب في إدلب هاجسًا لدول أوروبا، لذا كان وسيبقى التوجه الأوروبي هو إيجاد مخرج سياسي في إدلب دون شن عمليات عسكرية، ليجنب دول أوروبا تدفقًا جديدًا لموجة لاجئين جدد وربما عودة المقاتلين الأجانب إلى أوطانهم.

أما المستوى الثالث: فهو مرتبط بالمستوى الإنساني وهو ما تبدو استمرار ازدياد مؤشرات الانخراط الأوروبي به حيث أعلنت المفوضية الأوروبية عن تخصيصها "أعلى" ميزانية للمساعدات الإنسانية، وذلك لدعم السوريين واليمنيين حول العالم. وصلت لـ ١,٦ مليار يورو لعام ٢٠١٩م، وحده. (أكثر بعشر مرات من ميزانية عام ٢٠١٥) وسيبقى التركيز على هذا المجال على دعم العملية التعليمية لأبناء اللاجئين، بالإضافة إلى دعم اللاجئين في الدول المستضيفة، خاصة تلك الضعيفة اقتصاديًا ، ومن المقرر أن تعقد دول العالم مؤتمرًا دوليًا في بروكسل، من أجل جمع مبلغ خمسة مليارات دولار للاستجابة لأزمات اللاجئين السوريين أيضاً.

عمومًا يمكن عنونة هذه الاتجاهات التي تبدو بمجملها تفضل انتهاج الأدوات السياسية تمنعهم من التورط العسكري المستدام وهي انعكاس لمتطلبات إعادة صياغة سياسات الإتحاد والتي هي وفقًا لكتاب "الاتحاد الأوروبي، المرونة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" ترى أن أزمات سوريا والعراق ناجمة في ظل ما تشهده من تحديات أمنية وأيديولوجية ناجمة بالأساس عن عدة أزمات اجتماعية واقتصادية وسياسية، وتتمثل في حاجة دول المنطقة لإعادة التفاوض بشأن عقد اجتماعي أكثر عدالة وشمولية واستدامة بين الدولة ومواطنيها والدفع باتجاه تفعيل مبدأ المشاركة والرقابة العامة وإدراج مفهوم "المرونة" في السياسات الوطنية.

إن هذا الانخراط الأوروبي يبقى ناقصًا دون إنجاز "سياسة ربط" مع الدول الفاعلة تضغط من خلالها عليهم لتحقيق أهداف استراتيجيتها؛ وهو ما سيؤهلهم لأداء دور مؤثر وذلك من أجل تحفيز الجهات المعنية، في موسكو وطهران وأنقرة، للموافقة على رؤية الاتحاد الأوروبي بخصوص سوريا ديمقراطية ومستقرة ومزدهرة، وهذا ما يملي على الاتحاد الأوروبي توسيع خيارات سياسته خاصة إذا ما غلبت في تلك الاستراتيجية الشروط الجيوسياسية باعتبار سورية نقطةَ ارتكاز "سياسة الربط" في المنطقة.

ومن أهم مداخل عودة الفاعلية هو بلورة استراتيجية واضحة في مجالات إعادة بناء الدولة وعلى كافة الصعد؛ الأمنية والعسكرية بعدما أضحت بنية المؤسسات الأمنية والعسكرية بنية تتحكم بها ميليشيات وشبكات تجعل من هذه المؤسسات إطارًا تجميعيًا لميليشيات كبرى عابرة للوطنية؛ والسياسية عبر تفعيل الحركة الدبلوماسية الأوروبية في المنظمات الدولية والعمل على استصدار قرار أممي ينهي حالة السيولة التي يشهدها مسار العملية السياسية ويعيد ضبط البوصلة وفق ضرورات الانتقال والتأسيس لحياة سياسية شرعية مولدة للأمن والاستقرار؛ ناهيك عن ضرورة إنجاز برنامج عودة كريمة للاجئين تتبناه المنظومة الدولية ودول الإقليم الضغط بكافة الأدوات لتحقيق مستلزمات هذا البرنامج من بيئة آمنة وبنية تشريعية وحوكمية مولدة للتعافي المبكر.

ختامًا

تؤكد المعطيات أعلاه أنه في حين كان الاتحاد الأوروبي من أوائل الدول التي اتخذت موقفًا سياسيًا واضحًا حيال نظام الأسد؛ وإذا ما استثنينا ملف إعادة الإعمار والملف الإنساني؛ فإن سياساته التنفيذية في الملف السوري لا تجعلها ضمن خارطة الفاعلين المؤثرين الرئيسيين في المشهد السوري وإنما دفعتها لانتهاج سياسات دفاعية تقي بناها الداخلية من ارتداد مستويات الصراع المركبة في سوريا؛ فحدود التأثير السياسي للاتحاد الأوروبي تراجعت لصالح الدعم التقني للمعارضة السورية ومنظمات المجتمع المدني لتحسين آدائها في الملفات ولصالح الضغط غير المباشر عبر ملف إعادة الإعمار والذي يعتبر وفق الاستراتيجية الصفرية المتبعة من قبل النظام وحلفائه ملفًا غير مهمًا إذا ما قورن مع "ضرورات تمكين النظام وإعادة تأهيله". وتبقى مداخل الفاعلية مرتبطة بتوسيع المحددات الناظمة للتعاطي وما تتطلبه من بلورة استراتيجية متكاملة تشمل مجالات إعادة بناء الدولة وإنجاز الاستحقاقات السياسية المرتبطة بالملف السوري بالشكل الذي يوضح أهمية سوريا للاتحاد الأوروبي نظرًا للاعتبارات الجيوسياسية والتاريخية.

* باحث أول مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

المتغيرات والمسارات في إعادة تشكيل العلاقات الأمريكية - الإيرانية

لمحدودية خيارات إيران والعقوبات ستقبل التفاوض المباشر أو غير المباشر مع أمريكا

شهدت العلاقات الأمريكية-الإيرانية على مدار السنوات الأربعين الماضية، توترات مُتعاقبة، سواءً أكان ذلك على مستوى العلاقات الثنائية، أو الإقليمية أو الدولية، فيما انحسرت مجالات التعاون بينهما لمدد محدودة جدًا، في بعض الميادين خاصة الميدان الاقتصادي، مع الأخذ في الاعتبار التباين الطفيف في الإجراءات التنفيذية للسياسات الخارجية الأمريكية لكل من الديمقراطيين والجمهوريين المتعاقبين على دست الحكم في البيت الأبيض إزاء إيران، والتي انعكست على مجالات التعاون بين البلدين. انفردت إدارة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب"، بكونها تعاملت مع إيران بمسارات مُختلفة وبحزم وبوتيرة معاكسة لغالبية خطوات إدارة الرئيس السابق "باراك أوباما"، وأطلقت أستراتيجية عمل جديدة إزاء إيران، استهدفت انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الموقع في مُنتصف عام ٢٠١٥م، بين إيران والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي إضافة إلى ألمانيا، وأعادت العمل بالعقوبات الاقتصادية، وركزت أنشطتها السياسية والاقتصادية والإعلامية المعلنة بهدف تغيير السلوك السياسي للنظام الإيراني.

د. خضير عباس النداوي

إن التحليل الأولي للمتغيرات المؤثرة والمسارات المتعددة والتي ساهمت في إعادة تشكيل العلاقات الإيرانية – الأمريكية، يُظهر وبشكل لا يقبل اللبس تزايد تأثير حزمة من العوامل السياسية والاقتصادية والعسكرية على العلاقات الثنائية بين البلدين، خاصة باتجاه الاستفادة من المواد الخام المتاحة لدى إيران وتحديدًا النفط الخام والغاز الطبيعي، فضلاً عن إدراك الإدارات الأمريكية المتعاقبة لأهمية موقع إيران الاستراتيجي، وتأثيرها في إقليم الشرق الأوسط، لذلك سعت الإدارات الأمريكية المتعاقبة لإتباع العديد من الوسائل لتحقيق تلك الأهداف.

وإزاء استمرار التوتر في العلاقات الإيرانية-الأمريكية في كافة الميادين، وبالذات الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية منها، لذا انطلقت أهمية دراسة هذه الإشكالية من خلال متابعة المستجدات لتطورات العلاقات الثنائية، مع بدء إدارة الرئيس "دونالد ترامب". لمحاولة رصد جانباً من تطوراتها الثنائية وتداعياتها المرتقبة على دول المنطقة.

أولاً. لمحة تاريخية: في ٢٩ يناير ٢٠٠٢م، أدرج الرئيس "جورج بوش الابن" إيران بين دول محور الشر (Axis of Evil)، التي تدعم الإرهاب. ومع استمرار العقوبات الاقتصادية الأمريكية، وكرد فعل على هذه الإجراءات، أعاد الرئيس الإيراني الأسبق محمود أحمدي نجاد عام ٢٠٠٥م، العمل في البرنامج النووي الإيراني لتخصيب اليورانيوم في بلاده (صحيفة الحياة، لندن، ١١ يونيو ٢٠١٨)، مما أدى الى إعادة التوتر مجددًا للعلاقات الثنائية وحتى مُنتصف عام ٢٠١٥م، وبوساطة دول الاتحاد الأوروبي، تم تخفيف هذا التوتر عقب توقيع الاتفاق النووي بين إيران والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي مع ألمانيا والذي عُرف باتفاق (٥+١) في عهد الرئيس "باراك أوباما".

أما في الميدان الاقتصادي، فقد تراجعت أرقام التبادل التجاري بين الولايات المتحدة وإيران في السنوات الأخيرة لمدد متدنية جدًا، ولا تتناسب وحجم الاقتصادين الأمريكي والإيراني. وعلى سبيل المثال، بلغ إجمالي قيمة الصادرات الأمريكية لإيران في عام ٢٠١٨م، نحو (٤٤٠) مليون دولار، فيما لم تتجاوز الواردات الأمريكية من إيران سوى (٩٨) مليون دولار للسنة ذاتها، وفقًا للإحصاءات الرسمية الأمريكية.

كما أصدرت إدارة الرئيس "ترامب" منذُ استلامها السلطة في ٢٠ يناير ٢٠١٧م، استراتيجية جديدة إزاء إيران اتسمت

قد يسعى صانع القرار في طهران عبر وساطة سلطنة عمان والعراق لإقناع السعودية بإعادة العلاقات السعودية - الإيرانية

بالتشدد، وبخاصة، حيال البرنامج النووي الإيراني، واستمرار إيران بدعم الإرهاب وبخاصة بعد تصنيف الخارجية الأميركية في تقريرها السنوي لعام ٢٠١٨م، لمكافحة الإرهاب في ١٩ سبتمبر ٢٠١٨م، لإيران بكونها أكبر دولة راعية للإرهاب في العالم، (U. S Department of State, Country Reports on Terrorism 2017).

ثانيًا. تطورات الموقف الأمريكي في عهد ترامب: أحتل الملف الإيراني الأولوية القصوى في برنامج الرئيس الأميركي "دونالد ترامب"، إلى جانب ملف الإرهاب، حيث عبّر وبشكل مُبكر أثناء الحملة الانتخابية عن رفضهِ المطلق للاتفاق النووي الموقّع مع إيران من قبل الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وألمانيا وبضمنها الولايات المتحدة الأميركية والموقع إدارة "باراك أوباما"، ووصفه بكونه "أغبى صفقة على الإطلاق"، وتدرجت إجراءات إدارة "ترامب" ازاء إيران بالخطوات الآتية:

١. **الانسحاب من الاتفاق النووي:** بعد أحد عشر شهرًا من توليه المنصب رسميًا في العشرين من يناير ٢٠١٧م، أعلن الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" في ١٦ ديسمبر ٢٠١٧م، وفقًا لما نشر في موقع وزارة الخارجية الأمريكية في الانترنت، عن استراتيجية الأمن القومي لإدارته التي يطلبها الكونجرس من كل إدارة جديدة منذ عام ١٩٨٦م، وجاء في هذه الاستراتيجية أن إيران استفادت من النزاعات الإقليمية في الشرق الأوسط وانعدام الاستقرار فيها، حتى توسع تأثيرها لتُهدد الدول المجاورة لها، وقد حدث ذلك إثر ظهور تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" في سوريا والعراق، واستغلال الفراغ الذي أحدثته إدارة "باراك أوباما" وعقدوا صفقة كارثية وضعيفة وغير مفهومة وسيئة مع إيران، وسمحوا للإرهابيين مثل داعش بالسيطرة على أجزاءٍ واسعة من الأراضي في مُختلف أنحاء الشرق الأوسط، وتجلى ذلك أيضًا في دعم أنظمة مارقة، تهدد الولايات المتحدة وحلفاءها. نواجه منظمات إرهابية وشبكات إجرامية عابرة للحدود الوطنية، وغيرهم ممن ينشرون العنف والشر في مختلف أنحاء العالم، ولمعاقبة إيران ومنع طريقها إلى سلاح نووي، فرضت على قوات الحرس الثوري الإيراني عقوبات بسبب دعمها للإرهاب، ورفضت التصديق على صفقة إيران أمام الكونغرس. كما أعلن الرئيس الأميركي، "دونالد ترامب" في ٨ مايو٢٠١٨م، استنادًا لما نشر في (موقع فضائية سكاي نيوز الاماراتية، ٨ مايو ٢٠١٨). (انسحاب الولايات المتحدة الاميركية من الاتفاق النووي) مع إيران وأعاد فرض أقسى العقوبات الاقتصادية على النظام الإيراني. وأكد الرئيس ترامب (إن الانسحاب من الاتفاق يأتي لعدم نجاح الاتفاق في وقف أنشطة طهران المزعزعة للاستقرار ومساعيها للحصول على سلاح نووي وردعها عن متابعة برنامجها للصواريخ الباليستية.)

٢. **إعادة فرض العقوبات الاقتصادية:** حددت إدارة الرئيس "دونالد ترامب" العقوبات الاقتصادية على إيران بمرحلتين: وقد دخلت المرحلة الأولى من العقوبات حيز التنفيذ اعتبارًا من ٦ اغسطس ٢٠١٨م، تضمنت: حظر التعامل بالدولار الأميركي عبر القنوات المصرفية، ومنع جميع التعاملات بالذهب والمعادن النفيسة، وإيقاف تجارة المعادن الصناعية مثل الحديد والألمنيوم، وحظر صفقات الفحم وجميع أنواع الكاربون ومنع بيع وشراء العُملة الإيرانية (الريال)، خارج البلاد، وحظر البرامجيات ذات الاستخدامات الصناعية ومنع تعاملات السندات وأدوات الدين الإيراني وحظر صفقات الطيران وصناعة السيارات (صحيفة العرب، لندن، ٦ آب/ اغسطس ٢٠١٨). فيما ستدخل المرحلة الثانية حيز التطبيق في ٢٠١٩/٥/٣م، والتي تستهدف قطاع الطاقة الإيراني بمنع تصدير النفط الإيراني للأسواق العالمية.

٣. **خطة مايك بومبيو:** استنادًا لما نشر في الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الأميركية في الانترنت وعلى الرابط (https://www.state.gov/secretary/remarks/2018/05/282301.htm) أوضح وزير الخارجية الأميركي "مايك بومبيو" في خطابٍ ألقاه بتاريخ ١٢ مايو ٢٠١٨م، في معهد "هيرتيغ" في العاصمة الأمريكية واشنطن، أن إيران إستغلت الاتفاق النووي الموقع عام ٢٠١٥م، لتحويل منطقة الشرق الأوسط إلى ساحة حروب وصراعات، واستخدمت الأموال التي حصلت عليها بفضل الاتفاق لتوسيع نفوذها وتمويل أنشطتها الإرهابية وتقديم الدعم لحزب الله والحوثيين والميليشيات الأخرى في العراق، وحدد وزير الخارجية الأميركي (١٢) شرطًا على إيران تنفيذها بهدف تجنب العقوبات الأشد في التاريخ، وخلافًا للتقاليد المألوفة، أستهل وزير الخارجية الأميركي في بداية كل شرط تثبيت عبارة (يجب على إيران) وهي كما يأتي:

- يجب على إيران تقديم جرد كامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية لكل أنشطتها العسكرية السابقة ضمن برنامجها النووي، وأن تتخلى عن مثل هذا العمل بشكل دائم وبشكل يمكن التحقق منه.

- يجب على إيران وقف تخصيب اليورانيوم وعدم محاولة معالجة البلوتونيوم من جديد وإغلاق مفاعلها للماء الثقيل.
- يجب على إيران أيضًا، منح الوكالة الدولية نفاذًا مطلقًا لكل المحطات النووية، العسكرية منها وغير العسكرية.
- يجب على إيران، إنهاء وقف إنتاج الصواريخ البالستية ووقف تطوير وإطلاق الصواريخ القادرة على حمل رؤوس نووية.
- يجب على إيران إطلاق سراح مواطني الولايات المتحدة والدول الشريكة الحليفة المحتجزين بناء على تهم زائفة أو المفقودين في إيران.
- يجب على إيران وقف دعم المجموعات الإرهابية في الشرق الأوسط بما يشمل حزب الله اللبناني، وحركة حماس ومنظمة الجهاد الإسلامي.
- يجب على إيران احترام سيادة الحكومة العراقية والسماح بنزع سلاح الميليشيات الشيعية وتسريحها وإعادة دمجها.
- يجب على إيران أيضًا أن تنهي دعمها العسكري للميليشيات الحوثية والعمل لصالح تسوية سياسية سلمية في اليمن.
- يجب على إيران الانسحاب من سورية وسحب جميع القوات التي تشرف عليها هناك.
- يجب على إيران أن توقف دعم حركة طالبان وغيرها من الإرهابيين في أفغانستان والمنطقة، وأن تتوقف عن إيواء قادة كبار منظمة القاعدة.
- يجب على إيران أيضًا وقف دعم فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني وللإرهابيين والشركاء المتشددين في جميع أنحاء العالم.
- يجب على إيران ايقاف تصرفاتها التي تهدد جيرانها، والكثير منهم هم حلفاء للولايات المتحدة الأميركية، وذلك يشمل التهديد بتدمير "إسرائيل" والقضاء عليها، وكذلك إطلاق الصواريخ على السعودية والإمارات وتهديد الملاحة والهجمات الإلكترونية الهدامة.

٤. **مجموعة العمل الإيرانية:** بهدف تنفيذ الاستراتيجية الأميركية إزاء إيران شكل وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية السيد "مايك بومبيو" بتاريخ ١٦ أغسطس ٢٠١٨م، مجموعة عمل، أطلق عليها تسمية (مجموعة العمل الإيرانية) التي يرأسها "براين هوك"، مدير التخطيط في وزارة الخارجية الأميركية) صحيفة الحياة، لندن، ١٦ اغسطس ٢٠١٨.). والذي تولّى مساعي الإدارة لإدخال تغييرات على الاتفاق النووي المُبرم مع إيران، خلال محادثات مع الحلفاء الأوروبيين للولايات المتحدة، قبل أن يقرر الرئيس "دونالد ترامب" في (مايو٢٠١٨م) الانسحاب من الاتفاق. ويشرف "براين هوك" على متابعة تنفيذ سياسة الإدارة الأميركية إزاء إيران، علمًا أن السيد "بومبيو" ومسؤولين أميركيين آخرين نفوا تكهنات بسعي الإدارة إلى تغيير النظام في طهران، مشددين على أنهم يعملون لتغيير مساره ووقف "نشاطاته الخبيثة" في المنطقة وكبح برنامجه الصاروخي.

ثالثًا. تطورات الموقف الإيراني:

١. **العقوبات الاقتصادية:** أثار شروع الإدارة الأميركية بتطبيق استراتيجيتها ضد إيران حفيظة المسؤولين الإيرانيين، والذين سارعوا لإطلاق تهديدات ضد الولايات المتحدة والمجتمع الدولي والدول العربية الخليجية المصّدرة للنفط ، ومنها على سبيل المثال، ما صرح به الرئيس الإيراني السيد حسن روحاني في الأول من يوليو ٢٠١٨م، بقوله "رغم أن الأمريكيين يريدون وقف صادرات النفط الإيرانية بالكامل فإنهم لا يفهمون معنى هذا التصريح... قائلا: إذا كنتم تستطيعون، افعلوا وسترون النتيجة"، وفي الوقت ذاته، حذر وزير الداخلية الإيراني عبد الرضا رحماني فضلي دول الاتحاد الأوروبي، قائلاً: «إذا أغمضنا عيوننا (٢٤) ساعة، سيذهب مليون لاجئ إيراني إلى أوروبا عبر حدودنا الغربية» من خلال تركيا. ولفت إلى إمكان تهريب نحو (٥٠٠٠) طنّ من المخدرات إلى الغرب (صحيفة الحياة، لندن، ٣ يوليو ٢٠١٨). متناسيًا بأن هذه التصريحات تشكل إدانة أخرى للنظام الإيراني، وكان قائد الحرس الثوري الإيراني السابق محمد علي جعفري قال في وقت سابق إن قواته على استعداد لتنفيذ تهديد إيران بإغلاق مضيق هرمز وإنه إذا لم تستطع بلاده بيع نفطها بسبب الضغوط الأمريكية فلن يُسمح لأي دولة أخرى في المنطقة بذلك (صحيفة العرب، لندن، ٦ يوليو ٢٠١٨.) ويتضح من خلال مُتابعة تصريحات كبار المسؤولين الإيرانيين بخصوص توتر علاقة إيران مع الولايات المتحدة، عدم ثبات الموقف الرسمي الإيراني بالركون إلى السلم أو الجنوح إلى الحرب. مع الأخذ بنظر الاعتبار أن السلطات الإيرانية تمتلك خبرة مُتراكمة لإدارة علاقاتها المتوترة مع الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وقد وظفت هذه الخبرة، ولا تزال في إدرة العلاقة مع واشنطن في ظل إدارة "دونالد ترامب"، والتي أولت اهتمامًا خاصًا ومُتشددًا مع إيران منذ بداية عام ٢٠١٧م، وحتى الوقت الحاضر.

٢. **المفاوضات مع الإدارة الأمريكية:** لقد حسم المرشد الأعلى السيد علي خامنئي هذ الموقف خلال لقائه رئيس الجمهورية السيد حسن روحاني وأعضاء حكومته بتاريخ ٢٩ أغسطس ٢٠١٨م، وفقًا لما نشرته وكالة أنباء تسنيم الإيرانية الرسمية، ٢٠١٨/٨/٢٩م، بقوله: "إذا كانت هذه نتيجة المفاوضات مع المسؤولين الأمريكيين السابقين الذين كانوا يبدون ذوو ليونة بالظاهر فقط، فأي نتيجة يمكننا توقعها من هؤلاء المسؤولين الوقحين والمعتدين الذين يرفعون السيف بوجه الشعب الإيراني، لذا سوف لن يكون لنا أي تفاوض مع أمريكا وبأي مستوى أو شكل كان".

٣. **تقديم شكوى لمحكمة العدل الدولية:** على الرغم من قطع الولايات المتحدة علاقاتها الدبلوماسية مع إيران منذُ عام ١٩٨٠م، وعدم وجود ((صداقة)) بين الدولتين منذُ ذلك التاريخ وحتى الوقت الحاضر، إلا إنَ السلطات الإيرانية دأبت للتشبث بمعاهدة

للصداقة المُبرمة بين المملكة الإيرانية في عهد الشاه محمد رضا بهلوي، والولايات المتحدة عام ١٩٥٥م، وقدمت السلطات الإيرانية شكوى ضد واشنطن لدى محكمة العدل الدولية متهمة الإدارة الأمريكية بالإخلال بمعاهدة الصداقة الأميركية الإيرانية، وعندئذ بدأت محكمة العدل ومقرها في مدينة لاهاي في هولندا، في ٢٨ أغسطس ٢٠١٨ م، بدراسة شكوى للحكومة الإيرانية الحالية ضد الولايات المتحدة والتي أخّلت بمعاهدة الصداقة الإيرانية الأميركية بفرض العقوبات الاقتصادية ضد إيران.

فيما لخص وزير الخارجية الأميركي "مايك بومبيو" الموقف من الشكوى الإيرانية بتأكيده "أن الولايات المتحدة ستدافع بقوة ضد مزاعم إيرانية لا أساس لها في محكمة العدل الدولية في لاهاي، وستواصل الإدارة الأمريكية العمل مع حلفائها للتصدي للأعمال المزعزعة للاستقرار التي يُنفذها النظام الإيراني في المنطقة، ووقف أي تمويل للإرهاب ومعالجة مُشكلة إنتشار الصواريخ الباليستية الإيرانية التي تهدد السلام والاستقرار العالميين" (صحيفة الحياة، لندن، ٢٨أغسطس ٢٠١٩).

الخاتمة:

أولاً. الاستنتاجات:

١. مع استمرار ظاهرة التوتر في العلاقات الإيرانية-الأمريكية، إلا إنَ إدارة الرئيس "دونالد ترامب" ساهمت في إعادة تشكيل العلاقات الإيرانية-الأمريكية على نحو مُختلف عن المسارات المتعددة للإدارة الأميركية السابقة، من خلال العمل بصورة مُعاكسة لإجراءات إدارة الرئيس السابق "باراك أوباما" وأعاد هذه العلاقات لتحتل الأسبقية الأولى في سُلم أولويات الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، منذُ عام ٢٠١٧م، وحتى الوقت الحاضر. لذلك ارتكزت استراتيجية إدارة الرئيس "دونالد ترامب" تجاه إيران على عدة محاور مُتكاملة وشاملة لمواجهة "الخطر الإيراني" من وجهة النظر الأمريكية، يمكن إيجازها بالآتي:

- الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني باعتباره اتفاق مُعيب -من وجهة نظر الإدارة الأمريكية- وبه ثغرات خطيرة وأبرزها ما يعرف ببند الغروب، أي أن الاتفاق مؤقت ومدته عشر سنوات تنتهي في عام ٢٠٢٥م، ويمكن لإيران بعدها استئناف عملية تخصيب اليورانيوم بمعدلات عالية.
- ربط الملف النووي الإيراني بملفات أخرى، وبخاصة برامج الصواريخ الباليستية والتي تُهدد أمن واستقرار المنطقة والعالم، ودعم إيران للإرهاب وأذرعها العسكرية والتي أدت لتقويض الاستقرار في الدول العربية الحليفة للولايات المتحدة الأميركية.
- حشد الدعم الدولي تجاه إيران لزيادة عزلتها الدولية عبر مُمارسة الضغوط على الدول التي تتعامل مع إيران، وكشف الممارسات الإيرانية في مجال برامج الصواريخ الباليستية ودعم الإرهاب أمام المجتمع الدولي.
- تنفيذ العقوبات الاقتصادية، بمرحلتيها الأولى والثانية، والتي استهدفت كافة قطاعات الاقتصاد الإيراني، وبخاصة عقب عزم الإدارة الأميركية تطبيق المرحلة الثانية من العقوبات الاقتصادية على إيران بتصفير عمليات تصدير النفط، والهادفة إلى منع تصدير النفط الإيراني للأسواق العالمية اعتبارًا من ٣ مايو ٢٠١٩م، وعندئذ سيتم وضع مسارات جديدة للعلاقات الأميركية الإيرانية.

٢. بتقديرنا سيكون لتدهور العلاقات الإيرانية – الأمريكية في المدى المنظور، تداعيات سلبية، سياسية واقتصادية على غالبية دول منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن انعكاساتها السلبية على أسواق الطاقة العالمية، وبخاصة إذا ما تطورت الأحداث ودفعت السلطات الإيرانية لتطبيق سيناريو واحد يتمثل بسيناريو رابح– خاسر Winners- Losers Scenario بإغلاق مضيق هرمز والذي تُصّدر من خلاله نحو (١٨) مليون برميل من النفط الخام يوميًا للأسواق العالمية في الوقت الحاضر، مما يؤدي إلى حدوث أزمة طاقة عالمية.

٣. لا تخلو ظاهرة التوتر في العلاقات الإيرانية– الأمريكية من دوافع كامنة، اقتصادية وسياسية واستراتيجية تدفع نحو تبلور ظاهرة للتنافس الشديد على مناطق النفوذ بين الولايات المتحدة باعتبارها القوة الأولى في العالم، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، والتي يستهدف قادتها إعادة الاعتبار الإقليمي والدولي لإمبراطورية فارس عبر تطبيق مبادئ نظرية "ولاية الفقيه" عبر اعتماد ما يسمى، تصدير الثورة الإسلامية للخارج لدول العالم، وبخاصة للدول الإسلامية المجاورة لإيران، مما يؤدي إلى تغيير قواعد اللعبة ليس بين إيران والولايات المتحدة فحسب، بل بين الدول العظمى الأخرى، والتي لها مصالح واسعة في دول الشرق الأوسط، أي انتقال الصراع من الطابع الثنائي إلى التنافس بين الدول العظمى ذاتها وبخاصة بين الصين وروسيا من جهة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى.

ثانيًا. الخيارات المستقبلية:

١. لا تزال صفحة الحرب الاقتصادية تستحوذ على القدح المعلى في مراحل الصراع الإيراني الأمريكي، وبالذات لدى الإدارة الأمريكية الحالية، على الرغم من تهديدات بعض المسؤولين في الولايات المتحدة وإيران، بالركون إلى القوة العسكرية لمواجهة الطرف الآخر، بانتظار ما ستحققه من نتائج في مختلف الميادين، وبالذات بإثارة حفيظة الشعب الإيراني ودفعه للقيام بمظاهرات عنيفة في مختلف المدن الإيرانية والشروع باضطرابات داخلية، وعلى غرار ما حصل في السودان، وعند تعثر هذه الصفحة، عندئذ ستلجأ الولايات المتحدة نحو التلويح بالخيار العسكري، باستخدام تقنيات عسكرية أميركية متقدمة ضد الأهداف الاستراتيجية الإيرانية، لإجبار السلطات الإيرانية لإعادة تعديل "سلوكها السياسي" على الصعيدين، الإقليمي والدولي.

٢. مع محدودية وصعوبة الخيارات المُتاحة أمام صانع القرار الإيراني لمواجهة إصرار الإدارة الأمريكية الحالية على استمرار فرض العقوبات الاقتصادية على الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ونظرًا لضخامة التأثيرات السلبية الخطيرة لنتائج هذه العقوبات على جوهر النظام السياسي في إيران وبخاصة بعد شروع بتنفيذ المرحلة الثانية من العقوبات الاقتصادية، والتي تخص عدة قطاعات ومنها القطاع النفطي، عندئذ لا نستبعد لجوء القيادات الإيرانية، في آخر المطاف، لقبول التفاوض المباشر أو غير المباشر (عبر وسطاء إقليميين أو دوليين)، مع الإدارة الأميركية الحالية، وتطبيقها لبعض من الشروط التي حددها وزير الخارجية الأميركي "مايك بومبيو".

٣. توطيد إيران لعلاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية مع دول عظمى منافسة لتوجهات الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، كالصين وروسيا والمراهنة على عامل الزمن من خلال محاولة إطالة أمد المفاوضات المباشرة وغير المباشرة مع الإدارة الأميركية، ريثما يحصل تغيير ما في البيئة السياسية الدولية أو الأمريكية وبما يخدم الأهداف الإيرانية.

٤. مع صعوبة تجاوز السلطات الإيرانية المنطلقات الأيديولوجية الإيرانية، والتي تتبنى ما يُسمى بسياسة (تصدير الثورة الإسلامية، وفقًا لمبدأ ولاية الفقيه)، قد يسعى صانع القرار في طهران لإعادة تقويم مخاطر الإجراءات الأمريكية على الأمن القومي الإيراني والسعي لتحقيق اختراق في علاقاته السياسية والاقتصادية على الصعيد الإقليمي، بتكليف وسطاء من دول المنطقة كسلطنة عمان أو العراق، لإقناع القيادة السعودية لإعادة العلاقات الإيرانية السعودية لسابق عهدها من جانب، والاستعداد للتضحية، ولو ظاهريًا، وفقًا لمبدأ "التقية الإيراني" ببعض من توابعه الإقليميين، كتنظيم الحوثيين في اليمن، وحزب الله في لبنان، لمحاولة تخفيف الضغوط الأميركية، ولإقناع الإدارة الأميركية بحصول تغيير في السلوك السياسي الإيراني.

ختامًا، يتضحُ بمراجعة وتدقيق تسلسل المواقف المتراكمة على مدى أكثر من ستة عقود خلت، وتحديدًا منذُ بداية اهتمام الولايات المتحدة بإيران في بداية خمسينيات القرن الماضي وحتى الوقت الحاضر، والشروط المتبادلة بين الولايات المتحدة، كقوة عظمى، وبين الجمهورية الإسلامية الإيرانية، تعكس وبشكل لا يقبل اللبس، مدى عمق وتراكم الأزمات بين الدولتين، ولدرجة يصعب على المتتبع تصور احتمالات التوصل لحلول سريعة لهذه الأزمات المتراكمة، والتي ستشهد توترات لاحقة قد تتصاعد باستخدام أدوات الحرب الاقتصادية لدرجة قد تدفع بإيران، وبخاصة إن تم التطبيق الصارم للحظر النفطي في بداية مايو ٢٠١٩م، لاستخدام أذرعتها العسكرية لاستهداف الموانئ النفطية الخليجية، لدفع الدول الأخرى، المستوردة للنفط، وبخاصة بريطانيا وفرنسا وألمانيا والصين للتدخل لدى الإدارة الأمريكية لتخفيف تأثيرات الضغوط الاقتصادية على إيران سواءً أكان ذلك في المدى المنظور، أم على الصعيد الاستراتيجي.

* أكاديمي وخبير اقتصادي - العراق

قراءة في كتاب:

العلاقات العسكرية والاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي

صدر عن مركز الخليج للأبحاث وضمن منشورات "أوراق بحثية" كتاب تحت عنوان (العلاقات العسكرية والاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي) للمؤلفة البريطانية الدكتورة اليزابيث ستيفنز، وهي أستاذة للعلاقات الدولية بكلية العلوم السياسية بجامعة لندن. تناول الكتاب بين دفتيه عدة فصول تناولت العلاقات الخليجية-الأوروبية من مختلف زواياها وهي كما يلي: تضمنت المقدمة نماذج الاقتصاد السياسي، والاعتماد المتبادل بين السوق والدولة ـ التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي ـ رؤية دول مجلس التعاون للقضايا الأمنية ـ التأثيرات والعواقب المترتبة على العلاقات مع الاتحاد الأوروبي.

جدة: آراء حول الخليج

الفصل الأول: "تاريخ العلاقات الأوروبية مع الحكومات الخليجية" بدايات الاحتلال الأوروبي ـ منطقة الخليج في القرن الثامن عشر ـ السيطرة البريطانية ـ نظام التصالح -تدهور مسقط وعمان، الكويت وقطر، الحربين العالميتين، تأسيس المملكة العربية السعودية، بروز الدول الخليجية الحديثة في القرن العشرين، العلاقات مع بريطانيا، ظهور شركات النفط، منح الامتيازات النفطية، الحدود في دول الخليج، النفوذ الأمريكي في المنطقة.

الفصل الثاني: "الثورة الإيرانية والحرب العراقية ـ الإيرانية" العوامل التي تحدد سياسات دول الخليج، العوامل التي تحدد السياسات الأوروبية.

الفصل الثالث: "البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية ـ الخليجية" العلاقات التجارية، عوائق التحرر التجاري، منطقة التجارة الحرة المشتركة، الفوائد والمصالح، هل يمكن تسريع التوصل إلى اتفاقية تجارة حرة.

الفصل الرابع: "الاتحاد الأوروبي مع دول مجلس التعاون في مجالي التمويل والاستثمار": الخصخصة، أسواق المال، العمل المصرفي، العملة الموحدة في أوروبا والخليج، الطاقة، الأمن السياسي والأمن المالي والاستثماري، والأمن التجاري.

الفصل الخامس: "البعد العسكري للعلاقة الأوروبية – الخليجية": حرب الخليج ١٩٩٠ ـ ١٩٩١م، ومواقف بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، والكيفية التي تعامل بها الأوروبيون مع الأزمة، تجارة السلاح ـ الإرهاب الدولي، حرب الإرهاب، مستقبل العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون، التطورات والتحديات التي تواجه الجانبين.

وتقول المؤلفة: ظلت العلاقات بين الجانبين تقوم على النمط الثنائي، وهو أمر أسهمت في بروزه عهود الاستعمار الأوروبي لمنطقة الخليج، وكان لبعض دول الاتحاد الأوروبي نفوذ كبير في الخليج، وأسهمت تلك الدول بشكل فاعل في مسيرة التطورات التي شهدتها المنطقة وفي وضع الحدود الدولية الحالية بين دول الخليج.

وكانت بريطانيا هي القوة الاستعمارية الكبرى في القرن التاسع عشر وسعت إلى السيطرة على منطقة الخليج لأسباب اقتصادية واستراتيجية بحتة، وحتى بعد انسحابها من المنطقة لم تتناقص درجة اهتمامها بالمنطقة.

ولا تتوقف المصالح الأوروبية في الخليج على النفط، والدليل الدور الاستراتيجي الذي لعبته دول الخليج خلال الحرب الباردة، وكانت للأحداث الإقليمية أيضًا تأثير كبير على العلاقات بين دول الخليج وأوروبا، ومن بينها اندلاع الثورة الإيرانية ١٩٧٩م، والغزو العراقي للكويت ١٩٩٠م، الأمر الذي انعكس على سياسات الغرب تجاه دول مجلس التعاون، وكان لأحداث ٩/١١/ ٢٠٠١م، وما أعقبها ، أثر في زيادة الشعور الغربي بخطر الإرهاب وما يشكله من تهديد للمصالح الغربية في الخليج، مما أبرز أهمية المشاركة الأوروبية الفاعلة والعميقة في المنطقة.

الاقتصاد العربي: الواقع والمأمول

جمال أمين همام*
jamal@araa.sa

الدول العربية سبقت غيرها من التكتلات الاقتصادية الأخرى في تبني التكامل، حيث بدأت تفكر في التعاون الاقتصادي منذ نشأة جامعة الدول العربية في منتصف أربعينيات القرن العشرين، حيث كان هاجس الجامعة منذ تأسيسها هو الأمن وتحدي قيام إسرائيل، ثم الهاجس الاقتصادي وكيفية تأسيس السوق العربية المشتركة وتحقيق نهضة اقتصادية، ولكن بسبب الظروف التي مرت بها المنطقة ظل الملف الاقتصادي يراوح مكانه بسبب تشرزم جهود الدول العربية ما بين حركات التحرر الوطني، ودور إسرائيل في تشتيت الجهد العربي وتوجه جل الاقتصادات العربية نحو المجهود الحربي، إضافة إلى الصراعات الإقليمية، والتوتر العربي ـ العربي، والنعرات التي سادت المنطقة خلال عقدي الخمسينيات و الستينيات التي فرقت أكثر مما وحدت، وجاء كل ذلك على حساب التكامل الاقتصادي العربي، وأيضًا على حساب التنمية المحلية في كثير من البلدان العربية، وظل الاقتصاد العربي يراوح مكانه، فحتى الآن مازال الناتج الإجمالي العربي الجماعي قرابة ٢,٧ تريليون دولار، بينما الناتج المحلي الإجمالي لدولة واحدة فقط مثل فرنسا يبلغ ٢,٨ تريليون دولار ، وهو نفس الناتج الإجمالي المحلي لبريطانيا أيضًا، وحتى حجم الناتج الإجمالي المحلي العربي مع قلته يتباين من دولة إلى أخرى، فدول مجلس التعاون الخليجي تستأثر بحوالي ٦١,٥٪ من إجمالي الناتج العربي أي بما يعادل ١,٦٦ تريليون دولار، بينما يبلغ مجموع النواتج الإجمالية للدول العربية الأخرى مجتمعة ١,٠٤ تريليون دولار، وتأتي المملكة العربية السعودية على رأس القائمة بـ ٢٨,٥٪ أي قرابة ثلث الناتج الإجمالي العربي بما يزيد عن ٧٧٠ مليار دولار.

وعلى مستوى التجارة البينية العربية، وحجم التجارة العربية الكلية من إجمالي التجارة العالمية، تأتي الأرقام متواضعة جدًا رغم أن الدول العربية سباقة في الدعوة إلى إنشاء السوق العربية المشتركة، حيث تم إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في عام ١٩٦٤م، ومع ذلك تظل نسبة التجارة العربية البينية دون الـ ١٠٪ من إجمالي التجارة الخارجية العربية ككل، ونصف قيمة هذا الرقم المتواضع من تجارة النفط، وتساهم دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة ٧١٪ من إجمالي التجارة البينية العربية التي تبلغ قيمتها الإجمالية ١٦٤,٦ مليار دولار. ويستمر الخلل في التوزيع الجغرافي لحجم التجارة العربية فمثلًا ١٠ دول عربية من بين ٢٢ دولة تستحوذ على أكثر من ٩٢٪ من إجمالي حجم التجارة الخارجية ومنها دولتان تستحوذان على أكثر من ٥٢٪ من إجمالي حجم التجارة.

إذًا الأمر يتطلب المراجعة لمعالجة خلل الميزان التجاري العربي، وكذلك في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية الفقيرة أو التي دون المداخيل المعقولة، لذلك من الضروري إعادة تفعيل اقتصادات الدول العربية والانخراط في خطط تنمية حقيقية تعتمد على الفرص المتاحة والممكنة، وعلى المزايا النسبية لكل دولة، ثم التكامل على المستوى الجماعي، فعلى المستوى الوطني يجب الاستفادة من المزايا النسبية لكل دولة وتفعيلها، وأن يكون الإنتاج هدفها الرئيسي، مع ضرورة الاهتمام بمستوى التعليم على أن تكون مخرجاته موائمة لاحتياجات سوق العمل والتوجه نحو توطين اقتصادات المعرفة، وزيادة نسبة الصناعة وخصوصًا الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تناسب اقتصادات هذه الدول وتتيح فرصًا جديدة للعمل والتشغيل لتقليل نسبة البطالة، خاصة أن النسبة العظمى من المجتمعات العربية شابة وتبحث عن فرص عمل، وكذلك التوسع في قطاع الخدمات والسياحة، وتقديم الخدمات اللوجستية عبر الموانئ والمطارات وغيرها، والاستعداد للمشاركة الإيجابية في محطات طريق الحرير الصيني الذي سوف يمر على عدد كبير من الدول العربية.

وعلى المستوى الجماعي، يجب على جامعة الدول العربية أن تبحث عن صيغة جديدة واقعية للتكامل الاقتصادي العربي، وتعيد النظر في المجالس الاقتصادية التي تم تشكيلها قبل أكثر من ٦٠ عامًا، والتي لم تر النور بعد ومازالت مجرد مسميات على الورق في أروقة الجامعة دون وجود حقيقي لها في الواقع، والعمل على إيجاد صيغ برجماتية للتكامل الاقتصادي تعتمد على التعاون والتكامل وليس التنافس خاصة بين الاقتصادات المتماثلة، وتوزيع الأدوار فيما يتعلق بالخدمات، والبحث عن استثمارات مشتركة لتوفير الغذاء للشعوب العربية حيث يمكن الاستفادة من الأراضي الشاسعة الموجودة في دولة مثل السودان، مع إحياء المشاريع الصناعية العربية المشتركة التي انطلقت ثم سرعان ما توقفت، فوجود التكتلات الاقتصادية في العالم، والقوى الصاعدة منطلقة إلى الأمام والعالم لن ينتظر الفقراء أو الضعفاء.

*مدير التحرير

شركة المعرفة
Knowledge Corp.

تأسست «شركة المعرفة» في عام ٢٠٠٨م، كشركة رائدة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، تنظيم الفعاليات، النشر والتدريب. تقدم «شركة المعرفة» عدداً من الخدمات المتخصصة إستناداً على خبراتها المتميزة وبما لديها من فريق فني وإداري مؤهل للتعامل مع كافة متطلبات العملاء وصولاً إلى تقديم خدمات متميزة تسهم في تلبية كافة احتياجاتهم.

تتميز شركة المعرفة بموقع ريادي في مجال أعمالها بما تمتلكه من خبرات تقنية وتنفيذية تجعلها من أفضل الشركات في تقديم الحلول الإبداعية التي تناسب احتياجات الشركات والمؤسسات المستفيدة والمستخدمين على حد سواء. إن مبعث تميز وتفرد شركة المعرفة هو طاقمها الفني والإداري الذي يتميز بمعرفة وخبرات تراكمية كل في مجال تخصصه.

إن فلسفة شركة المعرفة تقوم على أساس أن أية خدمة يجب أن لا تكون بمعزل عن بقية العناصر والخدمات المشمولة في أي مشروع، بل تعتمد على تكامل كل الخدمات للوصول إلى النجاح المأمول، مع وضع أهداف العميل كأهم أولوية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة:

www.kcorp.net

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

تشجيع الأبحاث
حول منطقة الخليج من خلال توفير
المعرفة للجميع

هو مؤسسة فكرية بحثية مستقلة، تأسس في يوليو عام ،2000 بمبادرة من الأكاديمي ورجل الأعمال السعودي الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر، ومقره الرئيسي في جدة بالمملكة العربية السعودية، وله فروع في كل من جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة، وجنيف بسويسرا، وطوكيو في اليابان. ويهدف المركز من خلال أنشطته الأكاديمية المتنوعة، وبرامجه البحثية المتعددة، ومطبوعاته المختلفة التي تصدر باللغتين العربية والإنجليزية، إلى تعميق وتوسيع دائرة الاهتمام الأكاديمي والبحثي بمختلف القضايا والتطورات ذات الصلة بتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والتكامل في منطقة الخليج. كما يهدف إلى تعزيز سبل ومجالات التواصل والتفاعل بين الباحثين العرب وغير العرب المتخصصين في الشؤون الخليجية. ونظراً للدور الأكاديمي البارز الذي يضطلع به المركز، فقد جاء، وللسنة الخامسة على التوالي، ضمن أكبر 10مؤسسات للفكر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك طبقاً للتصنيف السنوي الذي تقوم به جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع الأمم المتحدة. كما احتلّ المركز، بحسب هذا التصنيف، مكانة مرموقة على المستوى العالمي من حيث الاهتمام بالشؤون الدولية، والتعاون المؤسسي، وبرامج المشاركة العامة.

www.grc.net

للمزيد من المعلومات أو للاشتراك

19 شارع راية الاتحاد ص ب 10501 جدة –21443 المملكة العربية السعودية – تلفون : – 966126511999+ فاكس : 966126531375+